

الجماليات المحتملة للإسمية والفعلية

دكتور محمد زروق شعير
دكتوراه في علوم اللغة

مكتبة جامعة الجزائر
بالمختصة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الأستاذ الدكتور/ عبده الرّاجحي

نحمد الله تعالى، ونستعينه، ونستهديه، ونصلي ونسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وبعد ..

فإنّ اللّغات تختلف في أنواع الجملة فيها على الرّغم مما يجمعها من ظواهر "كلية"، وقد اشتهرت العربيّة بما تملكه من تنوع في طبيعة الجملة بين الاسمية والفعلية، ودلالة كلّ منهما على وظائف معينة.

وإذا كانت هناك معايير واضحة للتفريق بين الجملة، فإنّ ثمة جملاً لم يجد اللّغويون القدماء معياراً حاسماً يفصل في أمرها؛ فذهب بعضهم إلى اسميتها، وذهب آخرون إلى فعليتها، ومثل هذا الاحتمال قائم في اللّغات الإنسانية.

توفر الدكتور محمد رزق على جمع هذه الجمل من مصادرها النحوية الأصلية، ونهض على تصنيفها، وتحليلها، وربط ذلك كلّها بالاستعمال اللّغوي، ووضع أيدينا على الفروق الشكّلية والدلالية لكلّ احتمال، وهو بذلك قد فتح طاقة من الضوء تكشف عن بعض ما تملكه العربيّة من تنوع.

والله نسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يضع صاحبه على طريق العمل العلمي المتصل.

الأستاذ الدكتور/ عبده الرّاجحي
أستاذ العلوم اللّغوية - جامعة الإسكندرية.
عضو مجمع اللّغة العربيّة

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، موفق المرء لما ينوى عمله، ومعينه لما يصبو إليه، سبحانه لولا توفيقه وعونه ما بلغ المرء ما يأمله، وما نال ما يرجوه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأفصح الناطقين إلى يوم الدين، سيدنا محمد المبعوث رحمه للعالمين، وبعد.

فقد جرت عادة النحويين على أن يقسموا الجملة إلى اسمية وفعلية باعتبار ما تصدر به؛ فإن تصدرت باسم كانت اسمية، وإن تصدرت بفعل كانت فعلية، هذا هو التقسيم السائد عندهم، إلا أن هناك جملاً اسمية أو فعلية على اعتبارات معينة^(١)، ومن ثم كان موضوع هذا الكتاب: "الجملة المحتملة للاسمية والفعلية".

ومن أهم هذه الاعتبارات اختلاف النحويين وخاصة في تقدير المحذوفات، فيمكن بحسب التقدير أن تكون الجملة فعلية مرة وأن تكون اسمية مرة أخرى؛ مثل: "جملة البسملة"، حيث تكون فعلية إن كان التقدير: "ابتدئ باسم الله"، أو تكون اسمية إن كان التقدير: "ابتدأني باسم الله"، وغيرها من الجمل التي سندرسها - بإذن الله - خلال البحث والتي تحتل الاسمية حين نقدر اسماً محذوفاً، وتحتل أن تكون فعلية حين نقدر فعلاً محذوفاً، وهذا يرجع لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين^(٢).

(١) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٣١٢.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٣.

ومن خلال هذا الاختلاف يستمد البحث مادته ليبين ماهية الجمل التي تتردد بين الاسمية والفعلية، وبيان الخلاف عند النحويين حول بعض الأساليب مثل: "أسلوب المدح والذم" الذي يحتمل الوجين.

وهذا يرجع لاختلاف النحاة في إعراب "المخصوص بالمدح أو بالذم"، وكذا "نعم" و"بئس" - وهما اللفظان الأساسيان للمدح والذم - اسمان أم فعلان؟، وكذلك أسلوب القسم والخلاف في تحديد المحذوف قبل المقسم به.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث لا يتخصص في شرح الموضوعات السابقة على وجه الاتساع؛ أي لا يتناول موضوع "المدح والذم" بأكمله، ولا موضوع "القسم" بأكمله - وغيرهما من الموضوعات الواردة في البحث - لكنه يتناول من هذه الموضوعات ما يعنيه منها وهو التردد بين الاسمية والفعلية في تحليل الجملة.

وقد اقتضى ذلك أن ألتزم بالمنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل الموضوعات والتعمق في دراستها، والنظر في الخلافات بين النحويين، واستقصائها وتحليل مضمونها.

حيث نحب أن نبرز أنه ليس الأمر من البساطة والسهولة أن نعرف الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والتّمييز بينهما^(١) كما هو الاعتقاد السائد المبني على الصورة الشكلية؛ فإن بدأت باسم فاسمية، وإن بدأت بفعل ففعلية.

- فقد تصدر الجملة بحرف.
- قد تبدأ الجملة بمحذوف اسم؛ نحو قوله تعالى^(١): (سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا)، أو فعل نحو قوله تعالى^(٢): (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ).

(١) كمال بسيوني: "الجمل النحوية" مكتبته النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٨.

• قد يتقدم معمول الفعل عليه؛ نحو قوله تعالى^(١): (فَفَرِّقَا كَذَّبْتُمْ).

وكلُّ هذا في حاجة إلى بيان؛ حيث ثبت أنه ليس كلُّ ما ابتدأت به الجملة يحددها، وعلى هذا ينشأ الخقف والتردد في تحديد الجملة، وأيضاً معناها.

• هناك كلمات اختلف النحويون في تحديدها أسم هي أم فعل ؟ مثلما نجد في: "نِعْمَ" و"بِئْسَ" في المدح والذم، اسمان في تحليل وفعلان في تحليل آخر، ويترتب على هذا تغير في الإعراب والدلالة أيضاً؛ فالجملة الاسمية لها دلالتها التي تختلف عن دلالة الجملة الفعلية، وهذا ما سنبحثه أيضاً في غضون الكتاب - بإذن الله - ونلمسه من خلال تحليلنا للشواهد - القرآنية على الأخص، يليها أحاديث من صحيح البخاري - في البحث.

إذن فمنهجنا في الكتاب منهج تحليلي مبني على عرض الآراء وفحصها، واستنباط الأحكام منها، وتحليل النصوص التي بين أيدينا حتى نصل إلى أصح النتائج التي يعمل بمقتضاها.

ومن الجدير بالذكر أن الاختلافات والتقديرية التي سبقت الإشارة إليها لم يعطها معظم النحويين وأصحاب المصنفات ما تستحقه من العناية، غير أن ابن هشام، في كتابه: "مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب" تناول هذه المسألة عن طريق أمثلة في ثلاث صفحات تقريباً؛ حيث عرضها تحت عنوان: "باب ما

(١) ١/النور.

(٢) ٢٤/القمر.

(٣) ٨٧/البقرة.

يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين^(١).

وأورد في ذلك عشرة أمثلة:

الأول: صدر الكلام، من نحو: "إذا قام زيد فأنا أكرمه".

الثاني: "أفى الدار زيد" و "أعندك عمرو؟".

الثالث: "يومان"، فى نحو: "ما رأيته مذ يومان".

الرابع: "ماذا صنعت؟".

الخامس: "أبشر يهذنا؟".

السادس: "قاما أخوك".

السابع: "نعم الرجل زيد".

الثامن: "جملة البسملة".

التاسع: "ما جاءت حاجتك".

العاشر: الجملة المعطوفة، من نحو: "قعد عمرو وزيد قام".

وسنتناول ذلك بالتفصيل - إن شاء الله - خلال فصول البحث فى مواطن متفرقة، ولقد دأب النحاة فى دراسة القضايا النحوية أن يذكروها فى معظمها متفرقة فى كتبهم، بحيث لا تلم بالقضية الواحدة من جميع فروعها فى موضع واحد، ولقد لفت فكرى ما وجدته متناثرًا فى كتب النحاة والتفاسير من وجود جمل تحتل الاسمية والفعلية، وكان إطلاعى على ما أورده ابن هشام أحد الدوافع التى أدت بى إلى اختيار هذا الموضوع.

(١) انظر: ابن هشام: "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ٢/٤٣٤ إلى ٤٣٧.

ومنها أيضا تفسير بعض الآيات القرآنية التي تحتمل الوجين لاختلاف النُحاه فى تقدير المحذوف، ومن ثمّ تغير الدلالة - على الأقل من حيث القوة والضّعف - أيهما أقوى فى التعبير وتوصيل الفكرة بدرجة أعمق، وإن جاز التعبير بهما معا.

وخطتّى فى هذا الكتاب تسير على النحو الآتى:

- بحث تصنيف الجملة العربية عند القدماء والمحدثين، وبيان سيادة نتائج تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية اللذين يدخل فيهما ما زاده بعض النُحاه؛ كالجملّة الشرطية والجملّة الظرفية.
- بيان ماهية الجمل التي تحتمل الاسملة والفعلية، وأثره فى الدلالة.
- تحليل الخلافات النحوية الواردة فى البحث، وبيان موقف النُحاه منها وحسمها.

ويتكون الكتاب من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، والفهرس.

أما التمهيد، فعن: "تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية".

ويتحدث عن: * التعريف بالجملة.

* أساس تقسيم الجملة.

* التردد بين الاسمية والفعلية.

* أساس فكرة احتمال الجملة للاسمية والفعلية.

* الفرق بين التعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أما الفصل الأول فعن: "جملة المدح والذم".

ويتحدث عن: * التعريف بالمدح والذم وبيان أسلوبهما.

- * "نِعَمَ" و "بِئْسَ" بين الاسمية والفعلية.
- * فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص.
- * تردد أسلوب المدح والذم بين الاسمية والفعلية وأثره في الدلالة.
- * تطبيقات من القرآن الكريم.
- * تطبيقات من صحيح البخارى.

أما الفصل الثانى فعن: "جملة القسم":

- ويتحدث عن: * ماهية القسم.
- * الحذف والذكر فى القسم.
- * تردد القسم بين الاسمية والفعلية، وأثره فى الدلالة.
- * تطبيقات من القرآن الكريم.
- * تطبيقات من صحيح البخارى.

أما الفصل الثالث فعن: "من الأساليب النحوية":

- ويتحدث عن: * من أسلوب الشرط: "إذا" و "إن".
- * من أسلوب الاستفهام: "الهمزة - ماذا - كيف".
- * الاشتغال.
- * لاسيما.

أما الفصل الرابع فعن: "أنواع أخرى":

- ويتحدث عن: * جملة البسمة.
- * لولا.
- * "مُذْ" و "مُنْذْ".
- * النعت المقطوع.

- * ما يحتمل العطف والاستئناف: "الواو" و "حتى".
- * رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.
- * آيات قرآنية تحتمل الوجهين.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل فصل جزءًا تطبيقيًا في آخره مستمدًا من القرآن الكريم، وأيضًا من صحيح البخاري بالاستعانة بابن حجر العسقلاني، في كتابه: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، بالإضافة إلى بعض الأمثلة التي حلت في غضون الفصل.

أما الخاتمة فإنني سأبرز من خلالها أهم النتائج التي توصل اليها.

وبعد فإنني أحب أن أقرر هنا أن هذا العمل لا أزرعه قد بلغ تمامه، ولا أزرع أنه لا يحتاج إلى المزيد من النظر والمراجعة رغم يقيني بإخلاصي لنفسى ولهذا العمل، وعلى كل حال فما هو ذا جهدى وما استطعت رجوت به أن أنال بعضًا من شرف المشاركة والإسهام في هذا المجال السامى، سائلًا الله سبحانه وتعالى أن يجعله عملًا مقبلاً، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

وفي النهاية أود أن أسجل جزيل شكرى وعظيم إمتنانى لأستاذى الدكتور/ عبده الرأجحي الذى شرفنى القدر بإشرافه على هذه الرسالة^(١)، وأشكر له توجيهاته وإرشاداته لى خلال إشرافه طوال مدة الدراسة.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ. (هود: ٨٨)

محمد رزق شعير

(١) أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نال بها الباحث درجة الماجستير فى العلوم اللغوية، بتقدير 'ممتاز'.

التّمهيد

"تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية"

** التعريف بالجملة:

اختلف علماؤنا القدماء اختلافاً كبيراً في تحديد مفهوم الجملة، من حيث ربطها بالكلام؛ حيث نجد في أمهات الكتب تردداً بين هذين المصطلحين؛ فهناك من يراهما مثل: سيبويه^(١)، وابن جنى^(٢)، والزّمخشري^(٣).

وهناك من يجعل بينهما عمومًا وخصوصًا؛ مثل: ابن الحاجب^(٤)، وابن هشام^(٥)، وابن مالك^(٦)، والسيوطي^(٧)، والفاكهي^(٨).

ولعلّ أول من استخدم مصطلح "الجملة" بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرّد، في كتابه: "المقتضب"^(٩)، غير أنّ هذا المصطلح لم يغلب على صطلح

(١) انظر: سيبويه: "الكتاب" تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/١٩٩١ م، ١/٢٦، ٢٥، ١٢.

(٢) انظر: ابن جنى: "الخصائص" تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ/١٧.

: "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، ص ١١٠.

(٣) ابن يعيش: "شرح المفصل" مكتبة المتنبى، القاهرة، ١٤١١ هـ/١٩٩٠ م، ١/١٨، ص ٢١، ٢٠.

(٤) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الاسترابادى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١/٨.

(٥) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ٤٣١/٢.

(٦) الأشمونى: "شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت)، ١٧/١.

(٧) السيوطي: "مجمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية" شرح محمد بدر الدين النعسانى، المكتبة الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ/١٢ ص.

(٨) الفاكهي: "الحدود في النحو" تحقيق د/ المتولى رمضان التميمي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م، ص ٦٤، ٦٢.

(٩) المبرّد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١/٨، ٢/٨٢، ٧٤، ٧٠، ٦٩، ٦٨.

"الكلام" فيما بعد، وتردد المصطلحان معاً يسوى بينهما بعض النحاة، ويفرق بينهما آخرون^(١).

أمّا الدارسون المحدثون فيحاولون إيجاد مفهوم مقبول للجملة، لكنهم لا يصلون إلى شيء يستقرون عليه بسبب كثرة التعريفات للجملة التي تريد على مائتي تعريف^(٢)، أو على ما ذكر يونس (١٩٨٠) أن عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف^(٣).

لكننا - في النهاية - نقف من كلامهم على أن الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة؛ ولذا فإن أي تعريف للكلام يصلح تعريفاً للجملة^(٤)، وليس العكس، وهذا ما نراه عند معظم النحويين.

ويبدو جلياً في تعريف النحاة للجملة اعتمادهم على مسألتى "الإسناد" و "الإفادة" اللذين هما الركنان الأساسيان لها، يقول الدكتور إبراهيم عبادة: "إن التركيب المتضمن إسناداً إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها، سمي كلاماً وسمى جملة^(٥)".

(١) د/ محمد حماسة عبداللطيف: "في بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٢٩ .. وانظر: عبد القادر المهيري: "الجملة في نظر النحاة العرب" حوليات الجامعة التونسية، ٣/٣٨.

(٢) د/ محمود احمد نحلة: "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١١.

(٣) معصومة عبد الصاحب محمد حسن: رسالة دكتوراه بعنوان "الجمال النحوية في اللغة العربية بين تحليل سيويو والقواعد التحويلية - دراسة توليدية تحويلية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٢٢.

(٤) انظر: ابن مالك : شرح التسهيل تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠م/١٩٩٠م، ص ٥.

(٥) د/ محمد ابراهيم عبادة: "الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية" منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٣١.

وانظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨.

وعلى هذا فإنَّ الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة في الكلام، أمَّا الجملة فلا تشترط الإفادة أو عدمها، وإنَّ المركب الإسنادى الأصلي إذا كان جزءًا من تركيب أكبر سمي جملة، ولا يسمى كلامًا؛ فكلُّ كلام جملة، وليس كلُّ جملة كلامًا^(١).

ونخلص ممَّا سبق إلى أكثر التعريفات شيوعًا - للجملة - وهو تعريف أستاذنا الدكتور عبده الرَّاجحى، حيث يقول: "الجملة فى تعريف النُّحاة هى الكلام الذى يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"^(٢).

•• أساس تقسيم الجملة:

أما بالنسبة لتقسيم الجملة العربية فإنَّ لها قسمين أساسيين هما: الاسمية والفعلية، إلا أنَّ بعض النُّحاة يزيد قسمًا ثالثًا، وآخر يزيد رابعًا^(٣).

ويبدو أنَّ أول من أشار إلى هذا الخلاف هو أبو على الفارسى الذى نقل عنه النُّحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشري وابن هشام، يقول الفارسى: "وأما الجملة التى تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة

(١) د/ محمد ابراهيم عبادة: "الجملة العربية" ص ٣١.

وانظر: ثعلب: "مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠ م، ١/ ١٣٣.

(٢) د/ عبده الرَّاجحى: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٥٧٧.

وانظر: ا/ عباس حسن: "النحو الوافى" دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشر، ١٥/١.

: د/ إبراهيم أنيس: "من أسرار العربية" مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥ م، ص ٢٧٦.

: د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" مكتبة الخانجى، مصر، ١٩٨٢ م، ص ١٩.

(٣) د/ فتحي عبد الفلاح الحبنى: "الجملة النحوية نشأة وتطور" وإعرابا" مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٢ م، ص ١٠٩.

من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً^(١).

إلا أن الجرجاني يعلق على هذا قائلاً: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهى فى الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"^(٢).

وقد تابع الزمخشري أبا على الفارسي فى تقسيمه حيث قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية"^(٣).

لكن ابن يعيش حصر هذا التقسيم فى القسمين الأساسيين، فحينما علق على هذا الرأى للزمخشري قال: "واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام، وهذه قسمة أبى على، وهى قسمة لفظية، وهى فى الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل"^(٤).

(١) أبو على الفارسي: "المسائل العسكرية" تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م، ص ١٠٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: "المقصد فى شرح الإيضاح" تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م، ٢٧٧/١.

(٣) الزمخشري: "المفصل فى علم العربية" وبذيله كتاب: "المفصل فى شرح أبيات المفصل" للسيد محمد بدر الدين النعماني، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثانية، (د . ت)، ص ٢٤.

(٤) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٨٨/١.

وهناك من النحويين من يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام، ومن أبرزهم ابن هشام، حيث قسّم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ونفى الجملة الشرطية، حيث خطأ الزمخشري في ذكرها لأنها تعد من قبيل الفعلية^(١).

ويعلق الشيخ محمد الأمير على كلمة "الاستقرار" في الجملة الظرفية عند ابن هشام قائلاً: "وإلا كانت فعلية أو اسمية بحسب التقدير"^(٢).

ويبين الدسوقي حقيقة الجملة الثالثة عند ابن هشام ويقول: "الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف (كائن) أو (استقر)، فعلى الأولى تكون اسمية، وعلى الثانية تكون فعلية"^(٣).

وقد تأثر بتقسيم ابن هشام الثلاثي للجملة عدد من النحويين، على رأسهم السيوطي^(٤)، والفاكهي^(٥)، ومن الدارسين المحدثين كمال بسيوني^(٦).

ونجد - من الدارسين المحدثين - الدكتور قباوة يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية، ولا يذكر الظرفية، حيث يقول: "إنّ الجمل ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية، وذلك بحسب طبيعة صدرها، ولا بدّ من الإشارة

(١) ابن هشام: 'معنى اللبيب' ٤٣٣/٢.

(٢) حاشية محمد الأمير على معنى اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)، ٤٣/٢.

(٣) مصطفى محمد الدسوقي: 'حاشية الدسوقي على معنى اللبيب لابن هشام' مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ص ٣٥.

(٤) انظر: السيوطي: 'المطالع السعيدة' تحقيق د/ طاهر حمودة، دار الجامعة، الإسكندرية، ص ٦١.

(٥) الفاكهي: 'الحدود في النحو' تحقيق د/ المتولى الدميري، ص ٦٥.

(٦) كمال بسيوني: 'الجمل النحوية' ص ٦١.

ههنا إلى أن المراد بصدر الجملة هو - فى الحقيقة - المسند أو المسند إليه أو أداة الشرط، ولا قيمة لما تقدم ذلك من حروف وفضلات^(١).

ونجد فى كل ما سبق أن الأساس الفعلى لتقسيم الجملة هو الاسمية والفعلية، وما دون ذلك يرد إليها كما رأينا عند الفارسى الذى حصر الجرجانى أقسامه الأربعة فى القسمين الأساسيين، ومثله الزمخشري الذى حصر شارح كتابه - ابن يعيش - أقسامه الأربعة - أيضا - فى القسمين الأساسيين.

أما ابن هشام وهو متأثر - مثل الزمخشري - بأبى على الفارسى فإننا نجده فى موضع آخر يقر التقسيمين فقط حيث يقول: "الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم .. وفعلية إن بدئت بفعل"^(٢).

ولا يذكر خلاف هذا، وقد دعم ثنائية التقسيم الشيخ محمد الأمير، والدسوقي فى شرحهما لكلامه، وعلى هذا نجد أن التقسيم الأكثر من اثنين تقسم تركيبى يرجع إلى الناحية الشكلية، حيث اعتمد فيه النحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات^(٣).

ويلخص الدكتور/ طاهر حمودة الآراء السابقة قائلا: "تسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة للجملة إلى قسمين رئيسيين هما الاسمية والفعلية؛ لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة"^(٤).

(١) د/ فخر الدين قباوة: "أعراب الجمل وأشباه الجمل" دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م، ص ٢٠.

(٢) ابن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠م/١٩٧٠م، ص ٧.

(٣) د/ محمد إبراهيم عبادة: "الجملة المرببة" ص ١٤٩.

(٤) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨.

ثمّ يعلّق على جملة الأخيرة (ما زاده بعض النحاة) قائلاً: "يزيد ابن هشام قسمًا ثالثًا هو الجملة الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور؛ نحو: أعندك زيد؟، أفى الدار زيد؟، إذا قدر "زيد" فيهما فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، وإذا لم يقدر "زيد" فيهما مبتدأ وشبه الجملة خبر مقدّم.

وواضح أنّ وضع هذا القسم يقوم على وجه إعرابى محتمل غير مقطوع به؛ ولذا كان عدّها - فى نظرنا - ضمن الجملة الاسمية وهو الصواب، وقد زاد الزمخشري قسمًا رابعًا وهو الجملة الشرطية، والصحيح أنّها مندرجة فى الجملة الفعلية^(١).

ومن خلال هذا ندرك أنّ أساس التقسيم ثنائى، وكان هذا الأساس معتمداً على المسند والمسند إليه، فقد حدد سيبويه نظاماً للجملة الأساسى بالمسند والمسند إليه، وقد عرفهما بأنّهما "ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّ؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك" و "هذا أخوك" ومثل ذلك: "يذهب عبدالله"، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر فى الابتداء^(٢).

وعلى هذا الأساس نرى أنّه قد صنفت أنواع فى العربية بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأمكن بسهولة رد

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢٣/١.

وانظر: ابن السيد البطليوسى: "الحال فى شرح أبيات الجمل" دراسة وتحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٤٠.

كلّ النماذج الأخرى إلى هذين النوعين^(١)، فإنّ صور الكلام الذى تنطق به العربيّة لا يكاد يحيط به الحصر، وإن كان الأمر كلّه يرجع إلى الجملتين الاسمية والفعلية، فهما وحدة اللغة العربية، وهما موضوع دراسة النحو العربى، ومعهما ما يتعلّق بها^(٢)، فالجملة نوعان لا ثالث لهما^(٣).

وهذا ما نراه عند معظم النحويين، إمّا ذكر التقسيم الثنائى صراحة، وإمّا ذكرهما من خلال تقسيمهم للكتاب المؤلف^(٤).

وعليه نستنبط أنّ تقسيم القدماء للجملة إلى اسمية وفعلية لا خلاف عليه، لكننا نتحفظ أنّ الأساس النحوى الذى ميّزوا به بين الاسمية والفعلية أساس بنيوى شكلى لا يعبر عن المدلول التركيبى^(٥).

ومن هنا نجد مبرراً لمن ذكر أكثر من نوعين، لكن الأصل ثنائية التقسيم للجملة؛ فقد ذهب معظم النحاة إلى القول بأنّ الجملة فى العربيّة قسمان: اسمية وفعلية^(١).

(١) د/ محمد حماسة عبد اللطيف: "فى بناء الجملة العربية" ص ٤٩ .

(٢) د/ محمد عبد: "النحو المصفى" مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص ١٨.

(٣) د/ عبده الراجحى: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٧٧.

(٤) انظر: أبا اسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج: "إعراب القرآن (المنسوب إليه)" تحقيق إبراهيم الإبرارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ١١/١.

: الشيخ مصطفى غلايينى: "جامع الدروس العربية" ١٣/١.

: د/ يوسف أحمد المطوع: "الموسوعة النحوية الصرفية" ١٧/١.

= د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمى والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، من ٨٥ إلى ١١٨، وما بعدها.

: د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدايم: "من التحليل النحوى للكلمة والكلام" ١٤١/١.

: د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ص ٢٧.

(٥) معصومة عبد الصّاحب محمد حسن: رسالة دكتوراه بعنوان: "الجمل الفرعية فى اللغة العربيّة - بين تحليل سييوايه والقواعد التحويلية" ص ١٨.

وعندما نقف على الآراء السابقة والخاصة بتقسيم الجملة فنحن نميل إلى التقسيم الشائع الذى سار عليه جمهور النحاة، وهو القائل: إنَّ الجملة فى لغة العرب قسمان اسمية وفعلية^(٢)، وهذا هو التقسيم المنطقى لطبيعة اللغة العربية من حيث النشأة والتكوين^(٣).

**** التردد بين الاسمية والفعلية:**

وقفنا من خلال عرضنا للمسائل السابقة على ثنائية التقسيم للجملة العربية وهما الاسمية والفعلية، ولكل نوع منهما معايير معينة ومستقلة تحدها عن الأخرى، والسبب يرجع فى المقام الأول إلى "المسند إليه"، وتحديد سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً.

ومع ذلك فإننا نجد جملاً تعد جملاً اسمية أو جملاً فعلية على اعتبارات معينة^(٤)، ترجع - فى معظمها - لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين^(٥)؛ ومن هنا فليس الأمر - كما يعتقد الكثيرون - من البساطة بحيث يمكن التعرف على الجملة أهى اسمية أم فعلية؟ والتميز بينهما.

فالجميع يقر أنَّ الجملة الاسمية هى ما ابتدأت باسم، وأنَّ الفعلية هى ما ابتدأت بفعل، لكن إن لم تبدئ باسم ولا بفعل وإنما ابتدأت بحرف، أو كان ما

(١) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى: "الجملة النحوية - نشأة وتطوراً وإعراباً" ص ٨٠.

(٢) د/ شوقي ضيف: تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د . ت)، ص ٢٤١ .

(٣) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى: "الجملة النحوية - نشأة وتطوراً وإعراباً" ص ٨١.

(٤) د/ عبده الراجحي: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٣١٢ .

(٥) ابن هشام: "معنى اللبيب" محبى الدين عبد الحميد، ٤٣٤/٢.

تبتدىء به محذوفاً سواء أكان اسماً؛ نحو^(١): (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)،
أم فعلاً؛ نحو^(٢): (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ)، أو كان معمول الفعل قد تقدم عليه؛
نحو^(٣): (فَقَرِيقًا كَذَّبْتُمْ)، فكلُّ هذا وأكثر منه في حاجة إلى بيان.

كما نجد أنَّ الجملة - أحياناً - قد تبتدىء باسم وليس مسنداً إليه، فهي
جملة فعلية؛ نحو^(٤): (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ).

وفوق هذا وذاك مسألة "تقدير المحذوف واختلاف النحويين فيه" وخاصة
عندما تكون الجملة مستهله باسم يعرب مبتدأ، وهناك من يراه منصوباً لفعل
محذوف، فتتحول الجملة إلى الإتجاه الآخر، وكل هذا له أثره في الدلالة؛
حيث إنَّ للجملة الاسمية دلالات تغاير دلالات الجملة الفعلية كما سنرى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحويين - القدماء - لم يذكروا هذه الجمل في
مصنفاتهم، ولم يفرّدوا لها بحثاً مستقلاً في كتبهم أو أبواباً أو فصولاً نحوية في
مؤلفاتهم.

وربما كان أول من تحدث عن هذا الموضوع هو ابن هشام، حيث ذكر
عشر جمل تتردد بين الاسمية والفعلية، في كتابه: "مغنى اللبيب"^(٥)، في حوالى
ثلاث صفحات سنتحدث عنها في موضعها من البحث - بإذن الله - بالتفصيل.

وقد تابعه عدد من الدارسين المحدثين في شرح هذه الجمل والسير على
منوالها؛ مثل الدكتور/ طاهر حمودة^(١)، والدكتور/ قباوة^(٢)، وكمال بسيونى^(٣).

(١) ١/النور.

(٢) ٢٤/القمر.

(٣) ٨٧/البقرة.

(٤) ١١٥/آل عمران.

(٥) انظر: ابن هشام: "مغنى اللبيب" محبى الدين عبد الحميد، ٢/٤٤٣ إلى ٤٣٧.

**** أساس فكره احتمال الجملة للاسمية والفعليّة:**

من الجدير بالذكر أن نبحث عن أساس هذه الفكرة، أى ما الذى دفع اللغويين والنحويين والأصوليين أيضًا إلى القول بهذا الاحتمال إلى النوعين الأساسيين للجملة العربيّة، بالرغم أن لكل منهما معايير خاصة تميزها عن الأخرى ؟ .

ومن خلال هذه المعايير نجد لكل جملة سماتها وخصائصها الدلالية التى لها دور فى تحديد المعنى؛ لذا يجب علينا أن نشير إلى أساس هذا الاحتمال، وهو "الخلاف بين النحويين"، ونقول: أساس هذه الفكرة لغوى أساسه المعنى ؟ أم أساس نظرى مرتبط بقواعد قياسية ثابتة ؟ أم أساس دينى قائم على فهم الآيات القرآنية ؟

ولا يظهر لنا هذا إلا من خلال عرض نصوص مختلفة اختلف فيها النحويون؛ ليتضح من خلالها أساس هذه الظاهرة، ويبدو أن أول أساس للقول بالاحتمال هو الخلاف بين النحاة، وأنماط هذا الخلاف كثيرة بعضها مدرسى؛ أى بانتماء النحوى إلى مدرسة بعينها كالבصرة والكوفة، وبعضها اجتهادى؛ أى اجتهاد النحوى نفسه فى فهم تركيب ما بغض النظر عن انتمائه المدرسى^(٤).

(١) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" من ٣٣ - ٣٥ .

(٢) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص ٢٢ .

(٣) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" من ٢٤ - ٢٨ .

(٤) د/ السيد رزق الطويل: "الخلاف بين النحويين - دراسة وتحليل وتقويم"، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص ٣١ .

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم البواعث الخلافية عند النحاة الباعث الدينى الذى له ركن أساسى فى وضع النحو والخلافات النحوية للحرص الشديد على أداء النصوص أداءً فصيحاً^(١).

وقد نشأ عن هذا الخلاف تعدد فى أوجه الإعراب، حيث يختلف النحاة فيما بينهم ليتعين الإعراب الصحيح اعتماداً على المعنى المحصل من السياق والأحكام اللفظية النحوية ومعرفة أوجه المفارقة بين موضوعات المصطلحات النحوية، على الرغم من ذلك نجد كثيراً من أنماط الجمل العربية صالحاً فيها تقدير أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة^(٢).

ومن الطبيعى أن يبحث النحوى عن الأوجه الاحتمالية؛ حيث إن لهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسباباً متنوعة تؤدى لهذا الخلاف، منها:

(١) الحذف الوارد فى الجملة، وتقدير المحذوفات تبعاً لتصور المعنى وتحديده، وهذا ما سنلمسه فى الفصول القادمة إن شاء الله.

(٢) اختفاء الإعراب؛ إما لكون الكلمة مبنية، أو لكونها معربة إعراباً مقدراً، كما فى الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأفعال المضارعة المنتهية بالألف.

(٣) وجود تداخل أو أوجه اتفاق بين بعض المصطلحات النحوية.

(١) د/ شوقي ضيف: "المدارس النحوية" دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ص ١٧ -

- د/ طاهر حمودة: "القياس فى الدرس اللغوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٧٧.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته"، ص ٨٨.

٤) اختلاف النحويين في أصل تصنيف الكلمة إلى اسم أو فعل كالخلاف في إعراب "حبذا" أو "تعم" و "بنس" للمدح والذم^(١)، أو إلى اسم أو حرف كالخلاف في إعراب "إذا" الفجائية وما بعدها.

٥) قد يرد الخلاف في اعتبار الكلمة بسيطة أو مركبة، وذلك في "ماذا" و "من ذا" أكل منهما كلمة واحدة تعامل معاملة الاسم الواحد أم كلمتان؟^(٢).

٦) تعدد الاستعمالات وتنوعها واختلافها بالنسبة للكلمة الواحدة، ومنه جانب يعد لوناً من الاشتراك اللفظي كاستعمال "كان" ناقصة أو تامة أو زائدة، واستعمال "الواو" عاطفة أو استئنافية أو للمعية، واستعمال "الفاء" عاطفة أو للسببية والاستئناف^(٣).

٧) قد يبقى للفظ معنى واحد ويتعدد تصنيفه تبعاً لأثره الإعرابي، كما في "حتى" أهي جارة أم عاطفة أم ابتدائية؟^(٤).

٨) مسألة "الوقف والوصل"^(٥)، التي لها الصدارة في هذا الخلاف لما يترتب عليها من الحذف، واختلافهم في تقدير المحذوف، فقد يرد مع

(١) انظر: الألباري: "الإصناف في مسائل الخلاف" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٩٧/١ وما بعدها .

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٨ .

(٤) ابن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق/ رشيد عبد الرحمن المبيدي، ص ١٠٠، ١٠٣ .

(٥) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمال في النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٦١.

: د/ السيد أحمد علي: "من قضايا النحو (التواضع)" دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م، ص ٤٣.

الوصل وجه أو أوجه لا يمكن أن ترد في الوقف، كما يتعين مع الوقف - في بعض الأحيان - ما لا يكون واردًا في الوصل.

وعلى هذا ندرك أنَّ الكلمة قد ترد معربة إعرابًا ظاهرًا لكن أسس المعنى والصناعة النحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إما على تقدير محذوف، وإما على عدم تقديره.

وقد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب في الجملة الواحدة، وهو أمر وارد بكثرة؛ فيؤدي إلى تعدد الاحتمالات الإعرابية، كما سنرى في الفصول القادمة بإذن الله.

**** الفرق بين التعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعلية:**

ونستهل حديثنا عن هذه المسألة بسؤال مهم يربط النحو بالدلالة؛ وهو:
ما تأثير هذا الاحتمال على الدلالة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإننا سوف نتحدث عن أهم الفروق بين التعبيرين: التعبير بالجملة الاسمية، والتعبير بالجملة الفعلية، حيث إن الكثيرين من اللغويين لا يذكرون هنا إلا الجانب الشكلي الكلمة المتقدمة دون الإشارة إلى ما وراء هذا الشكل من جوانب دلالية.

وهذه الفروق تعتمد على المسند إليه اسم هو أم فعل؟^(١)، فإذا كان المسند إليه اسماً فإن دلالاته تختلف عن كونه فعلاً، والجملة تبنى عليه لأنه أساسها^(٢)، وبالتالي فإن دلالة الجملة كلها تتغير.

وعلى هذا فإننا نبدأ بتعريف ركني الإسناد فيهما، وهما الاسم في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

معنى الاسم:

الاسم ما دل على معنى في نفسه^(٣)، وهو ذات غير مرتبطة بالزمن؛ لذا فإن له من القوة ما ليس لغيره^(٤).

معنى الفعل:

الفعل حدث مرابط بزمان، ومن هنا انتهى النحاة إلى نتيجتين^(١):
الأولى : أنه لابد لكل فعل من زمن تقع فيه.

(١) د/ على أبو المكارم: "الجملة الفعلية" دار الثقافة المريئية، الطبعة الأولى، ص ٣٨.

(٢) د/ عبده الراجحي: "دروس في المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٣٢.

(٣) د/ مصطفى جمال الدين: "البحث النحوي عند الأصوليين" ص ٦٣.

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢٢٩/٤.

الأخرى: أنه لابد لكل زمان من صيغة فعلية تعبر عنه.

ونقف من كلامهم على أن للفعل دلالات معينة حيث إنه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته؛ أي كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافهما^(٢).

وعندما نتحدث عن الفروق بين التعبيرين فإن هناك فرقا بارزا وأساسيا، وهو دلالة الثبوت والاستمرارية للجملة الاسمية في مقابل دلالة التجدد والتغير للجملة الفعلية، لكننا نود أن نشير إلى أهم الفروق بين الجملتين؛ وهى:

١- الجملة الاسمية إذا تكونت من اسمين مرفوعين دلت على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية؛ فالاسمية تدل على الثبوت وذلك إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل) .. فإن كانت غير محضة (وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعلية) فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجدد^(٣).

فمثال الاسمية المحضة؛ قولنا: "زيد مفكر" حيث دل ذلك على أن صفة التفكير خاصة من خواصه تلازمه كل آن، لازمته فى الماضى وتلازمه فى الحاضر والمستقبل، فهى صفة ثابتة، والجملة كلها تدل على الثبوت والدوام.

(١) د/ على أبو المكارم: "إعراب الأفعال" (د . ط) ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ١٧.

(٢) السبوطى: "الاقتراح فى علم أصول النحو" تحقيق د/ أحمد محمد قاسم، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص ٣٨، ٣٩.

(٣) عباس حسن: "النحو الوافى" ١٤٥/٢.

أما الاسمية غير المحضة؛ فقولنا: "زيدٌ يفكرُ" فإنَّ هذه الجملة بطبيعتها تدلُّ على الثبوت بالإضافة إلى التجدد؛ لأنَّ خبرها فعل يفيد تجدد هذا الشيء وهو التفكير.

أما الجملة الفعلية فإنَّها بخلاف هذا؛ حيث تدلُّ على التَّغير والتَّبدل في الأمر، فإذا قلت: "فكر زيد" كان معنى ذلك أنَّ تفكيره كان في الزَّمن الماضي، أمَّا إذا عبرت بالفعل المضارع فقلت: "يفكرُ زيدٌ" كان تفكيره منصَّباً على الزَّمن الحاضر دون الزَّمن الماضي.

وإذا قلت لشخص: "فكر" كان معنى ذلك أنَّك تطلب منه التفكير في المستقبل، وبذلك يختلف زمن الوصف أو الحدث الذي تضيفه إلى شخص باختلاف الأفعال التي تصوره.

ومن هنا كانت للجملة الفعلية دلالة التَّغير والتَّجدد، أمَّا الحكم الخالدة المستمرة فتصاغ دائماً في الجمل الاسمية^(١).

٢- إنَّ التَّقدم للاسم أو الفعل مرتبط بأهمية المتَّقدم بالنسبة للعناصر أو الأطراف المشاركة في الموقف اللُّغوي؛ فدلالة هذا اللُّقْط تتردُّ إلى محاولة المتكلم تلبية احتياجات الطُّروف المؤثرة في الموقف اللُّغوي^(٢).

فمثلاً عندما نقول: "زيدٌ سافر" و "سافرَ زيدٌ"؛ ففي الأولى - الاسمية - فقد أردت أن تلفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أولاً، وأنَّه سافر ثانياً، وكأنَّ السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غير مَظنون فتريد أن تقول إنَّه حدث فعلاً؛ ولذلك تقدَّم الاسم المرفوع على الفعل وتُجعله مَبْتَدَأً للكلام وأساسه

(١) د/ شوقي ضيف: تجديد النحو ص ٢٥٣.

(٢) د/ علي أبوالمكارم: "الجملة الفعلية" ص ٤٠.

الذى يبني عليه .. أمّا إذا قلت: "سافر زيدٌ" فإنك لم ترد أكثر من أن تنكر سفره^(١).

٣- الجملة الاسمية أكثر لواحق؛ حيث إنها قد تتركب من اسم وفعل، فكل ما يكون الفعل في جملتها من لواحق تحمله معه، وبجانب هذه اللواحق للخبر في الجملة الاسمية توجد لواحق أحياناً للاسم الأول المرفوع فيها، وبذلك يتضح أن لواحق الجملة الاسمية تتعدد تعدداً واسعاً^(٢)، ممّا يجعلها أكثر اتساعاً لحمل الكثير من المعاني.

٤- الاسم أصل والفعل والحرف فرعان؛ لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، ويوجد كثر مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه^(٣).

٥- التعبير بالجملة الاسمية أكثر من التعبير بالجملة الفعلية؛ حيث إنّ الفعل أثقل من الاسم، وذلك لوجهين^(٤):
الوجه الأول: أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد.
الوجه الآخر: أن الاسم أكثر من الفعل؛ بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل، والكثرة مظنة الخفة، كما في المعرفة والنكرة.

(١) انظر: عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز" تعليق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص ١٨٦.
(٢) د/ شوقي ضيف: تجديد النحو ص ٢٥٤، ٢٥٥.
(٣) السريوطي: "الأشباه والنظائر في النحو" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ٦٣/١.
(٤) المرجع السابق، ص ٤٠.

ونقف من خلال الفروق السابقة على أنَّ هناك فرقاً أساسياً وهو الثبوت للاسمية، والتَّجَدُّد للفعليَّة، أمَّا الفروق الأخرى فتحوُّم حول هذا الفرق، ففي جملة: "الحقُّ ضائعٌ" - وهى جملة اسمية - نجد حكماً على الحقِّ بالضياح، وهو حكم مطلق لا علاقة له بالزَّمان، بحيث يمكن أن يرقى إلى أن يكون أمراً له صفة الثُّبوت والدَّوام والاستمرار^(١).

أمَّا فى الجملتين: "ضاع الحقُّ" أو "يضيع الحقُّ"، فإنَّ كلَّ ما يمكن أن يستفاد من لفظيهما هو الدَّلالة على ضياح الحقِّ خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوزها الدَّلالة إلى غيرها^(٢).

ومن هنا كان التَّعبير بالجملة الاسمية تعبيراً يعبر عن الثُّبوت والجمود والملازمة والاستمرار فى مقابل الجملة الفعلية التى تتسم بالتَّجَدُّد والدَّلالة على التَّغير والتَّقلب تبعاً للزمن الذى حدث فيه الفعل.

وعلى هذا الأساس فعندما نقول: إنَّ هذه الجملة تحتمل الوجهين فسوف ندرك أنَّ لكلِّ وجه منهما دلالة تغاير الوجه الآخر - كما سنرى فى الفصول القادمة بإذن الله عند تحليلنا للأمثلة - لكن يجب أن يكون مستحضر فى ذهننا أن أى مثال أقررنا باسميته فهو ذات دلالة ثابتة، وإذا ذكرنا فعليته فهو ذات دلالة متغيرة.

(١) د/ على أبو المكارم: "الجملة الفعلية" ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.

الفصل الأول

"جملة المدح والذم"

•• التعريف بالمدح والذم وبيان أسلوبيهما:

إنَّ أسلوب المدح والذم من التراكيب النحوية التي لها نمط خاص بها^(١)، والتي لها الصدارة في الجمل المحتملة للاسمية والفعلية^(٢).

التعريف بالمدح والفاظه:

المدح: نقيض الهجاء، وهو حسن الشاء^(٣)، وله ألفاظ معينة أساسها "نِعْمَ"، ومنها أيضًا "حَبَّ" و"حَبَّذَا"، وغيرها من الألفاظ التي تأتي بها على صيغة "فَعَلَ" بشروط معينة^(٤).

أما "نِعْمَ" وهي الكلمة الأساسية في المدح فهي فعل يستعمل للمدح على سبيل المبالغة، وأصلها "نِعِمَّ"، وهي أصل للمدح والصِّلاح، ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى^(٥).. أما "حَبَّ" و"حَبَّذَا" فأصلهما واحد، فهما مأخوذان من "حَبَّبَ"^(٦)، والاختلاف بينهما يرجع إلى اسم الإشارة "ذَا" أحو فاعل أم لا ؟

و"حَبَّذَا" تعمل عمل "نِعْمَ" وينطبق عليها أحكامها وصورة أسلوبها، فهي أسلوب للمدح^(٧)، فعندما نقول "حَبَّبَ الإنسانُ الشَّيْءَ حَبًّا؛" أي "صار محبوبًا"^(٨).

التعريف بالذم والفاظه:

(١) د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" ص ٢٩٩.

(٢) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣١٩.

(٣) ابن منظور: "لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ٤١٥٦/٦.

(٤) السيوطي: "معجم الهوامع" ٨٧/٢.

(٥) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١٧٩/٢.

(٦) ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٢٢/٣.

(٧) السرقسطي: "الأفعال" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ٣٢٧/١.

(٨) انظر: د/ محمد عبدالمعجم: "المعجم الوسيط" مكتبة الصحوة، المنوفية، ص ١٥٧.

الذم: نقيض المدح^(١)، وله ألفاظ معينة، أساسها "بئس"، ومنها أيضاً:
"لا حَبِذاً" و"سَاء"، وغيرها من الألفاظ التي تأتي بها على صيغة "فَعْل".

أما "بئس" وهي الأصل في الذم^(٢)، فهي كلمة ذم^(٣)، ضد "تغم" ^(٤)، وأصلها "بئس"، وهي أصل للرداءة ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى^(٥).

أما "لا حَبِذاً" فهي مأخوذة من "حَبِذاً" إلا أنها تدخل على "لا" فتساوي "بئس" في العمل والمعنى^(٦).

أما "سَاء" فإنها تأتي للزجر وعليه فإنها تستعمل للذم، وتجرى مجرى "بئس"^(٧)، شكلاً ومعنى وعملاً، إلا أن "بئس" هي الأصل في الذم^(٨).

تبقى لنا ملاحظة؛ وهي أنه توجد أفعال على صيغة "فَعْل" وتأتي بشروط معينة، تضاهي شروط التعجب، وتعمل عمل "تغم" و"بئس" أي تستخدم هذه الألفاظ في المدح والذم، وسنتعرض لها فيما بعد بإذن الله.

(١) أبو بكر الرازي: "مختار الصحاح" المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، ص ١٧٢، وانظر: ابن منظور: "لسان العرب" ١٥١٧/٣، ١٥١٦.

(٢) د/ علي محمد فاخر: "شرح المقرب"، مطبعة المتعاقبة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ٤٠٩/١.

(٣) المعجم الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، حرف الباء، ٣٧/٢.

(٤) انظر: ابن منظور: "لسان العرب" ٢٠١/١، المعجم الوسيط ص ٣٨.

(٥) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١٧٩/٢، وانظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" ٦/٣.

(٦) السيوبي: "مجمع الموامع" ٨٩/٢.

وانظر: د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ٣٢٤.

(٧) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن المنجد، د/ محمد المختون ٢٠، ٢١/٣.

(٨) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣٢٤.

وانظر د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" ص ٣١٠.

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ المدح حسن الثناء، وألفاظه الأساسية:
"نِعْمَ"، يليها "حَبٌّ" و"حَبَّذًا"، وأنّ الذّم ضد المدح، وألفاظه الأساسية:
"بُئْسَ"، يليها "لا حَبَّذًا" و"سَاءَ".

صيغة أسلوب المدح والذّم:

أمّا الحديث عن أسلوب المدح والذّم فإننا نجد في اللغة ألفاظًا وأساليب كثيرة تدلّ على المدح أو الذّم بعضها يودى هذه الدلالة صريحة؛ لأنّه وضع لها من أوّل الأمر نصًّا، حيث نظمت شكليًّا من أجل هذه الغاية وحدها^(١)، وبعضها لا يودىها إلا بقرينة^(٢).

ويعني هنا النوع الأوّل من هذا الأسلوب، فهو موضوع الكتاب، والذي له أفعال معينة تدلّ عليه حيث نجد أنّ:
أفعال المدح؛ هي: "نِعْمَ" و"حَبٌّ" و"حَبَّذًا".
أفعال الذّم؛ هي: "بُئْسَ" و"سَاءَ" و"لا حَبَّذًا".

أمّا الصّيغة الأساسية لأسلوب المدح والذّم فتكون على النحو التّالي:
(فعل المدح أو الذّم + الفاعل + المخصوص بالمدح أو الذّم).

وقد ذكرنا أفعال المدح والذّم - فيما قبل - أمّا الفاعل فلا بدّ أن يكون فيه الألف واللام، أو مضافًا لما فيه الألف واللام، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز بعده.

(١) د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدّائم، د/ أحمد بسيوني: "من التّحليل النحوي للكلمة والكلام" ١٦١/٢.

(٢) ١/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٣/٣٦٧.

أمّا المخصوص بالمدح أو الذمّ فيأتى بعد الفعل والفاعل - غالبًا - وهذا موضوع بحثنا؛ لأنه موضع الاحتمالية لاختلاف النُحاة في إعرابه، والذي ينشأ عن هذا الخلاف اختلاف في الإعراب، وبالتالي نوعية الجملة اسمية هي أم فعلية ؟

وقد يأتى المخصوص بالمدح أو الذمّ لمبل الفعل والفاعل، وتكون هنا الجملة اسمية لا غير^(١)، وهذا الأمر لن نتطرق له.

ويقصد بالمخصوص الاسم المحدد الذى تمدحه الجملة أو تنمّه، وسوف نتحدث عنه - بإذن الله - بالتفصيل فى غضون الكتاب لما يترتب عليه من الاحتمالية.

** "تَعَمَّ" و"بَيَّنَّ" بين الاسمية والفعلية:

ذكرنا من قبل أن اختلاف النحويين من أهم الأسس التى تبنى عليها فكرة الاحتمالية، وهذا ما نلمسه هنا فى تحديد نوع كلمة "تَعَمَّ" و"بَيَّنَّ"؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلاّن ماضيان لا

(١) انظر: الشيخ/ مصطفى غلايينى: "جامع الثروس العربية" ٧٤/١.
د/ محمد عبد: "اللحو المصطفى" ص ٤١٨.

يتصرفان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، وقد استدلل البصريون لمذهبهم بفعلية "نعم" و"بئس" بأمور^(١):

الأول: اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "الزيدان نعمتا رجلين"، و"الزيدون نعموا رجالا"، حكى ذلك الكسائي.

الثاني: أنها يرفعان الاسم الظاهر، في نحو: "نعم الرجل" و"بئس الغلام"، والضمير في نحو: "نعم رجلا زيد" و"بئس غلاما عمرو"، وهما في ذلك كالأفعال، فهي ترفع الظاهر والضمير.

الثالث: اتصالهما بتاء التانيث الساكنة، نحو: "تعمت المرأة" و"بئست الجارية"؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، وهي تدل على تانيث الفاعل بعدهما.

الرابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لكانا معربين لا موجب لبنائهما.

أما الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بوجوه^(٢):

الأول: كونهما لا يتصرفان، ذلك لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما اسمان.

(١) الألباري: "الإصناف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد، ٩٧/١.

والنظر: ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجة" (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٥٩٨/١.

: ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإستراباذي، ٣١٢/٢.

(٢) الألباري: "أسرار العربية" تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٧٥م، ص ٩٦.

الثاني: كونهما لا مصدر لهما، ولو كانا فعلين لكانا لهما مصدر.

الثالث: أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا نقول: نعم الرجل أمس، والأفعال يقتزن الزمان بها.

الرابع: دخول حرف النداء عليهما في قولهم: "يا نعم المولى ونعم النصير".

الخامس: دخول لام الابتداء عليهما في خبر إن، ولا تدخل على الماضي، فأنت تقول: "إن محمداً لنعم الرجل"، ولا تقول: "إن محمداً لنجح".

السادس: دخول حرف الجر المختص بالاسم عليهما، مثل قول بعض العرب: "نعم السير على بنس العير".

السابع: إضافتهما إلى ما بعدهما، مثل قول الشاعر^(١):

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبِ يَنْعَمَ طَيْرٌ وَشَبَابٌ فَأَخِرِ

حيث أضيفت "نعم" إلى "خير" بالإضافة إلى دخول حرف الجر عليهما، وهما مختصان بالأسماء.

وقد أيد الأئبارى حجج البصريين ورجح فعليتهما^(٢)، ومثله ابن عصفور^(٣).

(١) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٥/٣، السيوطي: "معجم الهوامع" ٨٤/٢.

: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك محيي الدين عبد الحميد، ٢١/٣.

(٢) الأئبارى: "أسرار العربية" تحقيق/ محمد البيطار، ص ١٠١، ١٠٠، ٩٩.

(٣) ابن عصفور: شرح الجمل (الشرح الكبير) ٥٩٩/١.

ومن خلال هذا العرض الموجز وقفنا على الرأي الأرجح، وهو أنهما فعلا ماضيان جامدان، إذ لو كانا اسمين لتغير مدار الجملة، إلا أننا نجد بعض النحويين يذكرون أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد "تعم" و"بنس" إلى الفاعل^(١).

وهذه الطريقة التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة^(٢)، وهذا إقرار بفعليتهما؛ وعليه فلا خلاف فيما تنصدر به، إنما الخلاف الجوهرى الذى ينشأ عنه القول بالاحتمالية يرجع إلى الاختلاف فى إعراب المخصوص كما سنرى.

وتجدر الإشارة إلى استخدام كلمة "حبذا" - فى هذا الأسلوب - حيث نرى اختلاف النحويين فى ماهية هذه الكلمة أى اسم أم فعل ؟، وهذا الاختلاف - بالطبع - يترتب عليه اختلاف فى معنى الجملة كلها.

يقول الجرجاني عن النحويين فى هذه المسألة: "ذهب أكثرهم إلى أن المذهب عليه الاسمية؛ لأن الاسم أقوى من الفعل؛ لأن الفعل مشتق من الاسم، ولما ركب أحدهما على الآخر كان الغالب هو الأقوى .

وذهب آخرون إلى أن المذهب عليه الفعلية؛ لتصدره بها، وذهب آخرون إلى أنه لا يغلب عليه اسمية ولا فعلية، ولا غلبة لأحدهما"^(٣).

(١) أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب" تحقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المنلى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ١٥/٣.

(٢) الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح" دار إحياء الكتب العربية، ٩٤/٢.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق وتقديم وتعليق د/ البدرأوى زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ٢٩٧.

أما المذهب الأول، وهو اسمية "حبذا" فنجد من أبرز النحويين الذين ذكروا هذا الإتجاه: الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم، يقول سيبويه^(١): "زعم الخليل أن (حبذا) بمنزلة (حب الشيء)، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع".

ويؤكد ابن السراج اسميتهما، قائلاً^(٢): "أما (حبذا) فإنما كانت في الأصل (حبذا الشيء)؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت (حب) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأً، ويؤيد ابن قتيبة الدينوري هذا الرأي قائلاً: "(حبذا) اسمان جعلاً اسماً واحداً"^(٣).

أما المذهب الثاني؛ وهو فعلية (حبذا) فهو الأرجح عند معظم النحويين، فهو رأى ابن مالك تبع فيه الفارسي وابن خروف وابن برهان، فد (حبذا) مركبة من فعل وفاعل، فد (حب) فعل ماض و(ذا) فاعله^(٤).

ونقف مماً سبق على أن (حب) فعل، و(حبذا) مركبة من فعل وفاعل، و(حبذا) لزمت طريقة واحدة وهو لفظ الماضي، وفاعله (ذا).

**** فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص:**

أما الحديث عن المخصوص فهو في غاية الأهمية؛ حيث إنه المحور الأساسي الذي تحوم حوله فكرة الاحتمالية، فبعد أن وقفنا على أن (نعم وبئس

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١٨٠/٢.

(٢) ابن السراج: "الأصول في النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ١١٥/١.

(٣) ابن قتيبة الدينوري: "تلقي المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ٣٠٧.

(٤) د/ علي محمد فاخر: "شرح المقرب" ٤٢٤/١.

وحبذا) أفعال وليست أسماء، إذن فهذه الجملة تبدأ بفعل؛ وعليه يتجه الناظر لأوّل وهلة إلى أنها جملة فعلية.

فإذا أنعمنا النظر ونظرنا إلى المعنى وإلى تقدير المحذوف وجدنا هناك عدة إعرابات^(١)، ناشئة عن إعراب المخصوص أشهرها إعرابان^(٢)؛ أحدهما تكون فيه الجملة اسمية.

والآخر تكون فيه فعلية؛ ومن هنا كانت جملة المدح والذم تحتل الوجهين^(٣).

ولننظر في هذا المثال: "نعم القائد خالد" في هذه الجملة إعرابان: الإعراب الأوّل، هو:

نعم: فعل ماض جامد مبنى على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

خالد: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

والجملة من الفعل والفاعل "نعم القائد" في محل رفع خبر مقدم، وهي على هذا الإعراب جملة اسمية؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعلية قبله وقعت خبرًا مقدمًا، وتقدير الكلام: خالد نعم القائد.

(١) السيوطي: "معجم الهوامع" ٨٧/٢.

(٢) النظر: ابن جماعة: "شرح الكافية" تحقيق د/ محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧ م، ص ٤٣٦.

: يوسف محمّد السمرى: "اللؤلؤة في علم العربية" تحقيق د/ أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ١٩١.

: كمال أبو مصلح: "الوحيد في النحو والإعراب" المكتبة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ١٦٨.

(٣) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣١٩ .

ويكون الكلام هنا جملة واحدة^(١)، فـ "نعم الرجل" له موضع من الإعراب، وهو الرّفع بأنّه خبر عن (خالد)، وهنا جملة اسمية على هذا النّحو: خبر مقدم (فعل + فاعل) + مبتدأ مؤخر^(٢).

أمّا الإعراب الآخر، فهو:

نعم: فعل ماض جامد مبنى على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة.

خالد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والجملة على هذا الإعراب جملة فعلية؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع خبراً لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: نعم القائد هو خالد^(٣).

ويكون الكلام هنا مكوناً من جملتين: الأولى جملة فعلية، والأخرى: جملة اسمية مستأنفة بيانية جواباً لسؤال مقدر^(٤)؛ لأنّه إذا قيل: "نعم القائد" فكان السّائل سأل: من هو ؟ فقيل في جوابه: هو خالد.

وندرّك ممّا سبق أنّ إعراب المخصوص يتوقف عليه أمر الاحتمالية للوجهين، لكن مع ملاحظة أن يكون هذا المخصوص مؤخراً عن "نعم" و"بئس"، وليس المقدم عليهما؛ إذ لو تقدم لأصبحت الجملة اسمية لا غير.

ونصور ما سبق على هذا النّحو:

١- فعل وفاعل + المخصوص بالمدح أو الذّم.

(١) عبد القاهر الجرجاني: "الموامل المائة النّحوية في أصول علم العربيّة" تحقيق د/ البدرأوى زهران، ص ٢٩٥.

(٢) ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٥/٧.

(٣) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النّحوي والصرفي" ص ٣١٩.

(٤) عبد القاهر الجرجاني: "الموامل المائة النّحوية" ص ٢٩٦.

خبر مقدم	+	مبتدأ مؤخر	= جملة اسمية.
٢- فعل + فاعل	+	Ø + خبر	
جملة فعلية	+	جملة اسمية	= جملة فعلية.

وهذان الإعرابان هما أكثر الإعرابات شيوعاً لهذا الأسلوب عند معظم النحويين^(١)؛ لأننا نجد بعض النحويين يعرب المخصوص مبتدأ حذف خبره، تقديره (الممدوح) - في المدح - أو (المذموم) - في الذم - وتكون الجملة هنا فعلية^(٢)، كما نجد بعض النحويين - أيضاً - يعربون المخصوص بدلاً من فاعل "نعم" و"بئس"، وتكون الجملة فعلية لا غير^(٣).

إلا أن المبرد يبطل هذا الرأي قائلاً: "فإن زعم زاعم أن قولك: (نعم الرجل زيد) إنما (زيد) بدل من (الرجل) ٨مرتفع بما ارتفع به، كقولك: (مررت بأخيك زيد) و(جاعني الرجل عبدالله)، قيل له: إن قولك: (جاعني الرجل عبدالله) إنما تقديره - إذا طرحت (الرجل) - جاعني عبد الله، فقل (نعم زيد)؛ لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم، وهذا محال لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه.

كما تقول: (جاعني الرجل)؛ أي: جاعني الرجل الذي تعرف، وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس ويؤول (نعم الرجل) في

(١) انظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٥/٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٦٧/٣، ابن عصفور: شرح

جمل الزجاجي (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٦٠٥/١.

(٣) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٧/٣.

التقدير إلى أنك تريد معنى محمودًا في الرجال، ثم تعرف المخاطب من هذا المحمود؟^(١).

ونخلص مما سبق إلى أن المخصوص بالمدح والذم المشهور له إعرابان: الإعراب الأول: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعلية قبله خبر عنه، وتكون الجملة هنا اسمية ذات دلالة ثابتة محددة .. الإعراب الآخر: اعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره "هو" أو "هي" أو غيرهما، مما يناسب المعنى ويقتضيه السياق، وتكون الجملة هنا فعلية ذات دلالة متغيرة، تتسم بالتجدد والتقلب.

وتجدر الإشارة إلى أننا نجد نفس هذا الإعراب في "حبذا" المستعملة في المدح، وبالأطبع "لا حبذا" المستعملة في الذم، ومثلها "ساء"، فهذه الكلمات ينطبق عليها أحكام "تعم" و"نس" من حيث الوجوه الإعرابية، إلا أن مخصص "حبذا" لا يصح تقدمه على الفاعل وحده دون الفعل، ولا على الفعل والفاعل معًا^(٢).

وقد ذكر في إعراب المخصوص - في حبذا - في مثل قولنا: "حبذا زيد" عدة وجوه^(٣):

الوجه الأول: أن تجعل "حبذا" مبتدأ، و"زيد" خبره.

الوجه الثاني: أن تجعل "ذا" مرفوعًا بـ "حب" ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل زيدًا بدلًا منه.

الوجه الثالث: أن تجعل زيدًا خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: من هو ؟ قيل: زيد؛ أي: هو زيد.

(١) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ١٤٢/٢.

(٢) ١/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٣/ ٣٨١.

(٣) الأتباري: "أسرار العربية" تحقيق/ محمد بهجة البيطار، ص ١١٠ وانظر: عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدرأوى زهران، ص ٢٩٩.

الوجه الرابع: أن تجعل زيذا مبتدأ، و"حبذا" خبره.
الوجه الخامس: أن تجعل "ذا" زائدة فيرتفع "زيد" بـ "حب"؛ لأنه فاعل،
وهو أضعف الوجوه.

ونخلص من هذه الوجوه الخمسة إلى أن هذا الأسلوب يحتمل أن يكون
جملة فعلية، كما يحتمل أن يكون جملة اسمية، يقول ابن الحاجب عن "حبذا"^(١):
"حبذا: بمعنى حب الشيء، وعند المبرد وابن السراج أن تركيب "حب" مع "ذا"
أزال فعلية "حب"؛ لأن الاسم أقوى، فـ "حبذا" مبتدأ، والمخصوص خبره؛
أي: المحبوب زيد.

وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية "ذا"؛ لأن الفعل هو المقدم،
فالغلبة له، وصار الفاعل كـ بعض حروف الفعل، فـ "حبذا" فعل والمخصوص
فاعله، وإذا دخل "لا" على "حبذا" وافق "بئس" معنى.

والأولى أن يقال في إعراب المخصوص بـ "حبذا" أنه كإعراب
مخصوص "نعم"، إما مبتدأ أو خبر مبتدأ، ومن هنا يتضح لنا جليا أن فكرة
الاحتمالية في جملة المدح والذم تبني في المقام الأول على اختلاف النحويين في
إعراب المخصوص.

**** تردد أسلوب المدح والذم بين الاسمية والفعلية، وأثره في الدلالة:**

من خلال عرضنا السابق وقفنا على أن أسلوب المدح والذم يحتمل
الوجهين: الاسمية حين نعرب المخصوص مبتدأ مؤخرًا والفعل والفاعل
- قبله - خبرًا مقدمًا، كما يحتمل الفعلية حين نعرب المخصوص خبرًا لمبتدأ

(١) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الأستراباذي، ٣١٨/٢.

محذوف، والجملة قبله فعلية تتكون من فعل وفاعل، فتصبح الجملة كلها فعلية تتسم بالتجدد بخلاف الاسمية المتسمة بالثبوت.

وقد لمسنا أن الألفاظ المستخدمة لتحقيق هذا الغرض مثل: "نعم"، و"بئس"، و"حبذا"، و"لا حبذا"، و"ساء" ألفاظ ملائمة لطبيعة هذا الغرض^(١)، حتى صيغة "فعل" - التي تأتي على ضرب التوسع - لها دلالتها أيضًا؛ حيث يشترط فيها أن يكون ما يبنى على هذه الصيغة صالحًا لأن يبنى منه فعل التعجب^(٢)، وهنا ربط بين المدح والتعجب، كأن تقول في المدح "حسن"، وهنا إحياء بالتعجب مع المدح، أو تقول في الذم "خبث"، وهنا إحياء بالتعجب ممن تذمه أو تعيبه.

ولجمود "نعم" و"بئس" دلالة؛ وهى أن العرب عندما اعتزموا الدلالة على خروج هذين الفعلين إلى المبالغة أخرجوهما عن بابهما، وأزالوا عنهما ما عليه الفعل العادى، ومنعوا تصرفهما^(٣).

وتجدر الإشارة إلى ذكر الفرق بين "حبذا - لا حبذا" و "نعم - بئس"؛ فـ "حبذا - لا حبذا" يفترقان عنهما أنهما يشعران الممدوح بأنه محبوب وقريب من النفس، إن مدح بـ "حبذا"^(٤)، أو بعد المذموم من القلب إن ذم بـ "لا حبذا"، وليس فى "نعم - بئس" تعرض لشيء من ذلك^(٥).

(١) أبو القاسم الزجاجي: "الجمال فى النحو" تحقيق/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ١٠٨.

وانظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٨/٧.

: الشيخ مصطفى غلايينى: "جامع الثروس العربىة" ٧٧/١.

(٢) د/ على محمد فاخر: "شرح المقرب" ٤٠٩/١.

(٣) ابن جنى: "اللمع فى العربىة" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٣٣.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ٤٠/٣.

(٥) السيوطى: "الأشباه والنظائر فى النحو" ٢٥٦/٢.

وقد تحدثنا - بإيجاز - عن دلالة استخدام ألفاظ معينة للمدح أو للذم،
نتبعها بسؤال موجز عن فاعل هذه الأفعال، ثم نتحدث عن لب الخلاف وهو
المخصوص، أمّا السؤال الخاص بالفاعل فهو: ما نوع "ال" فى الفاعل أهى "ال"
العهدية أم الجنسية ؟

الأرجح أنها للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، فهى مفيدة للإحاطة
والشمول حقيقة لا مجازاً^(١)، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً،
والمخصوص مندرج تحت الجنس فيشمله المدح أو الذم.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة
فى إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم بجعلك المدح والذم للجنس الذى هو
المخصوص فرد منه، ثم يأتى المخصوص مبيناً المراد من الإجمالى فى مدح
الجنس على سبيل الحقيقة^(٢).

فإذا قلت "نعم الرجل زهير"؛ فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله
على سبيل الشمول حقيقة، ثم على سبيل المخصوص بالمدح وهو زهير،
فيكون المخصوص قد مدح مرتين: مرة مع غيره؛ لدخوله فى عموم الجنس؛
لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومره على سبيل التخصيص؛ لأنه قد خص
بالذكر؛ ولذلك يسمى المخصوص^(٣).

(١) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون، ١٧٨/٢، ١٧٧.

: ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٠/٧.

: خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ٩٥/٢.

(٢) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ١٤٢/٢.

(٣) محمد عبد العزيز النجار: "التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبى، القاهرة، الطبعة الثانية،
١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ١١٣/٢.

وحين نتحدث عن المخصوص فإنه تجدر الإشارة إلى أن حق المخصوص أن يكون من جنس فاعله؛ لأنه إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق.

والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، فيلزم أن يكون من جنسه؛ ليدل عليه بعمومه، ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه، وإما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، فيكون كالتفسير للفاعل، وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيراً له، مع أن المراد بـ "نعم الرجل زيد" أنه محمود في جنسه، وإذا قلت: "بئس الرجل خالد" كان المراد أنه مذموم في جنسه^(١).

ومن الأمور المهمة - أيضاً - في هذا الأسلوب أن يكون المخصوص أخص من الفاعل؛ حيث يجعل النحاة الفاعل في المدح والذم دالاً على الجنس، فهو لفظ عام فيه معنى العموم، حيث تكون جملة المدح وجملة الذم، ثم يخصص أحد أفراد هذا الاسم العام أو الدال على الجنس، فيكون المخصوص بالمدح أو الذم^(٢).

ويبدر إلى ذهننا سؤال خاص بـ "المخصوص"، وهو:
لِمَ أُرِخَ المخصوص وحقه التقديم؟

نقول: إن ذلك لأمرين:

(١) ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٧/٧.

(٢) د/ إبراهيم بركات: "الإبهام والمبهمة في النحو العربي" دار الوقاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ١٣٣.

وانظر: الشيخ مصطفى حمزة: "نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو" تحقيق/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م، ص ١٧٩.

أحدهما: أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى، مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها.

الأمر الآخر: أنه كلام يجرى مجرى المثل والأمثال لا تغير الجملة، وتحمل إلى ألفاظها وإن قاربت اللحن^(١).

ونأخذ مثلاً نوضح من خلاله الجانب الدلالي عندما تحتل هذه الجملة الوجهين؛ فعندما نقول: "نعم الرجل عبد الله" في حالة إعراب هذه الجملة إعراباً اسمياً (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر)، فإنها تتسم بالثبات والدوام والاستمرار، فإن عبد الله ممدوح دائماً، ويتسم بصفات حميدة يتحلى بها الرجال دائماً، ولم تكن وليدة لحظة أو موقف مفاجيء.

كما أن هناك أمراً آخر، وهو أن محور الكلام مركز على عبد الله أولاً، ثم ننظر إلى المدح له ثانياً؛ ومن هنا تكون الجملة أقوى دلالة لأنها تعبر عن صفة ثابتة ملازمة لـ "عبد الله".

أما في حالة كون الجملة فعلية فتكون من فعل وفاعل وخبر لمبتدأ محذوف، فإنها تتسم بالتغير والتجدد والتقلب وأحداث وقتية مرتبطة بزمان معين، حيث - في هذا المثال - إن موقفاً معيناً حدث وتطلب موقفاً رجولياً، فكان له عبد الله، ومن هنا لصق به المدح من بين الرجال.

فهنا نحس بالطرفة؛ أي حدث مفاجيء ترتب عليه وصف جديد لى يكن له وجود من قبل - هذا بالقياس بالجملة الاسمية - فهنا تغيير وتجدد، وهنا - في

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٥/٧.

الجملة الفعلية - يتجه الذهن أولاً إلى الحدث نفسه وهو المدح، ثم يأتي الممدوح بعد ذلك ويتحدد بـ "عبدالله"، إذن لن تكون له قوة الدلالة الثابتة في الجملة الاسمية.

وهذا المثال الموجز يعبر عن الحالة الاسمية الثابتة، والحالة الفعلية المتجددة مع هذه الأفعال، وعندما تحتمل هذه الجملة الوجهين.

وهذا ما نجده في المخصوص بـ "سَاءَ" و"حَبَّذَا" و"لا حَبَّذَا"، والأفعال التي تأتي على صيغة "فَعَلَ".

**** تطبيقات من القرآن الكريم:**

عندما نجرى حصراً لعدد من الآيات التي وردت بصيغة المدح أو الذم في القرآن الكريم نجدها كثيرة، إلا أننا هنا نحصر الآيات القياسية فقط - كما هو في موضوع الكتاب - حيث كان عدد الآيات التي وردت بلفظ "تَعْمَ" ست عشرة آية، أمّا لفظ "تَعِمًا" فوجد في آيتين^(١)، وبالنسبة للذم بلفظ "يُنْسَ" فقط ورد في القرآن الكريم في سبع وثلاثين آية، ولفظ "يُنْسَمًا" ورد في ثلاث آيات فقط^(٢).

(١) محمد فؤاد عبد الباقي: "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٧٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٣، ١١٤.

وبالنسبة لاستخدام "سَاءَ" في الذم أيضا فقد وردت في القرآن الكريم في ثمانى عشرة آية، والمؤنث منها - أى "سَاءَتْ" وردت في خمس آيات من القرآن الكريم^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن "نعم" و"بئس" - وهما الأساسيان في المدح والذم - قد استخدمتا في القرآن لهذا الأسلوب صراحة، وقد تلت "بئس" - فى الذم - "سَاءَ" فى الترتيب، ونلاحظ أن "حبذا" و"لا حبذا" ومصدرهما "حب" لم يردوا فى القرآن الكريم استخدامًا لهذا الأسلوب.

أمَّا الصِّيغَةُ الأخيرة التى شلتعمل للمدح والذم، فهى ما تأتى على وزن "فَعْلٌ"، والتى يشترط فيها أن يصح التعجب منها بشروط التعجب، فإننا نجد فى القرآن الكريم - كما ذكر النحاة - آيتين استعملتا على سبيل المدح.

الأولى قوله تعالى^(٢): (وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا)، والأخرى قوله تعالى^(٣): (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا) .. وآية استعملت على سبيل الذم؛ هى قوله تعالى^(٤): (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

ونلاحظ فى الآيات الثلاث السابقة أن المخصوص بالمدح أو الذم لم يذكر^(١).

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النساء، وانظر فى هذه الآية:

ابن السراج: "الأصول فى النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، ١/ ١١٧.

الأخفش الأوسط: "معانى القرآن" تحقيق د/ فائز فارس، دار البشير / دار الأمل، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/

١٩٨١م، ١/ ٢٤٢.

(٣) ٣١/ الكهف.

(٤) ٥/ الكهف.

ونسنتهل حديثنا بالحديث عن المدح وعن كلمته الأساسية "نِعَم"، وقيل أن نذكر الآيات فإننا نلاحظ أن معظم الآيات قد حذف المخصوص فيها، يقول شارح المفصل: "الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه، وإذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً.

قال الله تعالى^(١): (نِعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)؛ والمراد أيوب عليه السلام، ولم يذكره لتقدم قصته، وقال تعالى^(٢): (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)؛ أى: فنعم الماهدون نحن، وقال تعالى^(٣): (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)؛ أى: نحن، وقال تعالى^(٤): (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)؛ أى: دارهم، وقال تعالى^(٥): (فَنِعْمَ عَقَبَى الدَّارِ).

وقد جاء منخوفاً، فى قوله تعالى^(٦): (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا)، فـ (أَنْ يَكْفُرُوا) فى موضع رفع بأنه مخصوص بالذم؛ أى: كفرهم، وفى جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان فى اللفظ ما يدل عليه^(٧).

(١) د/ أحمد الضائى: "المخل إلى دراسة الجملة المرببة والجملة الاسمية المجردة" دار الحضارة، طنطا،

١٩٩٦م، ص ١٩١.

(٢) ٣٠/ص.

(٣) ٤٨/الذاريات.

(٤) ٢٣/المرسلات.

(٥) ٣٠/النحل.

(٦) ٢٤/الرعد.

(٧) ٩٠/البقرة.

(٨) ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٣٥، ١٣٦/٧.

وعليه فإننا عندما نتتبع "نعم وبئس" فى القرآن الكريم، فإننا نجد المخصوص موجوداً أحياناً وغير موجود أحياناً أخرى^(١)، لكن الأكثر فى القرآن حذف المخصوص.

•• أمّا الايات التى وردت للمدح بـ "نعم" فى القرآن الكريم؛ فهى على الترتيب، قوله تعالى:

- (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (آل عمران: ١٣٦).
- (فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (آل عمران: ١٧٣)
- (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (أنفال: ٤٠).
- (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) (الرعد: ٢٤).
- (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل: ٣٠).
- (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا) (الكهف: ٣١).
- (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (الحج: ٧٨).
- (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (العنكبوت: ٥٨).
- (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) (الصافات: ٧٥).
- (وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص: ٣٠).
- (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص: ٤٤).
- (نَنْبُوْا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (الزمر: ٧٤).

(١) د/ أحمد الضأنى: "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" ص ١٨٩.

• (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) (الذريات: ٤٨).

• (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ) (المرسلات: ٢٣).

• • أمّا "نِعْمًا" فقد وردت فى آيتين فقط؛ هما قوله تعالى:

• (إِنْ تُبْذُوا الصُّنْعَاتِ فَنِعْمًا هِيَ) (البقرة: ٢٧١).

• (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً) (النساء: ٥٨).

وقبل أن نحلل بعضاً من الآيات السابقة فإنه تجدر الإشارة إلى أن الحذف - للمخصوص - سائد فى المدح؛ فالمخصوص محذوف فى كل الآيات السابقة سواء بـ "نعم" أو "نعما"، على الرغم أنه موجود فى بعض آيات الذم - كما سنرى - وهذا له دلالة؛ فقد ذكر فى بعض آيات الذم للتأكيد وعدم اللبس.

أمّا سيادة حذف المخصوص فى المدح فربما كان للإيجاز أو للاختصار، لكن دلالته هنا التعميم أولاً، بالإضافة إلى أن مدح الإنسان لا يزكى على الله سبحانه وتعالى؛ لذا فالأحرى حذفه، بخلاف الذم الذى يأتى لبيان وتحديد أحياناً. ونستشهد بآيتين لـ "نعم"؛ الأولى قوله تعالى^(١): (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)، المخصوص بالمدح محذوف تقديره: "ونعم أجر العاملين ذلك"؛ أى المغفرة والجنة^(٢).

(١) ١٣٦/آل عمران.

(٢) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٦١/٣،
والنظر: د/ محمد السيد الطنطاوى: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ/
١٩٨٩م، ٣٥٢/٢.

وقد حذف المخصوص للتعظيم، والجملة هنا تحتل الوجهين: الاسميه؛ وتكون الجملة هنا بها دلالة الثبوت، فكلّ عامل أجر عظيم وهو الجنة ولا مرأى ولا تغيير في هذا، وقد تكون فعلية مرتبطة بالعمل والحدث، وإن كانت الآية مع ربطها بالآيات السابقة واللاحقة لها تلائم التعبير بالجملة الاسمية، حيث تكون أكثر إفادة للمعنى.

ومثلها في ذلك الآية الأخرى؛ وهي^(١): (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)، والمخصوص بالمدح محذوف لفهم المعنى، والتقدير: "ونعم الوكيل الله"^(٢).

وقد حذف لأن سياق الآية يدل عليه بالإضافة إلى معرفة أن الوكيل هو الله، وهنا دلالة الثبوت واضحة؛ لذا فالأرجح اسميتها، وإن كانت تقبل الفعلية، لكن وجود الآية مع الآية السابقة فإنها تعطى دلالة الاستمرارية والخلود، وهذا ما نلاحظه أيضًا في آيتين "نعم"، حيث حذف فيهما المخصوص، وبهذا يكون المخصوص محذوفًا دائمًا في المدح.

ففي قوله تعالى^(٣): (إِنْ تَبْذُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)؛ (ما) - هنا - بمعنى شيء، وهي نكرة في موضع نصب على التمييز، وقوله (هي) تفسر للفاعل

(١) ١٢٣/آل عمران.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ١١٩/٣.

وانظر: الزمخشري: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل" دار الكتاب العربي، بيروت، رتبة/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ٤٤٢/١، د/ محمد السؤد الطنطاوي: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٤٥٠/٢.

(٣) ٢٧١/البقرة.

المضمر قبل الذكر، والتقدير: "نعم شيئاً إيدأوها"؛ فالإبداء هو المخصوص بالمدح^(١).

والجملة هنا تحتل الوجهين أيضاً، إلا أنها تميل للجملة الفعلية، حيث يكون هناك مدح وثناء عند إبداء الصدقة، وإن كان الأفضل أن تكون مختلفة، فهنا المدح مرتبط بحدث متغير، وهذا ما تعبر عنه الجملة الفعلية^(٢).

ومثله قوله تعالى^(٣): (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)؛ فـ (ما) فى موضع نصب تمييز للمضمر، و(يَعِظُكُمْ بِهِ) صفة للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: "نعم الشئ شيئاً يعظكم به"؛ أى: "نعم الوعظ وعظاً يعظكم به"^(٤).

والجملة هنا تحتل الوجهين، إلا أنها تميل للاسمية؛ لأن المدح لوعظ الله دائم منذ بدأت الأرض حتى تقوم القيامة، فهنا حكم خالد ومستمر وهو مدح الشئ الذى يعظنا الله به، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

أمّا الحديث عن "نُس" فإنها وردت فى القرآن الكريم أكثر من "نعم"، ولم يأت "نُس" فى القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين^(٥).

•• أمّا الآيات التى وردت فيها "نُس" فى القرآن الكريم؛ فهى على الترتيب، قوله تعالى:

(١) ابن عطية: "المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق / أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) النظر: الفارسي: "الحجة فى علل القراءات السبع" تحقيق/ على النجدي ناصف، وعبدالفتاح شلبى، ٢/٢٩٦، والنسفى: "تفسير النسفى" دار إحياء الكتب العربية، ٢/١٠٤.

(٣) ٥٨/النساء.

(٤) انظر: الأخفش: "معانى القرآن" حققه د/ فائز فارس، ١/٣٧، ٣٨، "الكشاف" ١/٥٢٣.

(٥) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الاسترأبادى، ٢/٣١٢.

- (وَلَيْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) (البقرة: ١٠٢).
- (ثُمَّ أَنْظَرُهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيُنْشِ الْمَصِيرُ) (البقرة: ١٢٦).
- (أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ) (البقرة: ٢٠٦).
- (سُتَغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيُنْشِ الْمِهَادُ) (آل عمران: ١٢).
- (وَمَا أَوَاهُمُ النَّارُ وَيُنْشِ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) (آل عمران: ١٥١).
- (أَقَمْنِ اتَّبِعَ رِضْوَانِ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمُ وَيُنْشِ الْمَصِيرُ) (آل عمران: ١٦٢).
- (وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ) (آل عمران: ١٨٧).
- (مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا أَوَاهُمُ جَهَنَّمُ وَيُنْشِ الْمِهَادُ) (آل عمران: ١٩٧).
- (لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المائدة: ٦٢).
- (لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (المائدة: ٦٣).
- (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مَّنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (المائدة: ٧٩).
- (لَبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ أَن سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) (المائدة: ٨٠).
- (فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمُ وَيُنْشِ الْمَصِيرُ) (الأنفال: ١٦).
- (وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ وَمَا أَوَاهُمُ جَهَنَّمُ وَيُنْشِ الْمَصِيرُ) (التوبة: ٧٣).
- (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُنْشِ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ) (هود: ٩٨).
- (وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بئسَ المرقود المرقود) (هود: ٩٩).

- (أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَفِيهَا الْمِهَادُ) (الرعد: ١٨).
- (جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا وَيُنْسِ الْقَرَارُ) (إبراهيم: ٢٩).
- (فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلْيُنْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (النحل: ٢٩).
- (يَشْوِي الوجوه ينس الشراب وساءت مرتفعاً) (الكهف: ٢٩).
- (وَهُمْ لَكُمْ عَذَابٌ بَشٌ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (الكهف: ٥٠).
- (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِيُنْسَ الْمَوْلَى وَلِيُنْسَ الْعَشِيرَ) (الحج: ١٣).
- (النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُنْسَ الْمَصِيرَ) (الحج: ٧٢).
- (وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلِيُنْسَ الْمَصِيرَ) (النور: ٥٧).
- (جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا وَيُنْسَ الْقَرَارُ) (إبراهيم: ٢٩).
- (جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا فَيُنْسَ الْمِهَادُ) (ص: ٥٦).
- (قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ تَمْتَمُوهُ لَنَا فَيُنْسَ الْقَرَارُ) (ص: ٦٠).
- (فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلْيُنْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (النحل: ٢٩).
- (قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَيُنْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (الزمر: ٧٢).
- (ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَيُنْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (غافر: ٧٦).
- (قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيُنْسَ الْقَرِينَ) (الزخرف: ٣٨).
- (وَلَا تَتَّابِرُوا بِأَلْقَابِ بَشِ الْأَسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) (الحجرات: ١١).
- (مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَيُنْسَ الْمَصِيرَ) (الحديد: ١٥).

- (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا فَيَنسُ الْمَصِيرُ) (المجادلة: ٨).
 - (يَنسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة: ٥).
 - (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَيَنسُ الْمَصِيرُ) (التغابن: ١٠).
 - (وَأَعْلَظُ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَنسُ الْمَصِيرُ) (التحریم: ٩).
 - (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمُ وَيَنسُ الْمَصِيرُ) (الملك: ٦).
- أما لفظ "يَنسُ" فلم يرد في القرآن إلا في ثلاث آيات فقط، وهي قوله تعالى:

- (يَنسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة: ٩٠).
 - (قُلْ يَنسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة: ٩٣).
 - (قَالَ يَنسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) (الأعراف: ١٥٠).
- ونلاحظ في الآيات السابقة - الخاصة بالذم - أنه لم يذكر المخصوص بالذم بعد "يَنسُ" في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع^(١)؛ هي قوله تعالى:
- (يَنسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة: ٩٠).
 - (وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ يَنسُ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) (الحجرات: ١١).
 - (يَنسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة: ٥).

وفي الآيات التي حذف فيها المخصوص فإنه يفهم من السياق؛ وعليه فلا داعي إلى تقدير مخصص في الجملة التي لم يذكر فيها هذا

(١) د/ أحمد الضائى: "المنخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" ص ١٩٠.

المخصوص، وقد قدّره النحاة مبتدأ خبره الجملة السابقة عليه، وقالوا لا يصح جعله خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأنّ الجملة بأسرها تكون قد حذفت، والقول نفسه في جعله مبتدأ خبره محذوف.

وعلى هذا تكون الجملة - في هذه الحالة - جملة اسمية أكثر منها فعلية، لكنها على كلّ حال تحتمل الوجهين على أساس أنها بدأت بفعل وفاعل مستقلين.

ونتناول بعض الآيات بالشرح؛ ففي أول آية في القرآن وردت فيها "بنس"، قوله تعالى^(١): (وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)، وهنا ذم ما باعوا به أنفسهم، والضمير في (به) عائد على السحر أو الكفر، والمخصوص بالذم محذوف تقديره على أحسن الوجوه التي تقدمت في بنسما السحر أو الكفر، والضمير في (شروا) - (يعلمون) باتفاق لليهود^(٢).

أمّا قوله تعالى^(٣): (ثُمَّ أُنْزِلَتْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)؛ "فالمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى؛ أي: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان، وإن كان مصدرًا على رأى من أجاز ذلك، فالتقدير: وبئس المصير صيرورة ضرورته إلى العذاب"^(٤).

(١) ١٠٢/البقرة.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٤٤/١.

(٣) ١٢٦/البقرة.

(٤) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٨٧/١.

وانظر: د/ محمد المنجد طنطاوي: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣٤٨/١.

وهنا "بنس" فعل يستعمل لضم المرفوع بعده، وهو ما يسميه النحاة المخصوص بالذم، ووردت هنا لضم النار المقررة في الجملة؛ والمعنى: بنس المصير النار؛ أى أنها مصير سيئ^(١).

وفى الآيتين السابقتين نجدهما يحتملان الاسمية والفعلية، إلا أن الآية الأولى تميل للفعلية عن الاسمية، حيث نرى تجدد الذم والتوبيخ لمن يحدث السحر أو الكفر، فأى حدث منهما فى أى وقت مرلبط بالذم والاستنكار.

أما الآية الأخرى فتحتمل الاسمية على أساس أنه خالد فى النار، لكن المخصوص محذوف وتحتاج الآية إلى تأويل، أما الوجه الفعلى فلا يحتاج إلى تقدير، حيث يوجد الفعل وفاعله، وهما مرتبطان بحدث وزمان - عذاب النار يوم القيامة - لكن الموقف فى النهاية يستدعى الاسمية على أساس أن كلمة (المصير) تعبر عن الثبات والدوام والاستمرارية.

وهكذا نجد الآيات السابقة تحتمل الوجهين، وقد حذف المخصوص فيها لفهم المعنى؛ لذا لا داعى لذكره.

إلا أن هناك ثلاث آيات ذكر فيها المخصوص؛ أولها قوله تعالى^(٢): (بَنَسًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)؛ فـ (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بنس) بمعنى: بنس الشيء شيئاً اشتروا به أنفسهم، والمخصوص بالذم (أَنْ يَكْفُرُوا)^(٣).

(١) د/ محمد الشيد طنطاوى: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣٤٨/١.

(٢) ٩٠/البقرة.

(٣) فخر الرازى: "التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٨١/٣.

وبه قال الفارسي في أحد قوليه، واختاره الزمخشري، ويحتمل على هذا الوجه أن يكون المخصوص بالذم محذوفاً، واشتروا صفة له، والتقدير: بئس شيئاً شئاً اشتروا به أنفسهم، و(أن يكفروا) بدل من ذلك المحذوف، فهو في موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أن يكفروا^(١).

والجملة هنا تحتمل الوجهين، لكن ذكر المخصوص - في هذا السياق - رجع كفه الاسمية حيث نجد هنا ذمًا وتوبيخًا دائمين في الدنيا والآخرة واقعين من الله عليهم بسبب كفرهم بما أنزل؛ لذا فالجملة هنا تنسم بطابع الثبات والاستمرارية مما يرجح اسميتها.

أما الآية الثانية فهي قوله تعالى^(٢): (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ). فـ (الاسم) هنا فاعل لـ (بئس)، والمخصوص بالذم هنا (الفسوق)، والمعنى هنا: بئس اسم تتسبون به بعضيكم نبذكم بالألقاب، فتكونون فساقًا بالمعصية بعد إيمانكم، أو بئس ما يقوله الرجل لأخيه يا فاسق بعد إيمانه^(٣).

والجملة هنا أيضًا تحتمل الوجهين، إلا أنها تميل للاسمية أكثر، حيث يذم الله تعالى الإنسان الذي يفسق بعد إيمانه ويعدّه ذنبًا كبيرًا، وهو تعبير عن غضب ثابت ومستمر حتى يوم القيامة، من هنا كانت الجملة الاسمية تتواءم معه.

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ١/٣٠٥، ٣٠٤.

ومحمد مكي أبوطالب: "مشكل إعراب القرآن" تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١/١٠٤.

(٢) ١١/الحجرات.

(٣) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٨/١١٣.

أما الآية الثالثة فهي قوله تعالى^(١): (بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ)، والظاهر أنَّ (مَثَلُ الْقَوْمِ) فاعل (بئس)، و(الَّذِينَ كَذَبُوا) هو المخصوص بالذم على حذف مضاف؛ أي مثل الذين كذبوا بآيات الله، وهم اليهود، أو يكون (الَّذِينَ كَذَبُوا) صفة للقوم، والمخصوص بالذم محذوف، ويكون التقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم؛ أي مثل هؤلاء الذين حملوا التوراة^(٢).

والجملة هنا تحتل الوجهين بحسب إعراب المخصوص، كما عرفنا، لكن الأرجح هنا تبعاً لسياق الآية، ومعناها أنها اسمية حيث ذكر المخصوص (الَّذِينَ كَذَبُوا) وكان التركيز عليه، هذا أمر، وأمر آخر أنَّ معنى الآية يعطينا إحياء بالذم والتوبيخ الدائمين في الدنيا والآخرة على الذين كذبوا بآيات الله.

أما "بئسما" فقد وردت في القرآن الكريم في ثلاث آيات؛ الأولى منها ذكر فيها المخصوص، وقد تحدثنا عنها، أما الآيتان التاليتان، فهما قوله تعالى^(٣): (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ).

وهنا المخصوص بالذم محذوف بعد (ما)، فإن كانت منصوبة فالتقدير: بئس شيئاً يأمركم به إيمانكم قتل الأنبياء والعصيان وعبادة العجل، فيكون (يأمركم) صفة للتمييز، أو يكون التقدير: بئس شيئاً شيء يأمركم به إيمانكم، فيكون (يأمركم) صفة للمخصوص بالذم المحذوف.

أو يكون التقدير: بئس شيئاً ما يأمركم، أي الذي يأمركم، فيكون: يأمركم به إيمانكم، والمخصوص مقدر بعد ذلك، أي قتل الأنبياء، وكذا وكذا،

(١) ٥/الجمعة.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٢٦٧/٨، ابن مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٧٢٣/٢.

(٣) ٩٣/البقرة.

فيكون (ما) موصولة، أو يكون التقدير: بئس الشيء شيء يأمركم به إيمانكم، فتكون (ما) تامة، وهذا كله تفريع على قول من جعل لما وحدها موضعاً من الإعراب^(١).

والآية تحتمل الوجهين لكنها تميل للفعليّة؛ حيث نجد في نهاية الآية شرطاً يسدل على الفعليّة، فإن المخصوص وهو "قتل الأنبياء" محذوف، فإن وجد القتل فلا إيمان، وإن انعدم فالعكس، فنحن هنا بصدد شروط وارتباطات بأمر معين، وهذا ما يتلاءم مع التعبير بالجملة الفعليّة.

أمّا الآية الأخرى فهي قوله تعالى^(٢): (قَالَ بئسًا خلقتُني من بعدِي أعجلتُم أمرَ ربكم)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس خلافة خلقتُمونها من بعدِي خلقتكم.

والآية هنا تميل للفعليّة، حيث الارتباط بالحدث والزمن في سياق الآية أكثر.

وأمّا الحديث عن "سَاء" وهي من كلمات الذم بعد "بئس" فأياتها في القرآن على النحو التالي:

- (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا) (النساء: ٢٢).
- (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا سَاءَ قَرِينًا) (النساء: ٣٨).
- (مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) (المائدة: ٦٦).
- (وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (الأنعام: ٣١).

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٠٩/١.

(٢) ١٥٠/الأعراف.

- (وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (الأنعام: ١٣٦).
 - (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) (الأعراف: ١٧٧).
 - (فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (التوبة: ٩).
 - (لِيُخْزِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (النحل: ٢٥).
 - (أَلَيْسَ كُلُّ عَلَى هُونٍ أَمْ يَنْسُو فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (النحل: ٥٩).
 - (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (الاسراء: ٣٢).
 - (خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا) (طه: ١٠١).
 - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ) (الشعراء: ١٧٣).
 - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ) (النمل: ٥٨).
 - (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (العنكبوت: ٤).
 - (فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ) (الصافات: ١٧٧).
 - (سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (الجالية: ٢١).
 - (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المجادلة: ١٥).
 - (فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المنافقون: ٢).
- وقد وردت "سَاءَت" في القرآن في خمس آيات؛ هي قوله تعالى:

- (فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاعَتْ مَصِيرًا) (النساء: ٩٧).
 - (نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاعَتْ مَصِيرًا) (النساء: ١١٥).
 - (بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاعَتْ مُرْتَقًا) (الكهف: ٢٩).
 - (إِنَّهَا سَاعَتْ مُسْتَقَرًّا وَمَقَامًا) (الفرقان: ٦٦).
 - (وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاعَتْ مَصِيرًا) (الفتح: ٦).
- ونلاحظ في الآيات السابقة حذف المخصوص - وهو الغالب في القرآن الكريم - لفهمه من المعنى.

ونستدل مما سبق بآية على سبيل المثال لا الحصر، والباقي يضاهيها في الشرح النحوي والعمل الدلالي، من حيث استخدام "ساء" كـ "بئس" في الدلالة على الذم والتوبيخ بقول الله تعالى^(١): (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ).

قال النحويون: تقديره "ساء مثلاً مثل القوم" انتصب "مثلاً" على التمييز؛ لأنك إذا قلت: (ساء) جاز أن تذكر شيئاً آخر سوى (مثلاً)، فلما ذكرت نوعاً، فقد ميّزته من سائر الأنواع، وقولك: (القوم) ارتفاعه من وجهين^(٢):

(١) ١٧٧/الأعراف.

(٢) فخر الرازي: "التفسير الكبير" ٧٥، ٨٥/١٥.

والنظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٤/٢٥٥.

: ابن مكى: "مشكل إعراب القرآن" ٣٠٦/١.

الوجه الأول: أن يكون مبتدأ، ويكون قولك (سَاءَ مثلاً) خبره، وهنا تكون الجملة اسمية، وهذا أنسب لسياق الآية، حيث تعبر عن الاستكثار الدائم والمستمر لهؤلاء القوم الذين كذبوا بآيات الله.

الوجه الآخر: أنك لما قلت (سَاءَ مثلاً) قيل لك: من هو ؟ فيكون رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة هنا فعلية، تليها جملة اسمية تابعة لها، وهنا فصل يترتب عليه ضعف في الدلالة، وعليه فالتعبير بالاسمية هنا أقوى من الفعلية.

ونأخذ من الآيات الخمس لـ "ساعت" آية واحدة للاستدلال بها؛ وهي قوله تعالى^(١): (إِنَّهَا سَاعَتٌ مُّسْتَقَرَّةٌ وَمَقَامًا).

المخصوص بالذم محذوف، وفي "سَاعَت" ضمير مبهم، ويتعين أن يكون (مستقرًا ومقامًا) تمييز، والتقدير: ساعت مستقرًا ومقامًا هي^(٢).

وهي تضاهي الآية السابقة، وبالرغم من حذف المخصوص إلا أنها تميل لكونها جملة اسمية - مع احتمالها للوجه الآخر - حيث إن شدة النار مستمرة وليست متقطعة، وقد دل على هذا الثبات والاستقرار التمييز المذكور (مستقرًا)، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

وبهذا نكون قد ذكرنا الآيات التي وردت في القرآن الكريم للمدح بـ "تعم" و"تعمما"، وللذم بـ "بئس" و"بئسما" و"ساء"، ولم يأت في القرآن "حب" أو "حبذا" أو "لا حبذا".

(١) ٦٦/الفرقان.

(٢) أبو حيان الأنلسي: "البحر المحيط" ٥١٣/٦.

أما بالنسبة لصيغة "فَعَلَ" فقد ورد آيتان للمدح، وهما قوله تعالى^(١):
(وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)، وقوله تعالى^(٢): (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا)، وآية للذم
وهي قوله تعالى^(٣): (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

والآيات الثلاث تحتل الاسمية والفعليّة، إلا أن جانب الفعلية هو الغالب
عليها، حيث إن صيغة "فَعَلَ" مرتبطة بشروط التعجب، فهنا ربط بين المدح
والتعجب، أو الذم والتعجب، والتعجب دهشة تنير النفس، فهو وليد لحظة،
إذن فهو متغير، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعلية.

•• تطبيقات من صحيح البخارى:

عندما نجرى حصراً لعدد الأحاديث التي وردت بصيغة المدح "نعم" في
صحيح البخارى نجدها تنحصر فى ستة أحاديث؛ منها اثنان مكرران،
أما لفظ "نعماً" فقد ورد فى حديث واحد، ولم ترد "نعمت" فى أى حديث،
أما لفظ "حبذا" فقد ورد فى حديث واحد أيضاً، ولم ترد "حباً".

(١) ٦٩/النساء.

(٢) ٣١/الكهف.

(٣) ٥/الكهف.

هذا بالنسبة للمدح، أمّا الذم فقد ورد لفظ "بئس" في أربعة أحاديث؛ منها حديث ذكر ثلاث مرات في مواطن مختلفة، ولم يأت لفظ "بئسما"، بل جاءت "بئست" في حديث واحد.

وقد استخدم في الذم لفظ "ساء" في حديث واحد كرر أربع مرات في مواطن مختلفة، ونترجم كلامنا هذا بذكر موضع الشاهد في الحديث، مع شرح وتحليل بعض منها.

• أولاً المدح:

المدح بـ "نعم" ورد في صحيح البخارى على النحو التالى:

(١) فى كتاب التَّهَجُّد^(١): فقَصَّتْ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ".

(٢) حديث ذكر مرتين: الأولى فى كتاب الهَيْبَةِ^(٢)، الأُخْرَى فى كتاب الأَشْرَبَةِ^(٣): .. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "نَعَمْ الْمَنِيحَةُ (نَعَمْ الصَّدَقَةُ) اللَّحْهَ الصَّنْفَى مَنَحَةٌ، وَالشَّاءُ الصَّنْفَى تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرْوَحُ بِإِنَاءٍ".

(١) الإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم أبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبدالباقى، أشرف على طبعه/ محب الدين الخطيب، دار الفكر، مكة المكرمة، ٤٠/٣.

وانظر: الإمام الزبيدى: "مختصر صحيح البخارى" المسمى: "التجريد الصحيح" مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ١٤٣.

(٢) ابن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" تحقيق عبدالعزيز بن باز، ٢٤٢/٥.

(٣) المرجع السابق، ٧٠/١٠.

(٣) فى كتاب الجهاد^(١): .. عن عائشة أم المؤمنين، عن النبى، صلى الله عليه وسلم، سأله نساؤه عن الجهاد، فقال: "نعم الجهاد الحج".

(٤) حديث ذكر مرتين: الأولى فى كتاب "بدء الخلق"^(٢)، والأخرى فى كتاب "مناقب الأنصار"^(٣): .. ولنعم المجيء جاء".

(٥) فى كتاب "فضائل القرآن"^(٤): .. عن عبد الله بن عمرو، قال: "أنكحني أبى امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد كنته، فيسألها عن بعلها، فتقول: نعم الرجل من رجل..".

(٦) فى كتاب الرقاق^(٥): .. فنعم المعونة هو ..".

أمّا "نعم" فقد وردت فى حديث واحد، فى كتاب العتق^(٦)، وهو: .. عن أبى هريرة، رضى الله عنه، قال: قال النبى، صلى الله عليه وسلم: "نعم لأحدهم يحسن عبادة ربه وينصح لسيده".

أمّا "حبذا" فقد وردت فى حديث واحد فى كتاب "المغازى"^(٧)، وهو: .. حبذا يوم الزمار".

ونحلل الحديث الثانى الذى أتى مرتين فى كتاب الهبة، وكتاب الأشربة، وهو^(١): .. عن أبى هريرة، رضى الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه

(١) المرجع السابق، ٧٦/٦.

(٢) المرجع السابق، ٣٠٢/٦.

(٣) المرجع السابق، ٢٠٢/٧.

(٤) المرجع السابق، ٩٤/٩.

(٥) المرجع السابق، ٢٤٤/١١.

(٦) المرجع السابق، ١٧٥/٥.

(٧) المرجع السابق، ٦/٨.

وسلم، قال: "نعم المنحة اللقحة الصفى منحة، والشاة الصفى تغدو بإناء وتروح بإناء".

وهناك من رواه بلفظ: "نعم الصدقة اللقحة الصفى منحة"، وهذا هو المشهور عن مالك، وكذا رواه شعيب عن أبي الزناد، كما سيأتى فى الأثرية، قال ابن التين: من روى "نعم الصدقة"، روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية، والصدقة أيضاً عطية، ولا تلازم بينهما، فكل صدقة عطية، وليس كل عطية صدقة، وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي، صلى الله عليه وسلم، بل هى من جنس الهبة والهدية.

وقوله "منحة" منصوب على التمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بين فاعل "نعم" ظاهراً^(١).

والجمله هنا تحتمل الاسمية والفعلية على حسب إعراب المخصوص، فإن كان المخصوص مبتدأ مؤخرًا، وكانت الجملة الفعلية قبله خبرًا مقدمًا، فإن الجملة تفيد الثبوت والاستمرارية؛ فصفة المدح ثابتة لمن يتصدق أو يمنح "اللقحة الصفى".

ويجوز أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف، وتكون الجملة فعلية، وتصبح الدلالة هنا تفيد التغير، وذكر التصديق أو المنح بـ "اللقحة" على سبيل المثال، حيث إن من لا يملك هذه اللقحة فيتصدق بغيرها، وهنا تغير وتبدل مما يساير طبيعة الجملة الفعلية، وهذا هو الأرجح بدليل التمييز الذى أتى بلفظ "منحة".

(١) المرجع السابق، ٢٤٢/٥، ٧٠/١٠.

(٢) المرجع السابق، ٢٤٤/٥.

ونحل حديثاً آخر في المدح، وليكن الحديث الذي ورد في كتاب "الجهاد"، وهو^(١): "عن عائشة أم المؤمنين، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، سألته نساؤه عن الجهاد فقال: "نعم الجهاد الحج".

والجملة هنا تحتمل الوجهين بحسب إعراب المخصوص - كما ذكرنا في الحديث السابق - وإن كانت الملابس والأحاديث المختلفة تؤكد أن الحج، وهو حدث في وقت (شهر) معين من السنة لا يكون لازماً إلا على فئة معينة، وهي الفئة القادرة.

كما أن الحجة الواحدة تكفي، ولا يكون هناك إلزام بتكراره، ومن خلال هذه الملابس تترجح الجملة الفعلية التي لا تدل على الاستمرارية ولا الدوام، بل تدل على التقطع والتغير.

• ثانياً الذم:

أمّا الأحاديث الدالة على الذم بلفظ "بئس"، فهي:

(١) في كتاب الحج^(٢): "عن بئس ما قلت".

(٢) حديث ذكر في ثلاثة مواضع: في كتاب "الشهادات"^(٣)، وفي كتاب "المغازي"^(٤)، وفي كتاب "التفسير"^(٥)، وهو: "عن بئس ما قلت".

(٣) في كتاب "الجهاد"^(١): "عن بئس ما عودتم أقرانكم".

(١) المرجع السابق، ٦/٧٠.

(٢) المرجع السابق، ٣/٤٩٧.

(٣) المرجع السابق، ٥/٢٧٠.

(٤) المرجع السابق، ٧/٣٢٣.

(٥) المرجع السابق، ٨/٤٥٣.

(٤) فى باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب^(١): " .. بنس أخو العشيرة، ابن العشيرة".

أمّا "بنست" فقد وردت فى حديث واحد فى كتاب "الاعتصام بالكتاب والسنة"، وهو^(٢): " .. بنست صفيين".

ونلاحظ فى الأحاديث السابقة حذف المخصوص بالذم نفوراً منه - فى الغالب - وهنا لا يكون مستحب ذكره؛ لأنه شئ مكروه، وقد ذكرت الجملة الفعلية فقط.

ونذكر التمييز فى أكثر الأحاديث - السابقة - مما رجح فعليتها على اسميتها؛ لملاءمة المعنى الذى يذم أمراً لم يكن متوقعاً، بل جاء نتيجة حدث معين، فهنا تغير وتقلب فى الأمور نشأ عنه الذم.

أمّا الذم بلفظ "سَاء" فقد ورد حديث واحد فى أربعة مواضع متفرقة: فى كتاب الصلاة^(٣)، وكتاب الأذان^(٤)، وكتاب الخوف^(٥)، وكتاب الجهاد^(٦)؛ وهو: " .. إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين".

ورجحان الجملة للفعلية أكثر؛ حيث إن الذم مرتبط هنا بشرط معين، مرتبط بحدث محدد فى زمان محدد، ممّا يتلاءم مع واقع الجملة الفعلية.

(١) المرجع السابق، ٥١/٦.

(٢) المرجع السابق، ٤٧١/١٠.

(٣) المرجع السابق، ٢٨٢/١٣.

(٤) المرجع السابق، الحديث رقم ٣٧١.

(٥) المرجع السابق، ٩٠/٢.

(٦) المرجع السابق، ٤٣٨/٢.

(٧) المرجع السابق، ١١١/٦.

الفصل الثَّانِي

"جملة القسم"

**** ماهية القسم:**

وللحديث عن ماهية القسم، فإننا سوف نتطرق بإيجاز إلى ثلاث مسائل؛
وهي: تعريفه، بيان ألفاظه، صورته.

أما تعريف القسم فهو:

جمله ملفوظة؛ ك: "أقسمت بالله"، أو مقدرة؛ ك: "بالله"، إنشائية؛
كما ذكر، أو خبرية؛ ك: "أشهد لعمرى خارج"، و"علمت لبكر داخل"،
اسمية ك: "أنا حالف بالله"، أو فعلية؛ كما ذكر، جئ بها لتوكيد جملة خبرية
أخرى تالية، غير تعجبية، اسمية أو فعلية، ترتبط إحداها بالأخرى^(١).

ألفاظ القسم:

للقسم حروف خاصة به، كما أن له أفعالاً، وأيضاً له أسماء تختص به،
والشائع له هو الحروف، حيث تضيف الحلف إلى المحلوف به؛ وهي خمسة^(٢):
الباء، الواو، التاء، اللام، من.

ونلاحظ أن هذه الحروف من حروف الجر؛ لذلك فإنها من علامات الاسم،
وأكثر هذه الحروف استخداماً الثلاثة الأولى؛ حيث يقول سيبويه^(٣):
"وللقسم والمقسم به أدوات في حرف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء

(١) الإمام عبد الله الفاكهي: "الحنود في النحو" تحقيق د/ المتولى الميمري، ٢٩٧.

(٢) محمد أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم" منشورات جامعة
الفايح، ليبيا، ١٩٩٢م، ٤٠.

(٣) سيبويه: "الكتاب" هارون ٤٩٦/٣.

وانظر: أبا البقاء الكفوي: "الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" تحقيق
د/عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٧٢٥، يوسف محمد
السرمري: "اللؤلؤة في علم العربية" ١٢٧.

يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)^(١).

ونستعرف على هذه الحروف بإيجاز، وأولها الباء التي لها عدة معان؛ أشهرها خمسة عشر معنى^(٢)، ومن أكثر استخدامها القسم، حيث إنها أصل حروفه^(٣) دون الحروف الأخرى، وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور على حاله بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله)، ولكنها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تتفرد بها، وهي:

١- جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفها نحو: "أقسم بالله لأعاونن الضعيف"، أو "بالله لأعاونن الضعيف"؛ أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله.

٢- جواز أن يكون المقسم بالباء اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً؛ نحو: "رب الكون لأعملن على نشر السلام"، "بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة"؛ أما مع غير الباء فلا يجر إلا الظاهر^(٤).

٣- جواز أن يكون القسم بالباء استعطافياً؛ وهو الذي يكون جوابه إنشائياً. نحو: "بالله، هل ترحم الطائر الضعيف، والحيوان الأعجم؟"^(٥).

(١) ٥٧/الأنباء.

(٢) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٠ .

(٣) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (دلت) القسم الأول ٢/ ٥٣.

(٤) انظر: عبد القاهر الجرجاني: "الموامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدرى زهران، ١٩٥٠.

د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التلميزي والتطبيق على القرآن الكريم" ٣٣٥ .

(٥) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٧ .

أما بالنسبة لواو القسم، فهي أقرب الحروف للباء^(١)، وتأتي لعدة معان منها القسم^(٢)، وتكون عند حذف الفعل الذى يكون للقسم: فلا يقال "أقسمت والله"؛ وذلك لكثرة استعمال واو القسم، فتدلُّ على فعل القسم، فهي أكثر استعمالاً من الباء^(٣)، وهي تفارقها في أنها لا تدخل في القسم الاستعطافي^(٤).

أما حرف التاء للقسم فهي مختصة بلفظ الله تعالى نحو "تالله لأفعلن" وقد تدخل على "رب"، وقد حكى قولهم "رب الكعبة" ولا بد أن تكون كلمة "رب" مضافاً إلى "الكعبة"^(٥)؛ وهي تكون للقسم غير الاستعطافي^(٦).

وبالنسبة للحرف الرابع - من حروف القسم - وهو اللام، فله عدة معان أحصاها ابن هشام في اثنين وعشرون معنى^(٧).

ومن أشهرها القسم والتعجب؛ لذا فهي تجمع بين هذين المعنيين هنا، فقد اتَّفَق النُّحَاة على ملازمة التعجب للقسم باللام^(٨)، ويمكن تلخيص ما جاء حول اللام في الآتي: (١) تجمع بين القسم والتعجب.

(٢) تحذف فعل القسم معها.

(٣) مختصة بلفظ الجلالة "الله".

(١) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩٩/٩.

ابن جني: سر صناعة الإعراب تحقيق مصطفى السقا، محمد الزفراف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، ١٥٩/١.

(٢) ابن هشام: مغنى اللبيب تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ٢ / ٤٠٨.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدرأوى زهران، ١٩٤.

(٤) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم" ٤٦.

(٥) د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمي والتطبيقي على القرآن الكريم" ٣٣٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٧) ابن هشام: مغنى اللبيب ٢٣٣/١.

(٨) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣/ ٤٩٧، المبرد: "المقتضب" ٢/ ٣٢٤.

(٢) من الجائر أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حالة من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة.

أما الحرف الخامس وهو "مَنْ"؛ فإننا نجد معظم النحويين قد أغفلوا ذكر هذا الحرف ولم يعدوه من حروف القسم وعلى رأسهم ابن هشام حيث ذكر خمسة عشر معنى لها ولم يذكر أنها للقسم^(١).

إلا أن هناك من النحويين من ذكر أنها للقسم وفي مقدمتهم سيبويه، حيث قال: "واعلم أن من العرب من يقول: مَنْ ربي لأفعلن ذلك، ومَنْ ربي إنك لأشعر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلن، ولا يدخلونها في غير ربي، ولا تدخل الضمة في "مَنْ" إلا ها هنا"^(٢).

ويقر ابن يعيش هذا الرأي قائلاً: إنها أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيراً للحرف لكثرة القسم، واختصت بربي اختصاص التاء باسم الله، فلا يقولون: من الله لأفعلن"^(٣).

ونستخلص عدة أحكام لـ "مَنْ"، وهي^(٤):

- (١) استعمال (من) في القسم بقلّة.
- (٢) تستعمل مكسورة الميم ومضمومتها.
- (٣) لا تضم الميم إلا في القسم.
- (٤) لا تستعمل في القسم إلا مع "ربي".
- (٥) أصلها الجارة.

(١) انظر: ابن هشام: "مغنى اللبيب" ٣٤٩/١.

(٢) سيبويه الكتاب ٥ و ٩٩/٣.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٩/٩.

(٤) على أبو القاسم عون اسنوب القسم وجماعه مع الشرط في رحاب القوس الكريم ص ٥٣ ٥٤.

ويذكر الدكتور زين كامل الخويسكى حرفاً سادساً لحروف القسم، وهو: "ها"^(١)، إلا أننا نجد النحويين يذكرون هذا الحرف ضمن حروف التعويض.

يقول المبرد: "واعلم أن للقسم تعويضات"^(٢) من أدواته تحل محلها فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه فمن هذه الحروف (الهاء) التي تكون للتنبيه وتقول: "لا ها الله ذا"، وإن شئت قلت: "لا هله ذا"، فتكون في موضع الواو إذا قلت "لا والله".

فأما قولك: "ذا" فهو الشيء الذي نقسم به، فالتقدير: "لا والله هذا ما أقسم به، فحذفت الخبر لعلم السامع به"^(٣).

ونلاحظ أننا إذا أتينا بـ "هاء التنبيه" فإنه لابد من أن تجي بلفظ "ذا" بعد المقسم به نحو "لا ها الله ذا" و "إي ها الله ذا"^(٤).

وقد تحدثنا هنا عن حرف "الهاء" الذي في أصله للتعويض ويجرنا إلى الحديث عن بقية حروف التعويض - بإيجاز - حيث إن لها دوراً مهماً في الإعراب، وخاصة عندما يحذف الحرف ولا يعوض عنه، كما سنرى فيما بعد عند إعراب القسم.

ومن هذه الحروف "ألف الاستفهام" إذا وقعت على لفظ "الله" وحدها؛ لأن الاسم الواقع على الذات وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في

(١) د/ زين كامل الخويسكى: "اللام الموطنة للقسم في القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٢٤

(٢) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٩.

(٣) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة ٢ / ٣٢٢، ٣٢٢

(٤) على أبو القاسم عو: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٦٢

العربية مجرى النعوت وذلك قولك "الله لتفعلن" وكذلك ألف أيم إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وتثبت كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف في قولك "الرجل قال ذاك؟" (١)

ومن حروف التعويض أيضا قطع همزة الوصل من لفظ الله (٢)، يقول سيبويه: "وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و"ها" فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة (٣).

هذا بالنسبة لحروف القسم، كما أن هناك أفعالا للقسم مثل "علم، شهد، عاهد، وعد، كتب، قضى، تمت كلمة ربك، تأذن" لكن لا داعي لذكرها هنا؛ حيث إنها فعلية لا غير.

أمّا القسم الذي يبدأ باسم فهو موضع الخلاف والاحتمالة؛ حيث إن هذا الاسم يترجح رفعه بالابتداء، إلا أن هناك احتمالا بتقدير فعل محذوف يترتب عليه نصب هذا الاسم، من هنا تحتل الجملة الاسمية والفعلية، وتتغير دلالتها.

ونتحدث عن بعض هذه الأسماء - بإيجاز - وهي:

١- "لعمرك" وهو قسم ودعاء، وهو "العمر"؛ أي قسم بالبقاء، ولها عدة معان، وهي البقاء والعيش والحياة، وهي مترادفات، والعبادة وتعمير مساجد الله والدين وهي متقاربة، ولعل أقرب معنى وأرجحه "حياتك"، وهو المجمع عليه (٤).

(١) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٢ / ٣٢٣ / ٣٢٤

(٢) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٦٤.

(٣) سيبويه: "الكتاب" هارون. ٣ / ٥٠٠.

(٤) أبو القاسم الزجاجي "حروف المعاني" تحقيق د/ على توفيق الحمد، ص ٦٧

٢- "قعيدك الله" و "قعدك الله" قال الجوهري فيها "يمين للعرب"، والمعنى يصاحبك الله الذى هو صاحب كل نجوى كما يقال "تشدتك الله"، أمّا معناهما فهما بمعنى المراقبة أو الرقيب أو الحفيظ^(١).

٣- "أمانه الله" والمراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمانة له تعالى عندهم يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة^(٢).

٤- ومثلها "عهد الله" فالعهد: الأمان واليمين والموثق والذمة والحفاظ، قال المبرد: وإذا قلت "على عهد الله" فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له^(٣).

٥- كذلك "الميثاق" و"الموثق" يكونان بمعنى العهد، وهناك أيضا "الآلية" و"لاجرم أن"، وكلها أسماء للتعظيم بالمقسم به.

****صورة أسلوب القسم:**

علمنا من خلال عرضنا لمفهوم القسم أنه جملة يجاء بها لتوكيد جملة ترتبط إحداها بالأخرى ارتباط جملتى الشرط والجزاء، وكلتاها اسمية وفعلية، والمؤكد هى الأولى، والمؤكدّة هى الثانية وهى المسماة جواباً^(٤)؛ وعليه فهو يتكون من: جملة القسم (الجملة المؤكدة) + جواب القسم (المقسم عليه).

وتجدر الإشارة إلى أن الجملة المؤكدة - وهى جملة القسم - هى موضع البحث؛ حيث إنها موضع احتمال الاسمية والفعلية بحسب تقدير المحذوف،

(١) انظر: ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ، ٢ / ٨٧١.

(٢) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإستراباذى، ٣٣٦/٢.

(٣) المبرد: "المقتضب" د/عزيمة ٢ / ٣٢٦، وانظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدى، ٨٣٤/٢.

أما الجملة المؤكدة (جملة الجواب) فلا حاجة لنا بها، هنا، وعلى هذا فما تتصدر به جملة القسم وما يرتبط به تقدير المحذوف هو موضع الاحتمالية.

** الحذف والذكر في القسم:

وقفنا مّا سبق على أنّ القسم ينقسم على ضربين: ضرب منه يكون بأداة، وضرب منه يكون بغير أداة.

فالذي يكون بغير أداة ضربان:

الضرب الأول: مبتدأ أو خبر ظاهران، مثل: "عليه عهد الله"، و"ملكه في سبيل الله"، وما أشبهه لا يجوز فيه إلا الرفع.

والضرب الآخر: مبتدأ ظاهر وخبره محذوف، مثل: "يمين الله وأمانته"، و"عهد الله وميثاقه" والمعنى يمين الله لازمه له أو أمانة الله وعهد الله وميثاقه عليه، فهذا وما شبهه يجوز فيه وجهان:

الرفع كما مثلنا، والنصب على تقدير فعل محذوف كأنه يقول: ألزم نفسي يمين الله وأمانته^(١).

وعلى هذا فمسألة الحذف مسألة مهمة فقد ترد الكلمة معربة إعراباً ظاهراً، لكنّ أسس المعنى والصناعة النحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إمّا على تقدير محذوف، وإمّا على عدم تقديره^(٢).

ففي جملة القسم المستهله باسم نحو: "يمين الله" و"أيمن الله" لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبراً، فيجوز تقدير أحد الوجهين وتقدير المحذوف

(١) على بن سليمان الحيرة: "كشف المشكل في النح" تحقيق د/ هادي عطية مطر، ١/ ٥٧٥.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته"، ص ٨٩.

تبعاً لذلك بالتالي، فإذا قدر المذكور مبتدأً فالمحذوف الخبر، والعكس صحيح؛
أى أن التقدير: "يمين الله قسمي"، أو "قسمي يمين الله"

وقد تتحول ضفة الجملة للاتجاه الآخر فتكون مفعولاً به لفعل محذوف
تقديره: "ألزم نفسي يمين الله"، وبتقدير هذا المحذوف تصبح الجملة فعلية.

أمّا إذا تعين كون المذكور مبتدأً بأن دخلت عليه لام الابتداء، نحو:
"عمر الله" أو "عمرك"، فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر^(١)، والجملة اسمية
لا غير، حيث تتكون الجملة هنا من مبتدأ وهو "عمرك"، والخبر محذوف
وجوباً، تقديره: "قسمي" أو "ما أقسم به"، واللام في (عمرك) لام ابتداء.

وهناك من يوجب رفع "العمر" إذا اقترن بها اللام، ويوجب النصب عند
نزعها^(٢)، وفي ذلك يقول ابن مالك^(٣):

ودونها انصب وأضفه أبداً كذا المناسبان لفظاً (قعد)

واستشهد لوجوب النصب بقول أبي شهاب الهذلي^(٤):

فإنك عمر الله إن تسألهم بأحسابنا إذا تجل الكبائر
ينبوك أنا نفرج الهم كله بحق وأنا في الحروب مساعر

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠

وانظر: ابن قتيبة: "تلقي المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ص ٢١٤
· ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٢٠١/٣.
الأكبرى: "الإتصاف في مسائل الخلاف" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٣٩٩.

(٢) على أبو القاسم عور "اسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ١١٧

(٣) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم احمد هريدي، ٢ / ٨٦٨ .

(٤) المرجع السابق، ص ٨٧٥ .

حيث نصب (عمر ك) وهو واجب النصب لعدم الإقران باللام، وقد نصب (عمر) على المصدر.

يقول سيبويه^(١): "باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام؛ وذلك قولك: "سبحان الله"، و"عمر ك الله لا فعلت" و"قعدك الله لا فعلت"، وكأنه حين قال "عمر ك الله" و"قعدك الله" قال: "عمرتك الله"، بمنزلة "نشدتك الله نشداً"، ولكنهم نزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به"، "فالمصادر وما يجر مجراها إنما تقع في القسم منصوبة بأفعالها"^(٢).

ومما سبق نجد أن جملة القسم التي تبدأ باسم قد يكون هذا الاسم مبتدأ، وقد يكون مفعولاً به لفعل محذوف، وكل هذا يرجع للاختلاف في تقدير المحذوف.

ليس هذا فقط؛ ففي استخدام الحروف أيضاً نجد ظاهرة الحذف وجوباً وجوازاً، ويترتب على هذا الحذف القول بالاحتمالية للاسمية إن كان المحذوف المقدر اسماً، أو للفعلية إن كان المحذوف المقدر فعلاً، وإن كان الغالب هو حذف الفعل لدلالة الجملة على هذا - كما سنرى - إلا أنه أحياناً عندما يحذف الفعل والحرف نجد اسماً يحتمل الوجهين وخاصة إذا لم يأت بعوض عن الحرف، ونترجم كلامنا هذا - بشئ من الإيجاز - بالتطرق الى الحروف.

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١ / ٣٢٢

وانظر: ابن قتيبة: "تلقي المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال محيبر، ص ٢١٧

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عزيمة، ٢ / ٣٢٦.

فقد علمنا أن القسم إما ظاهر وإما مضمّر^(١)؛ لذلك كانت له أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأن الحلف مضمّر مطرح لعلم السامع به، وذلك كقولك: "أحلف بالله لأفعلن"، وإن شئت قلت: "بالله لأفعلن"^(٢).

وأكثر الحذف مع حروف القسم؛ ففي الحرف الأصلي للقسم وهو "الباء" نجد حذف الفعل معه كثيرًا جدًا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم^(٣)، وعلى هذا فإن باء القسم يجوز ذكر الفعل وحذفه بخلاف بقية الحروف التي يجب فيها حذف الفعل^(٤)، وقد كثر حذف فعل القسم للعلم به والاستغناء عنه، ومن ذلك قولهم بالله لأفعلن "والمراد "أحلف بالله"^(٥) وقد يكون المحذوف اسما وهو "حلفى أو قسمى بالله" - لكن هذا ضعيف - لملاءمة الجملة للفعلية حيث يقول الأستاذ عباس حسن معلقا على هذه الجملة: "كل حرف من أحرف القسم هو ومجروره يتعلقان معا بالعامل "أحلف" أو "أقسم" أو نحوهما من كل فعل يستعمل فى القسم، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية التى هى "جملة القسم"، ولا بد أن تكون فعلية سواء أذكر الفعل أم حذف"^(٦).

(١) السيوطى: "الإتقان فى علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسينى، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م، ٤ / ٤٨ .

(٢) المبرد: "المقتضب" ٣١٨/٢ .

(٣) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد، ٢ / ٧٤٣ .
وانظر: د/ زين كامل الخويسكى: "اللام الموطنة للقسم فى القرآن الكريم" ص ٥٧ .

(٤) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٢ / ٤٩٧ .

(٥) د/ زين كامل الخويسكى: "اللام الموطنة للقسم فى القرآن الكريم" ص ٥٧ .

وانظر ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩ / ٩٤ .

(٦) أ/ عباس حسن: "النحو الواقى" ٢ / ٤٩٨ .

وعلى هذا فالمقطوع به - فى الأغلب - عند وجود حرف القسم أن يكون المحذوف فعلاً عنه اسماً لكن الاحتمالية تظهر أكثر عندما يحذف الحرف أيضاً.

فإذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبت^(١)، لأن الفعل يصل فيعمل فنقول "الله لأفعلن" لأنك أردت "أحلف الله لأفعلن" وكذلك كل خافض فى موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده^(٢).

وهذا لأن حرف القسم المحذوف لم يعوض عنه ويختص لفظ "الله" بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض^(٣).

وعلى هذا فإذا حذف حرف الجر والفعل فإنه يجوز نصب المقسم به ورفعـه ويأتى القول باحتمالية الجملة للاسمية والفعليّة يقول ابن عصفور^(٤): "إن لم يعوض جاز فى الاسم وجهان؛ الرفع على الإبتداء، والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل؛ لأن القسم إذ ذاك يكون جملة فعليّة، كما كان قبل الحذف".

فمن الرفع - مع جواز النصب - قوله^(٥):

(١) سيويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٧ .

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة ٢ / ٣٢١ .

(٣) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإستراباذى ٢ / ٣٣٥ .

وانظر: ابن جنى: "اللمع فى العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٧ .

· الخطيب التبريزى: "شرح اللمع فى النحو" تحقيق د/ السيد تقى عبد السيد، ص ٣٨٨ .

(٤) ابن عصفور: "شرح الجمل (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح ١ / ٥٣٢ .

(٥) انظر: سيويه: "الكتاب" هارون ٣ / ٤٩٨ .

ابن يعيش شرح المفصل ٩٢٠ ٩

: ابن السراج: "الأصول فى النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى. ١ / ٣٣ :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله التريد .

برفع "أمانة"، الأصل فيه: "وأمانة الله"، فلما حذف رفع، فأمانة مرتفعة بالإبتداء، والخبر محذوف، ويجوز نصبه على تقدير حذف حرف الجر^(١).

ومن النصب - مع جواز الرفع - قوله^(٢):

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

فإنه روى برفع يمين ونصبه؛ فرفعه على تقدير: "قسمي يمين الله"، ونصبه على تقدير: "ألزم نفسي يمين الله"^(٣).

**** تردد القسم بين الاسمية والفعليّة، وأثره في الدلالة:**

علمنا - مما سبق - أن جملة القسم جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية، ومن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء^(٤)، وهذا ما اتفق عليه النحاة حيث يقول ابن مالك^(٥):

جملة اسمية أو فعلية للقسم اجعل قاصدا آلية
نحو "على عهده" و"أقسم" به" وجملة الجواب تختتم

ولما كان القسم خبراً جاء على ما تجيء عليه الأخبار^(٦)، حيث عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر، كما عقدتها من الفعل والفاعل^(٧).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩٢ .

(٢) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وغيره، ٣ / ٢٠٠ .

(٣) ابن عصفور: "شرح الجمل" (الشرح الكبير) ١ / ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

وانظر: أبا حيان الأندلس "إرشاف الصرب" تحقيق د / مصطفى النماس ٢ / ٤٧٧ .

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩٠ .

(٥) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، ٢ / ٣٤ .

وعلمنا أن القسم صريح وغير صريح وكلاهما جملة فعلية أو اسمية^(٣)، فالصريح ما كان بالألفاظ الموضوعية له، وهي إمّا أحرف؛ كالباء والتاء والواو واللام ومن، وإمّا أفعال؛ كحلف وأقسم، وإمّا أسماء؛ كـ "يمين الله" و"عمر ك"، و"أيمن" وغيرها^(٤).

أمّا غير الصريح فليس مجال بحثنا؛ لذا لن نتطرق إليه^(٥).

وعندما نأخذ دلالة الألفاظ - إن كانت الجملة اسمية - وذلك حين إعرابها مبتدأ أو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنّ الجملة سوف تنسم بطابع الثبات والاستقرار والدلالة على الدوام والاستمرار.

فعندما نأخذ لفظ: "عمر ك"، فهي تدلّ على البقاء والدعاء بالاستمرار والدوام في الحياة^(٦)، وكذلك لفظ: "قعيدك الله"، و"قعدك الله"؛ فالمعنى فيها: يصاحبك الله؛ أي: دلالة الملازمة والتلاصق^(٧)، ومثلها: "عهد الله"؛ فالعهد الحفاظ والبقاء^(٨)، وكذلك: "الميثاق"، و"الموثق".

(١) الخطيب التبريزي: شرح اللمع في النحو تحقيق د/ السيد تقى عبد السيد، ص ٣٨٧ .

(٢) ابن جني: "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٩ .

(٣) ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وغيره، ٣ / ١٩٥ .

(٤) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥) ابن مالك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص ١٥٠ .

(٦) انظر: مختار الصحاح، ص ٣٣٦ ، المعجم الوسيط، ص ٦٥٠ .

(٧) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط"، ص ١٣٧ .

(٨) انظر ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإستراباذي، ٣٣٦/٢ .

وعلى هذا فإننا نلاحظ أن جميع أسماء القسم تدلُّ على ألفاظ ثابتة جامدة مستمرة، ومعظمة لدى المقسم دائماً، وليست وليدة فترة معينة، وذلك عندما تكون جملة اسمية.

ونتطرق لسؤال مهم، وهو: لم حذف فعل القسم؟

وفى الإجابة عن هذا السؤال يقول الزمخشري: "ولكثره القسم فى كلامهم أكثره التصرف فيه وتوخو ضرورياً من التَّخْفِيف، من ذلك حذف الفعل فى "بِالله" والخبر فى "لعمرك"^(١).

ويعلق ابن يعيش على كلام الزمخشري، قائلاً: "قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: "بِالله لأقومن"؛ والمراد: "أحلف بِالله"^(٢).

* * وأول الحروف المستخدمة فى جملة القسم الفعلية "الباء" فما معنى الباء؟ ولم يختصت بالقسم؟ ولم كانت الأصل فيه؟

أمّا معنى الباء فهى من حروف الجر، ولها أربعة عشر معنى؛ منها الإلصاق والتعدي والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل والقسم والتوكيد^(٣)، أمّا عن سبب اختصاصهما بالقسم، فالأمرين:

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٩٣/٩

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤

(٣) ابن هشام، "مغنى اللبيب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ١ / ١١٨.

(٢) ١٠٧/المائدة

(٣) على أبو القاسم عور، "اسنوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤١.

"أحدهما: أنها الأصل في التعدية، فلما كان فعل القسم غير متعد وصلوه بالباء المعدية، فصار اللفظ "أحلف بالله"، أو "أقسم بالله"، قال تعالى^(١): (فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِادَتِهِمَا).

والآخر: أن معنى الباء الذى لايفارقهما الإلصاق، والمراد هنا إلصاق معنى القسم بالمقسم به وإيصاله إليه، مثل إلصاقها معنى المرور بالمرور في قولك: "مررت بزيد"، فعندما تقسم بالله تلتصق معنى القسم بلفظ الجلالة^(٢).

وكانت الباء هي الأصل في القسم دون غيرها؛ لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم، ألا ترى أن التقدير في قولك: "بالله لأفعلن: أقسم بالله، أو: أحلف بالله"، والحرف المعدى من هذه الحروف هو "الباء"؛ لأن "الباء" هو الحرف الذى يقتضيه الفعل، وإنما كان "الباء" دون غيرها من الحروف المعدية؛ لأن الباء معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته، والذى يدل على أنها هي الأصل أنها تدخل على المضمر والمظهر و"الواو" تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، وإختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء هي الأصل^(٣).

**** أمّا بالنسبة للحرف الثانى للقسم وهو الواو، فما معناها؟ ولم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء ؟**

(٣) الأكنبارى: "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
وانظر: د/ محمد عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩ .

وللإجابة عن السؤال الأول نقول إن الواو تأتي لعدة معان؛ منها العطف والاستئناف والحال والمعية والقسم والتأكيد^(١)

وتجدر الملاحظة إلى أن الواو أكثر إستخدامًا، وإن كانت الباء هي الأصل، وهذان الحرفان متقاربان، فواو القسم أقرب الحروف للباء؛ لذلك جعلت بدلًا منها، وهذا لأمرين:

"أحدهما : أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

"والآخر: أن الواو مخرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها"^(٢).

وما دام يوجد هذا التشابه الكبير بين الواو والباء، إذن لم يختصت الواو بالمظهر دون المضممر؟

"قيل لأنها كانت فرعًا على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضممر انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصت بالمظهر دون المضممر؛ لأن الفرع أبدًا ينحط عن درجة الأصل"^(٣).

** وبالنسبة للحرف الثالث، وهو "التاء" فيرد سؤالان وهما: لم أبدلت التاء من الواو ؟ ولم اختصت بلفظ "الله" ؟ وتبدل التاء من الواو كثيرًا، نحو

(١) ابن هشام. معنى اللبيب محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ٤٠٨

(٢) الأندلسي "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٦

والنظر: المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٢ / ٣٢، ابن جني: "سر صناعة الإعراب" ١٥٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٩٩/٩.

(٣) الأندلسي "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٠

قولهم: تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور، والأصل فيه: وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور؛ لأنه مأخوذ من الوقار^(١).

وقد حدث هذا الإبدال لشبههما فى اتساع المخرج^(٢)، والتاء من الحروف المهموسة، فناسب همسها لين حروف اللين^(٣).

أمّا عن سبب إختصاصها باسم واحد، وهو اسم "الله"؛ فلأنّها لما كانت فرعاً للواو التى هى فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمّر؛ لأنّها فرع انحطت عن درجة الواو؛ لأنّها فرع الفرع، فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى^(٤).

وقد عملت فى المقسم به؛ لأنّها مختصة بالاسم، وعملت الجر لأنّها أوصلت القسم إلى المقسم به كما يوصل حرف الجرّ الأفعال إلى الأسماء، ولأنّها بدل من عامل فعملت كما كان ما هى بدل منه عاملاً^(٥).

وتجدر الإشارة إلى أنّه يوجد من النحويين من يذكر أنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التّعجب^(٦)، فعندما علق أبو حيان الأندلسى على قوله تعالى^(٧): (وَتَاللّٰهِ لَأَكْبِرَنَّ أَصْنَامَكُمْ)، ذكر أن أحمد بن حنبل قرأها: (بالله)، ثم ينقل رأى

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٢) على أبو قاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٩.

(٣) المبرد: "المقتضب" د / عضيمة ٢ / ٣٢٠.

وانظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٨ / ٣٤.

(٤) الأبنبارى: "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٧.

(٥) أبو الحسن الرمانى: "معانى الحروف" تحقيق د/ عبد الفتاح اسماعيل شلبى، دار الشروق، جدة، ١٩٨١م، ص ٤١، ٤٢.

(٦) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩.

(٧) ٥٧/ الأنبياء.

الزمخشري^(١)، وهو أنَّ التاء هنا للتعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه؛ لأن ذلك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره^(٢).

•• أمَّا الحرف الرابع، وهو اللام فيرد سؤالان، وهما: ما معنى اللام؟ وما دلالتها في القسم؟

أمَّا معناها فقد أحصى ابن هشام للام الجارة اثنين وعشرين معنى؛ منها الاستحقاق والاختصاص والملك والتعليل وبمعنى عند وبمعنى بعد والقسم والتعجب^(٣)، وبالنسبة لدلالاتها فهي تختص بملازمة التعجب للقسم^(٤).

يقول المبرد^(٥): "ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام".

وقد أدركنا من خلال هذا العرض أنَّ هذه الحروف يحذف الفعل معها وجوبا ماعدا الباء فإنه يحذف جوزًا، وقد يكون المحذوف اسمًا وهذا نادر.

وعلى هذا يترجح هنا حذف الفعل، وعليه فالجملة فعلية أكثر منها اسمية، وعلى هذا تكون دلالتها تميل للتغيير والتذبذب وتقلب الأحوال، فالقسم هنا وقتي مرتبط بحدث معين في وقت محدد؛ لذا فالدلالة هنا متغيرة وليست ثابتة أو مستقرة، فهي تتجدد بتجدد الحدث الذي يستدعي القسم.

(١) الزمخشري: "الكشاف" ٣ / ١٢٢ .

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٦ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٣) ابن هشام: "معنى اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٢٣٣ .

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٦ ، وانظر: ابن هشام: "معنى اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ /

٢٤٠ ، ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩ / ٩٨ .

(٥) المبرد: "المقضب" د/عضيمة، ٢ / ٣٢٤ .

**** تطبيقات من القرآن الكريم:**

وعنما نأتى للجزء التطبيقي فإننا نطبق - أولا - من القرآن الكريم،
إلا أننا نجد القسم فى القرآن معظمه قسم بالجملة الفعلية المستخدم فيه الحروف،
يليه القسم بالجملة الاسمية.

ومعظم الآيات المستخدم فيها الحروف الظاهر فيها جلبا أنها فعلية،
أما الأخرى فتبدو اسميتها، والتي أصلها - فى القسم - الجملة الفعلية^(١).

وعلى هذا فإننا سوف نتحدث عن حروف القسم فى القرآن الكريم من
حيث عددها وبيان دلالتها، ولمَ عبر بها دون غيرها، وما دلالة هذه الجملة إن
كانت فعلية أو اسمية، وما الذى رجح فعليتها على اسميتها.

ثم الحديث عن الصيغ الاسمية، وبيان حالتها الإعرابية، وترجح الاسمية
فى آيات قليلة من القرآن الكريم، مع ذكر الدلالة من هذا.

(١) على أبو القاسم عون. "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ١٢٢ .

أولاً: حروف القسم في القرآن الكريم:

ولا أريد هنا أن أقول الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وإن كان هذا هو الأرجح، لكننا نود أن نستشف هذا من خلال تحليلنا للآيات الواردة بحروف القسم في القرآن.

ونتحدث عن أصل حروف القسم، وهو "الباء"؛ وقد وردت في القرآن الكريم للدلالة على القسم في ست وعشرين آية؛ منها اثنتان وعشرون آية ظهر فيها فعل القسم معها، وأربع آيات حذف فيها فعل القسم، وهي التي تهمنا هنا.

أما الآيات التي ظهر فيها فعل القسم فقد تقرر فعليتها بلا شك، والآيات الأربعة التي لم يذكر فيها فعل القسم، هي قوله تعالى^(١):

(١) (قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِّي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (الأعراف: ١٦).

(٢) (قَالَ رَبِّ بِمَا أُغْوِيَنِّي لِأَزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنَأْغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٣٩).

(٣) (فَالْتَقُوا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ) (الشعراء: ٤٤).

(٤) (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص: ٨٢).

وتجدر الإشارة إلى أنني قد ذكرت الآية كلها ولم أذكر موضع الشاهد فقط، وهذا للأهمية البالغة، فلو استطعت أن أذكر الآيات التي حولها، بل والسورة كلها لفعلت؛ لما لهذا من دور كبير في فهم المعنى وتحديد المراد

(١) المرجع السابق، ص ٤٢

الحقيقى من هذه الألفاظ وبيان مدى الإعجاز القرآنى اللغوى فى التعبير بالقسم أولاً، ثم بالقسم بتقدير محذوف ثانياً.

ونترجم كلامنا هذا بشرح آيتين من كل مجموعة على سبيل المثال؛
أما بالنسبة للآيتين اللذين نذكرهما للاستشهاد على حذف فعل القسم مع الباء،
فهما قوله تعالى^(١): (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ).

وهذا حديث الشيطان أس الإغواء والضلال، والذي يزين الباطل فيجعله حقاً، ويجعل الحق باطلاً، وعليه فإن الإغواء أتى من تغير الحال وتبدله من شأن إلى شأن آخر، وهذا ما يتمشى وواقع الجملة الفعلية التى عبر بها هنا، مع حذف فعل القسم لكثرة استخدامه.

يقول القرطبي عن قوله: (فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي): "الإغواء إيقاع الغي فى القلب؛
أى فيما أوقعت فى قلبى من الغي والعناد والاستكبار، وهذا لأن كفر إبليس ليس
كفر جهل، بل هو كفر عناد واستكبار"^(٢).

ويقول الزجاج: "فى قوله (أَغْوَيْتَنِي) قولان: قال بعضهم: فيما أضللتنى،
وقال بعضهم: فيما دعوتنى إلى شىء غويت به أى غويت من أجل آدم"^(٣).

والظاهر أن الباء للقسم وما مصدرية؛ ولذلك تلتقيت الآية بقوله
(لَأَقْعُدَنَّ)^(١).

(١) ١٦/الأعراف.

(٢) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" دار الشعب، (د.ت)، ٤ / ٢٦١٠.

وانظر: الأبياري: "البيان فى غريب إعراب القرآن" تحقيق/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ١ / ٣٥٦.

(٣) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة
الأولى، ٢ / ٣٢٤.

والباء تعلقنت بفعل القسم المحذوف، وتقديره: "قبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن"؛ أى بسبب إغوائك أقسم، ويجوز أن تكون الباء للقسم، أى فأقسم بإغوائك لأقعدن، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان تكليفاً، والتكليف من أحسن أفعال الله لكونه تعريضا لسعادة الأبد، فكان جديراً بأن يقسم به^(٢).

وبالنسبة للآية الأخرى، فهى قوله تعالى^(٣): (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)؛ وتسير هذه الآية على درب الآية السابقة، حيث يقسم إبليس بعزة الله أن يغير حال العباد من الصلاح إلى الضلال؛ وذلك بإغوائهم وتزيين طريق الضلال لهم.

فلما طرده "الله" بسبب آدم حلف بعزة الله أنه يضل بنى آدم بتزيين الشهوات وإدخال الشبه عليهم؛ فمعنى (لَأُغَوِّيَنَّهُمْ) لأستدعينهم إلى المعاصى، وقد علم أنه لا يصل إلا إلى الوسوسة، ولا يفسد إلا من كان لا يصلح لو لم يوسوسه^(٤).

وعليه فإن قول إبليس (فَبِعِزَّتِكَ) إقسام بعزة الله تعالى^(٥)، وهى سلطانه وقهره^(٦).

•• أمّا بالنسبة للحديث عن "الواو" فقد وقفنا على أن الفعل يحذف معها وجوباً، وهذا لكثرة استعمالها فى القسم؛ فأكثر الأقسام المحذوفة الفعل فى

(١) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤ / ٢٧٤

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ٢ / ٩٢

(٣) ٨٢/ص

(٤) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٨ / ٥٦٧٣

(٥) أبو حيان الأندلسى "البحر المحيط" ٧ / ٤١٠

(٦) الزمخشري "الكشاف" ٤ / ١٠٨

القرآن الكريم جاءت بالواو، وقد بلغ عدد الآيات الواردة بواو القسم في القرآن الكريم أربعاً وثلاثين آية^(١)، وهى على الترتيب:

(١) (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (النساء: ٦٥).

(٢) (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) (الأنعام: ٢٣).

(٣) (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ) (الأنعام: ٣٠).

(٤) (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) (يونس: ٥٣).

(٥) (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٩٢).

(٦) (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثًّا) (مريم: ٦٨).

(٧) (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْنَعُ مِنَ ذَلِكَ وَلََّا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (سبا: ٣).

(٨) (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) (يس: ٢).

(٩) (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) (الصافات: ١).

(١٠) (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) (ص: ١).

(١) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٧ .

- (١١) (وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ) (الزخرف: ٢).
- (١٢) (وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ) (الدخان: ٢).
- (١٣) (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالِ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (الاحقاف: ٣٤).
- (١٤) (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ق: ١).
- (١٥) (وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا) (الذريات: ١).
- (١٦) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ) (الذريات: ٧).
- (١٧) (فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ) (الذريات: ٢٣).
- (١٨) (وَالطُّورِ) (الطور: ١).
- (١٩) (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ) (النجم: ١).
- (٢٠) (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) (التغابن: ٧).
- (٢١) (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) (القلم: ١).
- (٢٢) (كُلًّا وَالْقَمَرِ) (المدثر: ٣٢).
- (٢٣) (وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا) (المرسلات: ١).
- (٢٤) (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) (النازعات: ١).
- (٢٥) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ) (البروج: ١).

(٢٦) (وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ) (الطارق: ١).

(٢٧) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ) (الطارق: ١١).

(٢٨) (وَالْفَجْرِ) (الفجر: ١).

(٢٩) (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) (الشمس: ١).

(٣٠) (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل: ١).

(٣١) (وَالضُّحَى) (الضحى: ١).

(٣٢) (وَالزَّيْتُونِ) (التين: ١).

(٣٣) (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا) (العاديات: ١).

(٣٤) (وَالْعَصْرِ) (العصر: ١).

ونأخذ من هذه الآيات آيتين؛ الأولى منهما قوله تعالى^(١): (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا).

وقوله: (فلا) أى فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك^(٢)، وهنا نقول "يزعمون"، والزعم كلام متغير مخالف للأصل فى الغالب، وهذا ما يتلاءم مع التعبير بالجملة الفعلية، وقد حذف فعل القسم لكثرة استخدامه ولفهمه من السياق، "حيث يعنى به المنافقين"^(٣).

(١) ٦٥/النساء.

(٢) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣ / ١٨٣٦ .

(٣) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى، ٢ / ٧٠ .

وقوله: (فَلَا وَرَبِّكَ) أى - فوريك - و(لا) مزيدة لتأكيد النفي فى جوابه؛ أعنى قوله تعالى: (لَا يُؤْمِنُونَ)؛ لأنها تزداد فى الإثبات أيضا كقوله تعالى^(١): (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)، وهذا ما اختاره الزمخشري^(٢)، ومتابعوه^(٣) فى (لا) التى تذكر قبل القسم^(٤).

"وقد أقسم بإضافة الرب إلى كاف الخطاب تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم وهو التفات راجع إلى قوله جاؤوك"^(٥).

والآية الأخرى التى ذكر فيها وار القسم مع حذف فعلها هى قوله تعالى^(٦): (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا)، وهنا نجد استخدام أفعال المضارعة، و المضارع من ضارع أى شابه، حيث نجد هنا تشابه من جهتين؛ إحداها خروج الكافرين والمؤمنين من القبر، والأخرى تشابه الكافرين والشياطين وإلقائهما فى جهنم، وهذا التشابه يقتضى استخدام الفعل المضارع.

يقول القرطبي عن قوله تعالى: (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ): "أقسم بنفسه بعد إقامة الحجة بأنه يحشرهم من قبورهم إلى المعاد كما يحشر المؤمنين،

(١) ٧٥/الواقعة.

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

(٣) انظر: الألبارى: "البيان فى غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد، ١ / ٢٥٨ .

(٤) الألوسى: "روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان،

الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ٥ / ٧٠ .

(٥) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣ / ٢٨٤ .

(٦) ٦٨/مريم.

وقوله (الشياطين) أى ولنحشرون الشياطين قرناء لهم، قيل: يحشر كل كافر مع شيطان فى سلسلة^(١).

فلما أقام تعالى الحجة الدامغة على حقيقة البعث، أقسم على ذلك باسمه مضافاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفخيماً لشأن رسول الله ورفعاً منه، فقال: "قوربك لنبعثهم ولنحشرنهم مع الشياطين الذين أغوهم"^(٢).

* * أما بالنسبة لتاء القسم فقد علمنا أن الفعل يحذف معها وجوباً، وقد بلغ عدد الآيات التى جاء فيها حرف القسم "التاء" فى القرآن الكريم تسع آيات؛ وهى على الترتيب قوله تعالى:

(١) (قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ) (يوسف: ٧٣).

(٢) (قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) (يوسف: ٨٥).

(٣) (قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ) (يوسف: ٩١).

(٤) (قَالُوا تَاللّٰهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ) (يوسف: ٩٥).

(٥) (وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيْبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللّٰهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ) (النحل: ٥٦).

(١) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٦/ ١٧١: ٤

(٢) انظر: الزمخشري: "الكشاف" ٣/ ٣٣.

الأببارى: "البيان فى غريب إعراب القرآن تحقيق د/ ط عبد الحميد، ١٣٠/٢

(٦) (تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ وَليَهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النحل: ٦٣).

(٧) (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ) (الانبياء: ٥٧).

(٨) (تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (الشعراء: ٩٧).

(٩) (قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَتَرْدِينِ) (الصافات: ٥٦).

ونستشهد من الآيات التسع السابقة بآيتين؛ أولهما قوله تعالى^(١): (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ)؛ وهنا (تَاللَّهِ) قسم فيه معنى التعجب مما أضيف إليهم^(٢)، حيث يتعجب أخوة يوسف من هذا الكلام، حيث إنهم قد أتوا لأمر معين فإذا هم متهمون بالسرقة.

وهنا حدث تغير في حالهم وتعجب منهم، فقد روى أنهم كانوا لا ينزلون على أحد ظلما ولا يرعون زرع أحد، وأنهم جمعوا على أفواه إيلهم الأكمة لئلا تعيث فسى زروع الناس، ثم قال: (وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ) يروى أنهم ردوا البضاعة التي كانت في رحالهم، أى فمن ردما وجد فكيف يكون سارقا؟

أما الآية الأخرى لتاء القسم فهي قوله تعالى^(٣): (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)؛ والكيد هنا حدث مرتبط بزمان، فهو يدل على الحال والاستقبال؛ لذلك فقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذا اللفظ فى صيغة المضارع،

(١) ٧٣/يوسف.

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ٢/٤٩٠.

(٣) ٥٧/الأنبياء.

فإن سيدنا إبراهيم لم يكتف بالمحاجة باللسان، بل كسر أصنامهم فعل واثق بالله تعالى موطن نفسه على مقاساه المكروه في الذب عن الدين^(١)

والسواء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكبير على يده وتأتيه؛ لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره^(٢).

ومن خلال هذا المعنى نجد الجملة تتلاءم وطبيعة التعبير بالجملة الفعلية التي تدل على التغير والحيرة في الأمر ثم تبدله وانقلاب شأنه.

** أما بالنسبة لـ "لام القسم" فهي لم ترد للقسم في القرآن الكريم^(٣)، ومثلها أيضاً "من" التي لم ترد قسمية في القرآن^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أفعالاً - غير صريحة - وردت للقسم في القرآن الكريم، ويمكن حصرها في ثمانية أفعال هي: "علم، شهد، عاهد، وعد، كتب، قضى، تمت كلمة ربك، تأذن"، إلا أنها مقطوع بفعليتها؛ لذا فلا حاجة لبحثنا في ذكرها.

(١) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٤٣٢٧/٧.

والنظر: الفراء: "معاني القرآن" ٢٠٦/٢.

: الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" ٣٩٥/٣.

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ١٢٢/٣.

وانظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحیط" ٣٢١/٦، ٣٢٢.

(٣) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٥٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٥.

ثانيًا أسماء القسم في القرآن الكريم:

ونقصد بها - في الغالب - جملة القسم الاسمية في القرآن الكريم وهي قليلة حيث وردت في ثلاثة مواضع فقط^(١)، هي قوله تعالى:

(١) (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الحجر: ٧٢).

(٢) (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص: ٨٥، ٨٤).

(٣) (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (القلم: ٣٩).

والآيات الثلاث السابقة مقطوع باسميتها، إما لدخول لام الابتداء، وإما لوجود الخبر المقدم بالإضافة إلى سياق الآية الذي يبرز ثباتها وعدم تغيرها.

أما بالنسبة للآية الأولى: وهي قوله تعالى^(٢): (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)، فيقول عنها القرطبي^(٣): "قال القاضي أبو بكر بن العربي: قال المفسرون بأجمعهم: أقسم الله تعالى ها هنا بحياة محمد، صلى الله عليه وسلم، تشريفًا له، أن قومه من قريش في سكرتهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون.

(١) المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) ٧٢/الحجر.

(٣) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣٦٥٥/٦.

وانظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٤٦٢/٥.

قلت: وهكذا قال القاضى عياض: أجمع أهل التفسير فى هذا أنه قسم من الله - جل جلاله - بمدة حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - وأصله ضم العين من العمر، ولكنها فتحت لكثرة الاستعمال، ومعناه وبقائك يا محمد، وقيل: وحياتك، وهذا نهاية التعظيم وغاية البر والتشريف، قال أبو الجوزاء: ما أقسم الله بحياة أحد غير محمد - صلى الله عليه وسلم - لأنه أكرم البرية عنده.

وهناك من المفسرين من يوجه الخطاب إلى لوط - عليه السلام - وليس محمد، حيث يقول الزمخشري معلقاً على هذه الآية: "لعمرك" تدل على إرادة القول، أى قالت الملائكة للوط، عليه السلام: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ)، أى غوايتهم التى أذهبت عقولهم وتمييزهم بين الخطأ الذى هم عليه، وبين الصواب الذى تشير به عليهم من ترك البنين إلى البنات، (يَعْمَهُونَ)، يتحيرون^(١).

وهنا كان الإقسام بالجملة الاسمية، حيث تعبر عن حالة ثابتة دائمة، لا تتغير، فقد ختم على قلب المشركين وأصبحوا فى ضلال دائم لا ولن يتغير، فهم فى غواية مستمرة.

"وقال النحويون ارتفع لعمرك بالابتداء والخبر محذوف؛ المعنى: "لعمرك قسمي"، و"لعمرك ما أقسم به"، وحذف الخبر لأن فى الكلام دليلاً عليه؛ المعنى: أقسم أنهم لفى سكرتهم يعمهون"^(٢).

والخبر هنا حذف وجوباً، واللام فى "لعمرك" لام ابتداء، ويجب رفع العمر إذا اقترن بها ويجب النصب عند نزاعها^(٣).

(١) الزمخشري: "الكشاف" ٥٨٥/٢.

(٢) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، ١٨٤ / ٣.

أما الآية الثانية، وهى قوله تعالى^(١): (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)، فهى تدخل فى نطاق الجملة القسمية الاسمية على قراءة الرفع فقط، وعليها يكون الحق الأول مبتدأ وخبره محذوفاً تقديره قسمي، والثانى مبتدأ وخبره أقول^(٢).

فمن رفع (الحق) رفعه بالابتداء، أى فأنا الحق أو الحق منى، ويجوز أن يكون التقدير: هذا الحق، وقول ثالث على مذهب سيبويه والفراء؛ أن معنى فالحق لأملأن جهنم، بمعنى: فالحق أن أملأ جهنم^(٣).

وذكر عن ابن عباس أنه قال: "فأنا الحق وأقول الحق"^(٤)، وقد يكون رفعه بتأويل جوابه^(٥)، وأما الحق الثانى فنصبه بأقول، فيقرأ بالرفع على تقدير تكرير المرفوع قبله أو على إضمار مبتدأ أى قولى الحق، ويكون أقول على هذا مستأنفاً موصلاً بما بعده؛ أى أقول لأملأن، وقيل يكون أقول خبراً عنه والهاء محذوفة، أى أقوله وفيه بعد^(٦).

ومن خلال سياق الآية فإننا نرجح قراءة (فالحقُّ والحقُّ أقول) برفع الأولى ونصب الثانية، وبهذا تكون هذه الجملة اسمية للقسم، وهذا ما يتلاءم

(١) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/عبد المنعم هريدى، ٨٧٥/٢.

(٢) ٨٣، ٨٤/ص.

(٣) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم وإجماعه مع الشرط" ص ١١٩.

(٤) القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ٨ / ٥٦٧٤.

(٥) الفراء: "معاني القرآن" تحقيق ا/ محمد على النجار، ٢ / ٤١٢.

وانظر: أبا على الفارسي: "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ٤١٨/١.

(٦) الزمخشري: "الكشاف" ١٠٨/٤.

وانظر: الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، ٣٤٢/٤.

(١) المكبرى: "التبيان فى إعراب القرآن"، المكتبة التوفيقية، ٢١٣/٢.

وطبيعة المعنى؛ فكلام الله ثابت واحد حيث أقسم بالحق أن يملأ جهنم من إبليس وأعوانه، وهذا لا مرأى ولا تغير فيه، فهذا أمر حقيقي مسلم به؛ لذا كان التعبير بالجملة الاسمية أرجح لطبيعة المعنى.

أما الآية الثالثة والأخيرة، وهى قوله تعالى^(١): (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، فقد ذكر طرفاها، فالمبتدأ "أيمان" والخبر مقدم وهو "لكم" شبه جملة، وهذا الموضع مما يجوز فيه حذف الخبر فى غير القرآن لعدم صراحة المبتدأ فى القسم^(٢).

ومعنى: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ) أى عهود ومواثيق، كما يعنى: "أَمْ أَقْسَمْنَا لَكُمْ"^(٣)، وقوله: (عَلَيْنَا بِالْغَةِ) مؤكدة، وبالبالغة مؤكدة بالله تعالى^(٤)، أى أم لكم عهود على الله تعالى استوثقهم بها فى أن يدخلكم الجنة^(٥).

ومن الواضح فى ألفاظ الآية الإيحاء بالدوام والاستمرارية والدلالة على الثبوت والملازمة، وهذا ما لمسه فى استخدام "الأيمان" التى بمعنى المواثيق والعهود، يقول الزجاج^(٦): (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ) معناه مؤكدة (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، أى حلف على ما تدعون فى حكمكم.

(١) ٣٩/القلم.

(٢) على أبو القاسم عون: أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ص ١١٨ .

(٣) الزمخشري: "الكشاف" ٢ / ٥٩٣ .

(٤) الفراء: "معانى القرآن" النجار، ١٧٦/٣ .

(٥) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ١٠ / ٦٧٢٦ .

(٦) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبى، ٥ / ٢٠٩ .

لذا كان التعبير هنا بالجملة الاسمية التى يتلاءم قوله (إلى يوم القيامة)؛
فـ (إلى) هنا حرف غاية؛ لذا أقسم بالقسم الاسمى الذى يتلاءم مع هذا المعنى
وهو الاستمرارية.

ومن الآيات الثلاث السابقة وقفنا على أن هناك أسماء تستخدم للقسم وفى
الأغلب هى مبتدأ لخبر محذوف أو مبتدأ لخبر مقدم؛ لذا قطع باسميتها وإن
كانت هناك بعض المواضع - وإن لم تذكر فى الآيات القرآنية - نجدها تحتل
النصب على تقدير فعل محذوف.

والأسماء التى وردت هنا هى "عمر"، و"يمين الله" التى جاءت بصيغة
الجمع (أيمان) والحق.

وكما أن للأفعال ألفاظاً غير صريحة للقسم، فكذا الحال هنا نجد أسماء
غير صريحة للقسم ويمكن حصرها فى القرآن فى أربعة أسماء هى^(١)：
"الميثاق الموثق - الآلية - لاجرم"، وهذه الأسماء توحى بالقسم، وتعرب حسب
الجملة الواقعة فيها فهى مقطوع باسميتها؛ لذا لا داعى للتطرق إلى بحثها.

ونسنبط من الآيات السابقة دلالتها على الثبوت والدوام وعدم التغير أو
التقلب أو التذبذب مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية؛ لذا كانت هناك ألفاظ
اسمية تدل على هذا المعنى.

وهذا ما نجده يختلف عما كنا نراه فى الجملة الفعلية، فعندما كنا نقدر
فعلاً محذوفاً كانت الجملة تتسم بالتغير والتجدد والتقلب؛ لأنها كانت مرتبطة

(١) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" من ٣٠ إلى ١٥٧، حيث ذكر الأسماء غير
الصريحة فى القسم بصفة عامة، واستخرجت منها هذا الحصر فى القرآن الكريم.

بحدث محدد بفترة زمنية مما ينشأ عنه التغيير والتقلب، ومن هنا كانت الجملة
الفعلية دلالة مغايرة للجملة الاسمية.

** تطبيقات من صحيح البخارى:

مما لا شك فيه أن أساليب القسم فى أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - كثيرة، حيث إنها مؤكدات لكلامه، وعندما نجرى حصرًا للقسم الاسمى الذى يحتمل أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف وتكون الجملة اسمية.

أو قد يكون مفعولاً به لفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، فنجد لفظ "الله" أو "قوا الله" قد ورد كثيرًا حيث قد بلغ إحصائه ثلاثمائة وأربعة وثمانين حديثًا؛ منها أحاديث مكررة، والذى نستطيع ذكره هو الألفاظ الأخرى، حيث وردت أسماء أخرى للدلالة على القسم؛ وهى: "أيم الله"، و"لعمر الله"، و"رب الكعبة"، و"عليكما عهد الله وميثاقه"، و"وعزتك"، و"لا هاهه".

أما لفظ "أيم الله" فقد ورد فى عشرة أحاديث؛ منها أربعة مكررة، أى وردت فى أربعة عشر موضوعًا، ونذكر موضع الشاهد فقط فى هذه الأحاديث؛ وهى:

(١) فى كتاب الهبة^(١)، وكرر فى كتاب النفقة^(٢): ".. وأيم الله مامن الثلاثين ومائة إلا قد حزله حزة من سواد بطنها ..".

(٢) فى باب "إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال وأرضون فهم لهم"^(٣): ".. وأيم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم".

(١) ابن حجر المصلى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" ٥ / ٣٣٠ .

(٢) المرجع السابق، ٩ / ٥٢٧ .

(٣) المرجع السابق، ٦ / ١٧٥ .

(٣) الحديث رقم: "٣١١٠" (١): .. وأيم الله لنن أعطينيه لا يخلص إليهم أبدحتى تبلغ نفسى ..".

(٤) الحديث رقم: "٣٤٧٥" (٢)، وكرر فى الحديث رقم: "٦٧٨٨" (٣)، وهو: .. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها".

(٥) الحديث رقم: "٣٦٣٤" (٤): .. أيم الله ما حسبتة إلا إياه ..".

(٦) الحديث رقم: "٣٦٨٥" (٥): .. وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك ..".

(٧) الحديث رقم: "٣٧٣٠" (٦)، وكرر فى الحديث رقم: "٦٦٢٧" (٧)، وكرر فى الحديث رقم: "٧١٨٧" (٨)، وهو: .. وأيم الله إن كان لخليقا للإمارة ..".

(٨) الحديث رقم: "٤٢٣٠" (٩): .. وأيم الله لا أطمع طعاما ولا أشرب شرابا ..".

(٩) الحديث رقم: "٤٥٥٣" (١٠): .. وأيم الله لولا أن يؤثرو ..".

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢١٢ .

(٢) المرجع السابق، ٦ / ٥١٣ .

(٣) المرجع السابق، ١٢ / ٨٧ .

(٤) المرجع السابق، ٦ / ٦٢٩ .

(٥) المرجع السابق، ٧ / ٤١ .

(٦) المرجع السابق، ٧ / ٨٦ .

(٧) المرجع السابق، ١١ / ٥٢١ .

(٨) المرجع السابق، ١٣ / ١٧٩ .

(٩) المرجع السابق، ٧ / ٤٨٥ .

(١٠) المرجع السابق، ٨ / ٢١٤ .

(١٠) الحديث رقم: "٧٤١٨" (١): .. وأيم الله لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم".

أما "لعمرك الله" (٢) فقد ذكرت في ثلاثة أحاديث، وكررت مرتين، لكنها في جميع الأحاديث مبتدأ قطع باسميتها لدخول لام الابتداء عليها؛ لذا فلن نذكرها.

أما "رب" فقد ذكر في حديث واحد رقم: "٢٣٢٣" (٣): .. إى ورب هذا المسجد".

"رب الكعبة" ذكر مرتين: الأول حديث رقم: "٤٠٩٢" (٤): .. فزت ورب الكعبة"، والآخر حديث رقم: "٦٦٣٨" (٥)، حديث ذكر مرتين: .. هم الأخسرون ورب الكعبة، هم الأخسرون ورب الكعبة ..".

أما "عهد الله وميثاقه" فقد ذكر في حديث واحد رقم: "٥٣٥٨" (٦): .. على أن عليكم عهد الله وميثاقه لتعملن فيها ..".

أما لفظ "وعزتك" فقد ذكر مرتين في حديث واحد، وقد كرر هذا الحديث مرتين الحديث؛ رقم: "٦٤٣١" (٧)، والحديث رقم: "٧٤٣٧" (٨): .. لا وعزتك لا أسألك غيره .. لا وعزتك لا أسألك غيره ..".

(١) المرجع السابق، ١٣ / ٤٠٣ .

(٢) المرجع السابق، ٥ / ٢٧١ ، ٧ / ٤٣٣ ، ٨ / ٤٥٤ ، ١١ / ٥٤٧ .

(٣) المرجع السابق، ٥ / ٥ .

(٤) المرجع السابق، ٧ / ٣٨٦ .

(٥) المرجع السابق، ١١ / ٥٢٤ .

(٦) المرجع السابق، ٩ / ٥٠٢ .

(٧) المرجع السابق، ١١ / ٤٤٥ .

(٨) المرجع السابق، ١٣ / ٤٢٠ .

وقد استخدم حرف التعويض "ها" فى: "لا هالله" فى حديث واحد كرر مرتين؛ الأول رقم: "٣١٤٢"^(١)، والآخر رقم: "٤٣٢٠"^(٢)، وهو: "فقال أبوبكر: لا هالله ..".

ونلاحظ فى الألفاظ السابقة - ماعدا "لعمري" - تحتل الاسمية والفعلية على أساس تقدير المحذوف، فلو كان المحذوف "قسمي" كانت الجملة اسمية تدل على الثبوت، ولو كان المحذوف "أقسم" أو "أحلف" كانت الجملة فعلية.

والغالب فيما سبق رجحان الاسمية حيث إن القسم صادر - فى الأغلب - من رسول الله - صلى الله عليه وسلم وعليه - فهو يتسم بالثبوت والاستقرار، فهو غير قابل للتغير أو التبديل مما يتلاءم مع طبيعته الجملة الاسمية.

وربما كان استخدام "عهد الله" فى حديث: "عليكما عهد الله وميثاقه لنعملن فيها.." ^(٣) يترجح فيه الفعلية عن الاسمية؛ حيث إن القسم هنا على فعل سوف يحدث فى زمن مستقبل ولم يكن معهوداً من قبل، فحدث هنا تغير وتقلب فى الحال؛ لذا جاءت "عهد الله وميثاقه" بالنصب على أنهما مفعولان.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أحاديث وردت بصيغة "أشهد" لكنها قطع بفعليتها؛ لذا لاداعى لذكرها.

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ٨ / ٣٥ .

(٣) المرجع السابق، ٩ / ٥٠٢ .

الفصل الثالث

"من الأساليب النحوية"

(من أسلوب الشرط)

"إذا" و "إن"

•• الحديث عن "إذا":

"إذا" لفظ مشترك^(١)، يكون اسمًا - كما سنرى - وحرَفًا - إن كانت فجائية - فإذا كانت اسمًا فلها أربعة أقسام، يهمننا الأول منها، وهو: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: "إذا جاء زيد فقم إليه"، وكثر مجيء الماضى بعدها مرادًا به الاستقبال .

ومذهب سيبويه أن "إذا" لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر^(٢)؛ فالظاهر نحو^(٣): (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)، والمقدر نحو^(٤): (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)، ولا يجيز غير ذلك.

هذا هو المشهور فى النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الإبتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلًا^(٥).

وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" قال ابن مالك^(٦): وبقوله أقول لأن

(١٢١) المرادى: "الجنى الدانى" تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٣٦٧ .

(٢) سيبويه: "الكتاب" هارون ١٠٦/١ .

وانظر: د/ عبده الراجحي: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٦٩ .

(٣) ١/النصر .

(٤) ١/الإنشقاق .

(٥) المرادى: "الجنى الدانى فى حروف المعانى" د/ قباوة ، أ/ نديم، ص ٣٦٨ .

(٦) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون، ٢١٣/٢ .

طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن"، ومن ذلك قول الشاعر:
إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

وأول بعضهم البيت على أن التقدير: "استقرت تحته حنظلية"؛ فحنظلية فاعل، وباهلى مرفوع بفعل يفسره العامل فى "تحته".

ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:
فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد فى لجة الماء غامر
فأول "إذا أن" الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل.

ومذهب الجمهور أن "إذا" مضافة للجملة التى بعدها والعامل فيها الجواب، وذهب بعض النحريين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هى معمولة للفعل الذى بعدها لا لفعل الجواب.

. ويفسر أبو حيان مذهب الجمهور^(١)، والجواب أن الجمهور إنما يقولون:
إن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ
"إذا" الفجائية، و"إن"، ونحوهما، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب^(٢).

أما الأقسام الثلاثة الأخرى لـ "إذا" إذا كانت اسمًا فهى باختصار^(٣): (١)
(أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط.

(١) انظر: أبا حيان الأندلسي: "إرشاد الضرب" د/ مصطفى النماس، ٢٣٨/٢ .

(٢) المرادى: "الجنى الدانى" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

وانظر: د/ مصطفى إبراهيم : "الأسس اللغوية لدراسة النص القرآنى" (د.ط) (د.ت) ٩٨ .

(٣) النظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٢/٢ .

: المرادى: "الجنى الدانى" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع "إذ".

(٣) أن تخرج عن الظرفية فتكون اسماً مجرورة بـ "حتى".

لكن هذه الأقسام ليست مجالاً للبحث هنا، وتجدر الإشارة إلى "إذا الفجائية" التي تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء (أول الكلام)^(١)، ومعناها الحال لا الاستقبال^(٢).

إلا أن هناك من يدخلها على الجملة الفعلية أيضاً المقرونة بقد؛ لأن "قد" تقرب زمن الفعل من الحال، نحو: "اشتدت الرياح فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ"، "يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر"، كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها كلام تقع عليه المفاجأة.

إلا أن سيبويه يجزم بأن إذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها، وهذا ما لمسنه من خلال المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي، والتي سميت بـ "المسألة الزنبورية"^(٣).

والمفاجأة معناها حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية^(٤)، تقول: "خرجت فإذا الأسد بالباب"؛ فمعناه حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو في مكان خروجك^(٥)، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في خروجك؛ لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان، وكلما كان

(١) د/ شرف الدين على الراجحي: شبه الجملة في النحو العربي والقرآن الكريم عالم الفكر، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص ٣٤.

(٢) ابن هشام: "معنى اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١٠٢/١.

(٣) انظر: الأتباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٧٠٢/٢ وما بعدها.

(٤) انظر: ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإستراباذي، ١١٢/٢.

(٥) السيوطي: "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، ص ٢٢٦.

ألصق كانت المفاجأة فيه أقوى^(١).

ونقف هنا على أن إذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية في الأغلب وقد تدخل على الفعلية، وليس هذا محل خلاف، وإنما الخلاف يدور حول إذا الشرطية التي ذكر النحاة أنه لا بد وأن يليها فعل، فإن يليها اسم فما إعراب هذا الاسم؟.

نجد معظم النحويين يعربون هذا الاسم مرفوعاً على تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال^(٢).

وهناك من يثور على هذه القاعدة التي تقتضي وجوب إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط؛ حيث يذكر الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أنه يجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً، والاسمية قليلاً^(٣).

ويذكر الآيات التي وردت في القرآن الكريم بهذه الصورة، والتي ذكر النحاة أنها فعلية على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، مع العلم أننا باستطاعتنا أن نذكر أنها اسمية من مبتدأ وخبر.

وهذه الآيات هي قوله تعالى:

- (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ) (المرسلات: ٨).
- (وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ) (المرسلات: ٩).

(١) السيوطي: "الإيمان في علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤٨/٢.

(٢) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩٦/٤، والنظر: السيوطي: "معجم الهوامع" ٢٠٧/١.

(٣) د/ أحمد مكي الأنصاري: "نظرية النحو القرآني" دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ص ١١٤.

- (وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ) (المرسلات: ١٠).
- (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ) (المرسلات: ١١).
- (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (التكوير: ١).
- (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) (التكوير: ٢).
- (وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ) (التكوير: ٣).
- (وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ) (التكوير: ٤).
- (وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ) (التكوير: ٥).
- (وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ) (التكوير: ٦).
- (وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) (التكوير: ٧).
- (وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ) (التكوير: ٨).
- (وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ) (التكوير: ١٠).
- (وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ) (التكوير: ١١).
- (وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ) (التكوير: ١٢).
- (وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ) (التكوير: ١٣).
- (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (الانفطار: ١).
- (وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ) (الانفطار: ٢).
- (وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ) (الانفطار: ٣).

- (وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) (الانفطار: ٤).
- (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق: ١).
- (وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) (الانشقاق: ٣).

والآيات السابقة^(١)، محل الخلاف؛ فهل الاسم الواقع بعد إذا مرفوع بتقدير فعل محذوف كما ذكر معظم النحاة، أو هو مبتدأ وما بعده خبر، كما ذكر الأخفش^(٢)، وأيده - هنا - الدكتور/ أحمد الأنصاري.

ونذكر الناحية الدلالية هنا إذا كانت هذه الجملة محتمة للاسمية والفعلية؛ ونأخذ على سبيل المثال قول الله تعالى^(٣): (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ).

الإعراب الفطرى الذى يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو أن تعرب كلمة (السما) مبتدأ وخبره جملة (انشقت)، وكذلك الحال فى الآية الأخرى، فالأرض مبتدأ والجملة التى بعده وهى جملة (مدت) خبر له، وبهذا الإعراب قال الأخفش والفراء والكوفيون.

غير أن جمهور النحويين رفضوا هذا الإعراب الفطرى السليم وتأولوا الآيات تأويلاً يخرجها عن سلامتها، فقالوا: التقدير: "إذا انشقت السماء انشقت"، و"إذا مدت الأرض مدت"، وأعربوا (السما) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: "انشقت"، وأعربوا (الأرض) نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: "مدت"^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) انظر: السيوطى: "معجم الهوامع" ٢٠٧/١ .

(٣) الآيات ١٠ ، ٢ ، ٣ من سورة "الانشقاق".

(٤) د/ أحمد الضانى: "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية فى الجملة النحوية" ١٩٩٦م (د.ط) ص ١٣٢ .

والأرجح هنا كون الجملة الاسمية - فى هذه الآية - حيث إن الأصل فى استعمال "إذا" أن تدخل على المتيقن وقوعه^(١).

ففى الآية يقرر الله انشقاق السماء وهى حالة لا بد منها، فكان التعبير بالاسمية هنا أولى، فالأصل فى الجملة الاسمية - كما هو مقرر ومقطوع به - أنها تدل - فى الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل)، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.

أما إن كانت غير محضة (وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعلية) مثل الآية التى نحن بصددھا، فإنھا تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الإستمرار التجددى^(٢).

وعندما نقدر فعلاً محذوفاً فسوف يسير المعنى، لكن بدرجة أقل قوة فى التعبير؛ حيث يكون هنا ثقل وتغير، وهو لا يتعارض مع المعنى، لكن هذه الحالة بالذات تريد التعبير بالقطع؛ لذا كانت الاسمية أولى هنا لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة^(٣).

وتجدر الإشارة إلى عامل إذا حيث يكون له دور كبير فى هذا الخلاف، فعندما نقول: "إذا قام زيد فأنا أكرمه" فالخلاف هنا يرجع إلى عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متم لها؛ لأنه مضاف إليه، وإن قلنا العامل فى إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة، فصدر

(١) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول، ١٧٣/١.

(٢) ١/ عباس حسن: "النحو الوافى" ١٤٥/٢.

(٣) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإستراباذى، ١٠٨/٢.

الكلام جملة فعلية قدم ظرفها^(١).

(١) ابن هشام: "معنى اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٤٣٤/٢.
وانظر: "حاشية السموقي"، ٣٦/٢.

**** الحديث عن "إن" الشرطية:**

وهو حديث يختلف كثيرا عن "إذا"؛ حيث إن كل هذا يرجع لاختلاف السنحة في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط سواء أكانت أداة الشرط هي "إن" الشرطية أو "إذا" الشرطية أو غيرهما من أدوات الشرط.

فالحكم في هذه المسألة بالذات لا يكاد يختلف بين أداة شرط وأخرى، فقال جمهور البصريين: إن عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط هو الفعل المحذوف المقدر قبله، وحينئذ يعرب الاسم المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل لذلك الفعل المحذوف، وقد فسر الفعل المذكور بعده، وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية المذكورة لا محل لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية.

وذهب الكوفيون إلى أن عامل العامل في الاسم المرفوع هو الفعل المذكور، وذلك على جواز تقديم الفاعل عندهم على الفعل في مثل هذه الصورة، وتقديم نائب الفاعل على فعله إذا كان الفعل مبنياً للمجهول^(١).

لكن الأصل في استعمال "إن" أن تدخل على المشكوك فيه^(٢)، فقد كانت "إذا" كما لاحظنا تدخل على ما يتيقن أرجح بخلاف إن^(٣)؛ وعليه فهل "إن" يصح أن نقول ما بعدها جملة إسمية؟

نعم ما بعدها يحتمل الوجهين، لكن الدلالة هنا تقتضي ترجيح الفعلية، بخلاف إذا؛ لأنه لا بد أن القاعدة النحوية تخدم المعنى، ويتضح لنا هذا من

(١) د/ أحمد الضاني: "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية في الجملة الفعلية" ص ١٣٢، ١٣٣.

وانظر: الأتباري: "الاتصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٦١٥/٢.

(٢) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول، ١٧٣/١.

(٣) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٢١٠/٢.

خلال هذا المثال: "إن عاقل ينصحك ينفعك"، لو أعربنا الاسم السابق "عاقل" مبتدأً لكانت الجملة الفعلية بعده وهي: "ينصحك" في محل رفع خبره، ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط وهي تفيد - دائماً - التعليق (توقف حصول شيء أو عدم حصوله على أمر آخر، فيكون الثاني - في الأغلب - مترتباً على الأول وجوداً وعدمًا) قد دخلت على جملة اسمية.

مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت في أكثر الصور، وهو من أضرار التعليق؛ وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ومدلول المبتدأ مع خبره، وهو تعارض واقعي لا خيالي إذ مرره الإستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ولا سيما النواحي المتعلقة بالمعنى، وإلا اضطربت المعاني وتناقضت ولم تؤدي اللغة مهمتها - بخلاف الجملة الفعلية فإنها تقبل التعليق ولا تعارضه^(١).

لذا فالأفضل هنا ترجيح الفعلية، أما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالإبتداء فضعيف^(٢)؛ وذلك لأن حرف الشرط تفيد الفعل ونختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدَّ له منه بطل تقدير الابتداء^(٣).

وهكذا معظم أدوات الشرط، فأينما مثلاً في قوله تعالى^(٤): (فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ).

من الناحية من يعلق الجملة - الأولى - بالفعل بعدها ولا يجعلها مضافة

(١) / عباس حسن: النحو الوافي ١٤٥/٢، ١٤٦.

(٢) في الأصل "تفاسد".

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف محيي الدين عبد الحميد، ٦٢٠/٢.

(٤) ١١٥/البقرة.

إلى جملته، فتكون الجملة الأولى فعلية، ومنهم من يعلقها بالخبر المحذوف لـ (وجه الله) فتكون الجملة الأولى اسمية، والتقدير: "وجه الله كائن أينما تولوا"^(١)؛ من هنا نقف على أنَّ العامل وتقديره يترتب عليه إحتمالية هذه الجملة للاسمية والفعلية، مع ترجيح إحداها بحسب المعنى كما رأينا.

**** تطبيقات من صحيح البخارى:**

عندما نبحث فى صحيح البخارى نجد "إذا" قد تلاها اسم مرفوع فى اثنى عشر حديثاً نذكر - كالعادة - موضع الشاهد فيها على الترتيب:

(١) " .. فإذا سعد يغزو جرحه دمًا، فمات فيها"^(٢).

(٢) " .. فإذا أبو بكر يوم الناس .."^(٣).

(٣) " .. فغذا ضبابة غشيت .."^(٤).

(٤) " .. فإذا صخرة أتيتها .."^(٥).

(٥) " .. فإذا إنسان يحرك الباب .."^(٦).

(٦) " .. فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب القصر .."^(٧).

(٧) " .. فإذا شيخ قد جاء حتى جلس .."^(٨).

(١) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص ٢٢ .

(٢) ابن حجر العسقلانى: فتح البارى شرح صحيح البخارى ٥٥٦/١ .

(٣) المرجع السابق، ١٦٦/٢ .

(٤) المرجع السابق، ٦٢٢/٦ .

(٥) المرجع السابق، ٨/٧ .

(٦) المرجع السابق، ٢١/٧ .

(٧) المرجع السابق، ٤٠/٧ .

٨) " .. فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوننا ، فجنّاه ..(٢) .

٩) " .. إذا رسولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيني ..(٣) .

١٠) " .. إذا رجل يملك في سرقة حرير ... (٤) .

١١) " .. إذا الغلام يدعوني ..(٥) .

١٢) " .. فإذا امرأة من السبي تحلب ..(٦) .

والملاحظ فيما سبق أن "إذا" تلاها اسم مرفوع، والشائع أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهنا الجملة فعلية، وهذا هو الأرجح - من ناحية المعنى - فالأحاديث السابقة تدل - في الغالب - على أحداث طارئة حدثت في زمن محدد إلا أنه يجوز أيضا أن تكون الجملة اسمية؛ فالمرفوع مبتدأ وما بعده خبر له.

(١) المرجع السابق، ٩٠/٧ .

(٢) المرجع السابق، ٤٢٦/٧ .

(٣) المرجع السابق، ١١٥/٨ .

(٤) المرجع السابق، ١٢٠/٩ .

(٥) المرجع السابق، ٢٧٩/٩ .

(٦) المرجع السابق، ٤٢٦/١٠ .

**** من أسلوب الإستفهام "الهمزة، ماذا، كيف":**

قبل أن نتحدث عن هذا المبحث يجب أن نشير إلى ملاحظة جديرة بالذكر، وهى أن هذه الأساليب ليست قواعد قياسية أى أنها ليست ملازمة لاحتمالية الإسمية والفعلية فى الجملة الداخلة عليها بل هى جمل مسموعة أحياناً وجمل يوحى فيها المعنى أو السياق - وهو الغالب - أن تحتمل الوجهين كما سنرى.

*** الحديث عن الهمزة:**

يقول الله تعالى^(١): (أَبَشِّرْ يَهُودُونَ) الأرجح تقدير (بشر) "فاعلاً لـ (يهدى) محذوفاً، والجملة فعلية؛ لأن الأصل فى الإستفهام أن يدخل على الأفعال^(٢)، ويجوز تقديره مبتدأ وتصبح الجملة اسمية.

إلا أن ترجيح الفعلية هو الغالب، حيث إن البداية تكون تغير فى حال المرء من الضلال إلى الرشد، وهنا تغير وتبدل مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعلية.

وكذا فى قول الله تعالى^(٣): (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَ)، إلا أن تقدير الاسمية أرجح هنا عن الآية السابقة لمعادلتها الاسمية فى^(٤): (أَمْ نَخْنُ الْخَالِقُونَ)؛ حيث إن صفة الخلق لازمة بالخالق سبحانه وتعالى، فهى من الصفات والأسماء الملازمة له، والواقفة عليه؛ لذا فالأرجح اسميتها.

(١) ٦/التغابن.

(٢) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب، ٣٧/٢، ٣٨.

(٣) ٥٩/الواقعة.

(٤) ٥٩/الواقعة.

أما قولنا: فقلت: أهى سرت أم عادنى حُلُم؟^(١)، فالأرجح هنا أن تكون فعلية لمعادلتها الفعلية، وهى: "أم عادنى حلم"^(٢)؛ فطبيعة اللغة أن تميل للمشاكلة أولاً، وطبيعة المعنى هنا توحى بالتبدل والتغير، مما رجح الفعلية عن الاسمية، وإن جاز الاحتمالان.

• الحديث عن "ماذا":

عندما نقول^(٣): "ماذا صنعت" فإنه يحتمل معنيين؛ أحدهما: ما الذى صنعتَه ؟ وتكون الجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدوها عند سيبويه^(٤)، والآخر: أى شئ صنعت ؟ وتكون فعلية قدم مفعولها.

فإن قلت: "ماذا صنعتَه" فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثانى تحتمل الاسمية بأن تقدر "ماذا" مبتدأ و "صنعتَه" الخبر ، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد الإستفهام؛ لأن الإستفهام له الصدر.

ومن خلال المثال السابق يمكننا أن نقول: إنَّ الخلاف يرد بين النحاة حول ما إذا كانت كل من "ماذا"، و "من ذا" المستعملتين فى الإستفهام كلمة واحدة؛ أى بسيطة، أو مركبة من كلمتين هما "ما" الإستفهامية و "ذا" الموصولة، أو اسم الإشارة و "من" الإستفهامية و "ذا" الموصولة.

وينبنى على هذا الخلاف إختلاف فى الإعراب^(٥)، وبالتالى المعنى من

(١) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محبى الدين عبد الحميد، ٤٣٥/٢ ، ٤٣٦ .

(٢) كمال بسيونى: "الجمال النحوية" ص ٢٧ .

(٣) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محبى الدين عبد الحميد، ٤٣٥/٢ .

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٤١٧/٢ .

(٥) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ١٠٨ .

حيث درجة قوته، يقول سيبويه عن تركيب "ماذا"^(١): "وليس يكون كالذى. إلا مع ما ومن فى الإستفهام، فيكون "ذا" بمنزلة الذى، ويكون "ما" حرف الإستفهام، وإجرائهم إياه مع "ما" بمنزلة اسم واحد".

وقد أورد ابن هشام لـ "ماذا" ستة أوجه فى الإستعمال^(٢)؛ نذكر أشهرها وأقواها، ويتمثل فى ثلاثة أوجه^(٣):

أولهما: أن تكون "ما" اسم إستفهام و"ذا" اسم إشارة، نحو: "ماذا التوانى؟

الثانى: أن تكون "ما" اسم استفهام و"ذا" اسماً موصولاً، كقول لبيد:
"ألا تسألان المرء ماذا يحاول؟؛ أى ما الذى يحاول؟

الثالث: أن تكون "ماذا" كلها كلمة واحدة وهى اسم استفهام، كما فى قولنا:
"لماذا جئت؟".

ويمكن الترجيح بين الإحتمالات السابقة صدد أنماط الجمل المختلفة
إعتماداً على الأحكام التركيبية النحوية، ففى قوله تعالى^(٤): (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)، بقراءة (العفو) بالنصب وهى القراءة الفاشية وقراءة غير أبى عمرو من السبعة يترجح إعتبار (ماذا) كلمة واحدة تعرب مفعولاً به مقدماً فى محل نصب.

والترجيح مبنى على أن إجابة الجملة الاسمية تكون بجملة اسمية، وإجابة الجملة الفعلية تكون بجملة فعلية، وعند مجيء (العفو) منصوبة فى الجواب؛

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ٤١٦/٢ .

(٢) انظر: ابن هشام: "معنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد ٣٣٠/١ .

(٣) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ١٠٨ .

(٤) ٢١٩/البقرة.

يعنى أن جملة الجواب فعلية حذف فعلها لتقدمه فى السؤال، فيترجح كون جملة السؤال فعلية، ومن ثم تكون "ماذا" اسم إستفهاماً يعرب مفعولاً به مقدماً.

وفى قراءة أبى عمرو برفع (العفو) يتعين أن جملة الجواب اسمية، والمبتدأ محذوف والتقدير: الذى ينفقونه العفو، ومن ثم يترجح إعتبار جملة السؤال اسمية، واعتبار (ما) اسم إستفهام يعرب مبتدأ، و(ذا) اسماً موصولاً يعرب خبراً، والجملة الواقعة بعده تعرب صلة والعائد محذوف، ويبقى الإحتمالان الثانى والثالث واردين بلا ترجيح فى جمل السؤال التى تدخل فيها "ماذا" على فعل، حيث لا تذكر جملة الجواب، كما فى قولنا: "ماذا فعلت؟" و"ماذا صنعت؟"^(١).

كما اختلفوا أيضاً فى نحو قوله تعالى^(٢): (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)، فجعلوا (ماذا) اسم إستفهام فى محل نصب مفعولاً به مقدماً، والجملة فعلية، وأجازوا أن يكون "ماذا" مؤلفاً من "ما" الإستفهامية، وهى فى محل رفع مبتدأ، و"ذا" الموصولة وهى فى محل رفع خبر، وثمة جملتان أولاهما "ماذا" وهى اسمية، والثانية (أنزل ربكم) وهى فعلية^(٣)، ومثلها فى ذلك أيضاً قوله تعالى^(٤): (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)

* الحديث عن "كيف":

(١) انظر: الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" ٢٩٣/١، إبراهيم الصفاقسى: "المجيد فى إعراب القرآن المجيد" تحقيق: موسى محمد زين، ص ١٧٣.

(٢) ٢٤/النحل.

(٣) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشياء الجمل" ص ٢٢.

(٤) ٣٠/النحل.

• الحديث عن "كيف":

فى قولنا: "كيف أنت وموسى" يقول ابن هشام عن "كيف"^(١): "إنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية".

وعندما نأتى لـ "كيف" فى القرآن الكريم فإننا نجد إحدى وعشرين آية تحتمل الاسمية والفعلية؛ والآيات على الترتيب^(٢):

- (١) (فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ) (آل عمران: ١٣٧).
- (٢) (ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ) (الأنعام: ١١).
- (٣) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ) (الأعراف: ٨٤).
- (٤) (وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف: ٨٦).
- (٥) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف: ١٠٣).
- (٦) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) (يونس: ٣٩).
- (٧) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ) (يونس: ٧٣).
- (٨) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (يوسف: ١٠٩).
- (٩) (فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ) (النحل: ٣٦).

(١) ابن هشام: "معنى اللبيب" محبى الدين عبد الحميد ٤٣٧/٢ .

(٢) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٤١٥/٢ .

- (١٠) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (النمل: ١٤).
- (١١) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ) (النمل: ٥١).
- (١٢) (فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ) (النمل: ٦٩).
- (١٣) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) (القصص: ٤٠).
- (١٤) (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (الروم: ٩).
- (١٥) (فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) (الروم: ٤٢).
- (١٦) (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (فاطر: ٤٤).
- (١٧) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ) (الصافات: ٧٣).
- (١٨) (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ) (غافر: ٢١).
- (١٩) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (غافر: ٨٢).
- (٢٠) (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ) (الزخرف: ٢٥).

وفى الآيات السابقة تحتمل "كيف" أن تكون فى موضع نصب حالاً، على جعل "كان" تامة، وتحتمل أن تكون فى موضع نصب خبراً لـ "كان" على جعلها ناقصة، وتحتمل أن تكون فى موضع رفع خبراً للمبتدأ على جعل "كان" زائدة، وبالتالي نجد الآية تحتمل الوجهين.

وهذان الوجهان يسايران المعنى - بلا شك - ولا يكون هناك خلل،
إلا أنه إن كانت "كيف" فى موضع رفع خبر للمبتدأ كانت هنا جملة اسمية تتسم
بالثبوت والإستمرارية.

أما إن كانت "كيف" فى موضع نصب حال، فهنا جملة فعلية تتسم بالتغير
والتجدد والتقلب، وإن كان الأرجح فى الآيات السابقة الفعلية، حيث إن "كيف"
تأتى للسؤال عن الحال ودوام الحال من الحال، فالحال دائماً متغير متقلب.

وهذا ما نلمسه فى الآيات السابقة عن عاقبة المكذبين والمجرمين
والمفسرين والظالمين ... الخ، الذين كانوا يتسمون بالترفية والإسراف والجحود
فى الدنيا، فبدل الله حالهم فى الآخرة بالعذاب والعقاب الشديد.

ومن خلال هذا التبدل والتغير كان التعبير بالجملة الفعلية أرجح منه
بالتعبير بالجملة الاسمية، وإن احتملت الآية الوجهين.

* الإشتغال:

إن الإشتغال من الموضوعات التى تمثل أشكالاً فى التقعيد النحوى،
والذى يخلط الجملة التى يحل فيها بين حدود الاسمية والفعلية^(١)؛ إذن فقضية
الإشتغال مشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية؛ لما يلى:

(١) كثير من مسائل هذه القضية يرجع إلى باب المبتدأ أو الخبر على جد
قول ابن عصفور^(٢)، وإعراب المشغول عنه يشترك بين المبتدأ أو المفعول به،
وكلّ منهما يخص جملة بعينها.

(٢) جملة الإشتغال الاسمية فى مبنائها، ويمكن أن تكون فعلية فى معناها،
وبالتالى فى إعرابها^(٣).

أما ماهية الإشتغال فهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل فى
ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلطه على الاسم
الأول لنصبه^(٤).

وعليه فإن أركان الإشتغال ثلاثة: مشغول عنه (وهو الاسم المتقدم)،
ومشغول (وهو الفعل المتأخر)، ومشغول به (وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل
بنفسه أو بالواسطة)^(٥).

(١) د/ أحمد كشك، واخران: من التحليل النحوى للكلمة والكلام ٧٠/٢

(٢) د/ على فاخر: شرح المقرب ٧٥٧/٢ .

(٣) د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ٣٨٩

(٤) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى تحقيق/ محمد محبى الدين عبد الحميد،
دار الأكرسى. (د.ت)

ص ٢٦٧، وانظر: الشيخ خالد الأزهرى شرح التصريح ٢٩٦/١ .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محبى الدين عبد الحميد ٢٨/٢

وتجدر الإشارة إلى أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات:
فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة
يستوى الوجهان^(١).

وتهمنا الحالة الأخيرة من الحالات الخمس؛ وهي إستواء رفع الاسم
المتقدم ونصبه، حيث إنَّ الفعل المشغول يكون عاملاً في الضمير أو ما نسب
إليه النصب، وتكون هذه حينئذ قضية إشتغال، ويعرب الاسم المتقدم على
وجهين^(٢):

الوجه الأول: تقدر الجملة اسمية، المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم، والخبر
هو الجملة الفعلية التي تليه، وهذا الرأي راجح؛ حيث تقدم الاسم لأنه معلوم،
وأخبر عنه بالجملة الفعلية لأن معناها مجهول.

الوجه الآخر: تقدر الجملة فعلية، فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل
يقدر تبعاً للمعنى، وهذا الرأي مرجوح لحاجتنا إلى التقدير والتأويل والبحث عن
فعل ملائم للمعنى^(٣)، ورأى الجمهور من النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة
للمحذوفة فلا محل لها إعرابياً^(٤).

وفى إستواء النصب والرفع، يقول سيبويه: "هذا باب يحمل فيه الاسم على
اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل؛ أى ذلك
فعلت جاز.

(١) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى" محبى الدين عبد الحميد ص ٢٦٨ .

(٢) انظر أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ١٢٩/٢، د/ محمد عيد "النحو المصفى" ص ٦٩٤ .

(٣) د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ٣٩٣ .

(٤) المبرد: "المقتضب" عضيمة ٧٦/٢

فإن حملته على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلة إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت: "زيد لقيته"، وإن حملته على الذى بنى على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله، وذلك قولك: "عمرو لقيته وزيد كلمته" إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: "عمرو لقيته وزيداً كلمته".

ومثل ذلك قولك: "زيد لقيتُ أباه وعمراً مررت به" إن حملته على الأب وإن حملته على الأول رفعت.

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول: "زيد لقيتُ أباه وعمراً" إن أردت أنك لقيت عمراً والأب، وإن زعمت أنك لقيت أباً عمرو ولم تلقه رفعت، ومثل ذلك: "زيد لقيته وعمرو" إن شئت رفعت، وإن شئت قلت: "زيد لقيته وعمراً" وتقول أيضاً: "زيد ألقاه وعمراً وعمرو"، فهذا يقوى أنك بالخيار فى الوجهين^(١).

وفى ذلك يقول ابن مالك^(٢):

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبراً به عن الإسم فاعطفن مخيراً

أشار بقوله: "فاعطفن مخيراً" إلى جواز الأمرين على السواء، وذلك نحو: "زيد قام وعمراً أكرمت لأجله" أو "فعمراً أكرمته" فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن "زيد قام" جملة كبرى ذات وجهين غير تعجبية^(٣).

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ٩١/١

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محبى الدين عبد الحميد، ١٣٩/٢

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٨٠/٢

فإن راعيت صدرها رفعت "عمرًا" وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وكلاهما لا محل له من الإعراب، وإن راعيت عجزها نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من لأجله العائد على صدر الجملة الأولى، أو الفاء، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان^(١).

ونستنبط مما سبق قاعدة؛ وهي أنه يجوز الوجهان على السواء - النصب والرفع - إن سبق بجملة ذات وجهين، وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز^(٢)، كقوله تعالى^(٣): (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ).

ومع جواز الأمرين السالفين؛ فالأمر الأول - وهو إعرابه مبتدأ - أرجح لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ولا إلى التفكير في إختياره، وفي موافقته للعامل المذكور، وقد تكون موافقته معنوية فقط فتحتاج أحياناً إلى كد الفكر.

والبلاغيون يفرقون بين الأمرين إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية، وعلى الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين المدلولين مع صحتهما؛ لهذا يقولون: إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم^(٤).

وقد علل ابن عصفور رجحان الرفع على الإبتداء بقوله: "لأنه ليس فيه

(١) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ٣٠٤/١.

(٢) د/ علي فاخر: "شرح المقرب" ٧٧٨/٢.

(٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة "الرحمن".

(٤) عبد القاهر الجرجاني "أسرار البلاغة في علم البيان تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ص ١٧.

تكلف إضمار فعل؛ أى لاستغناؤه عن مقدر بخلاف النصب، فيحتاج إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، ومع ذلك فإنه يجوز النصب أيضاً على المفعولية بفعل محذوف^(١).

ونحاول تطبيق هذا على الآية السالفة الذكر، وهى قوله تعالى^(٢):
(وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) .

هناك من يقرأها بالنصب، والمعنى: "رفعها فوق الأرض، وأمسكها أن تقع على الأرض، ووضع الميزان لينتصف بعض الناس من بعض"^(٣).

وقرأ أبو السمال: (والسماء) بالرفع على الإبتداء، واختار ذلك لما عطف على الجملة التى هى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)، فجعل المعطوف مركباً من مبتدأ وخبر كالمعطوف عليه^(٤).

والأخيرة أرجح وهى الاسمية؛ حيث لم يقدر محذوف، كما إنَّ المعنى أقوى دلالة وأكثر ثباتاً وتعبيراً من التقدير الفعلى الذى يدل على التغير والتقلب فى الأمور.

(١) د/ على فاخر: "شرح المقرب" ٧٨١/٢ .

(٢) الأيتان ٦٠ ، ٦١ من سورة "الرحمن"

(٣) الزجاج: معانى القرآن واعرابه تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، ٩٦/٥

(٤) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٦٣٢٤/٩ .

* لا سيما:

تتكون "لا سيما" من ثلاثة عناصر هي^(١):

(١) "لا" النافية للجنس.

(٢) "سى" وهى بمعنى "مثل" ومتناها "سيان".

(٣) "ما" الموصولة أو الزائدة حسب الإعراب.

وهذا التعبير يستعمل إذا كان هناك شيان مشتركان فى شيء واحد وما بعدها أكثر قدرًا مما قبلها^(٢)، وسبب هذه الزيادة أن معناها لا مثل أى أن ما بعدها مخالف لما قبلها وبسبب هذه المخالفة دخل أسلوب (لا سيما) ضمن أدوات الإستثناء^(٣).

وهى ليست من كلمات الإستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على أوليته بالحكم المتقدم، وإنما عد من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أوليته بالحكم^(٤).

والذى يهمنا هنا - فى موضوع بحثنا - هو إعراب الاسم الواقع بعد "لا سيما"، وهذا الاسم إما أن يكون نكرة أو معرفة، ونتناول كل واحدة منهما على حدة.

(١) د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمى والتطبيق على القرآن الكريم" ص ٣١٣ .

(٢) د/ عبده الراجحي: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ١٧٥ .

(٣) د/ محمود عثمان أبو سمرة: "فى قواعد النحو العربى" ١٩٨٩م، (د.ط)، ص ١٩٩ .

(٤) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإسترابادى، ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

• إذا كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" نكرة:

يجوز فيه ثلاثة أوجه: الجرّ وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجرّ، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة^(١).

ومن هنا يأتي الخلاف من خلال تعدد الأوجه الإعرابية هنا؛ حيث إن ما بعد "لا سيما" يكون اسمًا؛ لأن "لا سيما" تكون بمنزلة إلا الاستثنائية، فمناسب ألا يصرح بعدها بجمله، فإن قلت: "لا سيما زيد الصالح" فلا استثناء لطول الصلة بالنعته^(٢).

ومن هنا نجد كلمة يقدر قبلها محذوف، أو ترجع لنوع "ما"؛ وعلى هذا يختلف الإعراب ويتبعه المعنى أيضًا، ونترجم كلامنا هذا عن طريق مثال لامرئ القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

أما الجر فتخريجه على وجهين؛ أحدهما: أن تكون "لا" نافية للجنس و"سى" اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و"ما" زائدة، و"سى" مضاف، ويوم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: "ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود".

والوجه الآخر: أن تكون "لا" نافية للجنس أيضًا، و"سى" اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و"ما" نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جرّ، و"يوم" بدل من ما.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ١/١٦٦.

(٢) الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٤.

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً؛ أحدهما: أن تكون "لا" نافية للجنس أيضاً و"سي" اسمها و"ما" نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة "سي" إليها، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: "هو يوم"، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود".

والوجه الآخر: أن تكون "لا" نافية للجنس أيضاً، و"سي" اسمها، و"ما" موصول اسمى بمعنى الذى، مبنى على السكون فى محل جر بإضافة "سي" إليه، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر "لا" محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود".

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً؛ أحدهما: أن تكون "ما" نكرة غير موصوفة، وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافة "سي" إليها، و"يوماً" مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء أعنى يوماً بدارة جلجل".

والوجه الآخر: أن تكون "ما" أيضاً نكرة غير موصوفة، وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة، و"يوماً" تمييز لها^(١).

وفى هذا المثال وجدنا أنفسنا بصدد ثلاث حالات إعرابية؛ الجر، يليه الرفع، يليه النصب، والجر كان أولى لأنه فى هذه الحالة نكون بصدد جملة واحدة.

أما الرفع فتكون هناك جملة جديدة تتكون من مبتدأ محذوف يليه خبر

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محبى الدين عبد الحميد، ١٦٦/١، ١٦٧.

وانظر: د/ عبده الراجحي: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ١٧٥.

وهى جملة اسمية، وتكون أفضل بعد الجر لدلالاتها على الثبات والجمود وخاصة أن معنى "لا سيما" يندرج تحت "إلا" فى الإستثناء؛ لذا فالأفضل هنا الثبوت والجمود.

أما الحالة الثالثة؛ وهى النصب فعلى سبيل أنه تمييز أو مفعول به لفعل محذوف، أى فى الأغلب جملة فعلية؛ والمعنى هنا لا يتطلبها كما يتطلب الجر أو الرفع بالإضافة إلى أنه لو كان تمييزاً فسوف يحدث خلاف، كما سنرى فى إعراب الاسم الواقع بعد "لا سيما" إن كان معرفة.

• إذا كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" معرفة:

ذهب معظم النحويين إلى أنه يجوز فيه حالتان فقط هما الرفع والجر^(١)، إلا أن هناك من يجوز فيه الأوجه الثلاثة (الرفع والنصب والجر) ليكون الحكم عاماً على النكرة والمعرفة^(٢).

وفى ذلك يقول ابن الحاجب: "قال الأندلسى لا ينتصب بعد "لا سيما" إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز؛ لأن "ما" بتقدير التتوين كما فى: "كم رجلاً"، إذ لو كان بإضمار فعل لا مستوى المعرفة والنكرة^(٣).

وصفوة رأى هنا أن النحاة اختلفوا فى جواز نصب المعرفة؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازوه، كما أجاز فى النكرة.

ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا لنكرة منع

(١) د/ محمود عثمان أبو سمرة: "فى قواعد النحو العربى" ١٩٩ .

(٢) / عباس حسن: "النحو الوافى" ٤٠٢/١ .

(٣) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإسترابادى، ٢٤٩/١ .

النصب في المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً.

ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد "لا سيما".

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لا سيما" لا يمتنع إلا بشرطين: إلتزام كون المنصوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة^(١).

ونقف مما سبق على أن النكرة والمعرفة كلاهما يجوز فيهما الرفع والنصب والجر، أما الرفع والجر فلا خلاف عليهما، والنصب يكون في النكرة على أنها تمييز، أما في المعرفة فعلى أنها مفعول به لفعل محذوف، وهذا هو الأرجح.

ونأخذ مثلاً، وهو: "أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد"، ولا داعي هنا أن نكرر حالتى الرفع والجر فإعرابهما كإعراب الاسم النكرة الواقع بعد لا سيما، أما الحالة الثالثة فنقول:

الواو للإستئناف، و"لا" نافية للجنس، و"سى" اسمها منصوب ومضاف، و"ما" نكرة تامة بمعنى "شئ" وهى مضاف إليه مبنية على السكون فى محل جر، وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود مثلاً، و"الورد" مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخص أو أعنى، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: "أنا"^(٢).

وقد تحدثنا فى مثال النكرة عن هذه الدلالات الإعرابية، وكذا الحال هنا؛

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ١/١٦٧ .

(٢) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ١/٤٠٥ .

ففى حالة الجرّ تكون هناك جملة واحدة وهى الأفضل يليها هنا الفعلية - فى رأى - للتناسب بين الجملتين، حيث ذكرنا قبلاً أن تقدير المحذوف لتحديد ماهية الجملة أهى اسمية أم فعلية يرجع لمضمون الجملة ومعناها.

وهنا يفضل عطف جملة فعلية على جملة فعلية من ناحية، ومن ناحية أخرى لكى تفيد التجدد فى متعة الرؤية للأزهار وخاصة الورد يليها، الاسمىة، وهى أقل درجة هنا، من حيث الدلالة؛ لأنها سبقت بجملة فعلية.

الفصل الرَّابِع

"أنواع أخرى"

**** جملة البسمة:**

وهى من الجمل التى تحتل الوجهين، وهذا لأنّ الباء من "بسم الله" تتعلّق بمحذوف^(١)، فقد اختلف النحويون فى موضع الجار والمجرور على وجهين؛ حيث ذهب البصريون إلى أنه فى موضع رفع لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "ابتدأ بسم الله"، أى كائن باسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بالمصدر لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنه فى موضع نصب بفعل مقدر، وتقديره: "ابتدأت بسم الله"^(٣).

وقد خالف الزمخشري الفريقين فقدره متأخراً عن التسمية^(٤)، حيث قال: "فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف، تقديره: "بسم الله أقرأ أو أتلو"؛ لأنّ الذى يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل فقال: "بسم الله والبركات" كان المعنى: "بسم الله أحل وبسم الله ارتحل"، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ فى فعله "بسم الله" كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له"^(٥).

(١) إبراهيم الصفاقسى: "المجيد فى إعراب القرآن المجيد" تحقيق موسى زنين، ص ٣٨.

وانظر: المكبرى: "التبيان فى إعراب القرآن" ٤/١.

(٢) الفراء: "معانى القرآن" تحقيق/ أحمد ناجى، محمد النجار، ١/١، ٢.

(٣) الأتبارى: "البيان فى غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد، ٣١، ٣٢/١.

وانظر: ابن خالويه: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت) ص ٢٠.

: ابن مكى: "مشكل إعراب القرآن" ٦٦/١.

(٤) انظر هامش البحر المحيط: تفسير النهر المعاد من البحر لأبى حيان ١/١٤.

(٥) الزمخشري: "الكشاف" ٢/١.

وعليه فإن قدر "ابتدائي باسم الله" فاسمية، وهو قول البصريين، أو "أبدأ باسم الله" ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب^(١)، وهذا الخلاف يرجع إلى الاختلاف في تقدير المحذوف كما رأينا^(٢).

وبهمنا - الآن - أن نبحث هذه المسألة من الناحية الدلالية ودورها في المعنى إن كانت اسمية أو فعلية، ونتحدث عن هذه المسألة عن طريق عدة أسئلة من خلالها يكشف النقاب عن ماهية هذه الجملة وكيفية تردها وأثرها في المعنى؛ وأول هذه الأسئلة سؤال يتعلق بالحذف الذى يؤدي إلى هذا الخلاف لاختلاف النحاة في تقدير هذا المحذوف.

فقد بينا أن الباء من البسمة متعلقة بمضمر وعلى أساس هذا المضمر يأتى القول بالاحتمالية، فهذا المضمر يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين فيجوز أن يكون مستقماً، وأن يكون متأخراً، فهذه أقسام أربعة^(٣).

أما إذا كان مستقماً وكان فعلاً، فقولك: "أبدأ باسم الله"، وأما إذا كان متأخراً وكان فعلاً، فقولك: "باسم الله أبدأ"، وتكون الجملة بهذا التقدير فعلية.

وأما إذا كان مستقماً وكان اسماً، فقولك: "ابتداء الكلام باسم الله"، وأما إذا كان متأخراً وكان اسماً، فقولك: "باسم الله ابتدائي"، وتكون الجملة بهذا التقدير اسمية.

(١) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد، ٤٣٦/٢.

وانظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٣٤.

(٢) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى: "الجملة النحوية" ص ٨٣.

(٣) فخر الرازى: "التفسير الكبير" ١٠١/١.

لكن فى هذا السياق: إضممار الفعل أولى أم إضممار الاسم ؟

قال الرازى^(١): "تسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمر هو الفعل، وهو الأمر؛ لأنه تعالى قال^(٢): (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، والتقدير: قولوا إياك نعبد وإياك نستعين، فكذا قاله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، التقدير: قولوا بسم الله.

وأقول: لقائل أن يقول: بل إضممار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا تقدير الكلام: "بسم الله ابتداء كل شىء" كان هذا إخباراً عن كونه مبتدأ فى ذاته لجميع الحوادث وخالفاً لجميع الكائنات، سواء قاله قائل أو لم يقله، وسواء ذكره ذاكراً أو لم يذكره.

ولا شك أن هذا الاحتمال أولى وتام الكلام فيه يجيبىء فى بيان أن الأولى أن يقال: قولوا "الحمد لله"، أو الأولى أن يقال: "الحمد لله"؛ لأنه إخبار عن كونه فى نفسه مستحقاً للحمد سواء قاله قائل أو لم يقله.

لكن معظم النحويين يرجحون إضممار الفعل ويكون هذا الإضممار مؤخرًا عن الجار والمجرور، فيكون التقدير: "بسم الله أقرأ"، أو "بسم الله أبدأ"، أو "بسم الله أحل"، والجملة فعلية على هذا التقدير.

ويؤيد هذا التقدير حديث البخارى فى الدعاء: "باسمك ربى وضعت جنبى" حيث ظهر الفعل الذى تعلق به الجار والمجرور مؤخرًا^(٣).

ومادام الأرجح هو حذف الفعل؛ إذن فلم حذف ؟

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢ .

(٢) ٥/الفاتحة.

(٣) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٣٤ .

وانظر: د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشياء الجمل" ص ٢٤ .

اختلف في حذفه فقليل للتخفيف، وقال السهيلي: لأنه موطن لا ينبغي أن يقدم فيه إلا ذكر الله فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله لم يكن ذكر الله مقدماً وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: "الله أكبر"؛ ومعناه من كل شيء، ولكن يحذف ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود القلب، وهو أن لا يكون في القلب إلا ذكر الله^(١).

ومما يرجح فعليتها أنها تأتي في أول كل سورة من سور القرآن الكريم - ماعدا سورة التوبة - فذكرها يتجدد في كل سورة جديدة؛ ولهذا دلالاته.

فقد قال العلماء: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قسم من ربنا أنزله عند رأس كل سورة، يقسم لعباده: إن هذا الذي وضعت لكم يا عبادي في هذه السورة حق وإنسى أوفى لكم بجميع ما ضمنت في هذه السورة من وعدى ولطفى وبرى، وهى تضمنت جميع الشرائع؛ لأنها تدل على الذات وعلى الصفات^(٢).

ونقف مما سبق على أن جملة البسملة تحتل الوجهين بحسب تقدير المحذوف، وإن كان معظم النحويين يميلون لتقدير محذوف فعل؛ حيث إن البسملة يجب أن تنصدر في كل فعل؛ وعليه فإنه يقدر فعل بحسب المقام الذى أنت لتبدأ به لتفيد التجدد.

وقد يكون المحذوف اسماً - عند بعض النحاة - وتكون دلالة الجملة اسمية دالة على الثبات والدوام والاستمرارية في كل شيء صغير وكبير في هذه اللحظة وفي غيرها، وتكون نظرهم لها - النظرة الدلالية - أنها ثابتة خالدة في

(١) إبراهيم الصفاقسى: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق موسى زنين، ص ٤٠.

(٢) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ١/٧٩، ٨٠.

وانظر: الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، ٣٩/١.

كل شيء، وربما كان هذا التأويل فطري؛ لأن المسلم بطبيعته كل عمله فيه نية
ذكر الله؛ لذا كان ذكرها عن كل فعل أشد تأكيداً لدلالاتها لكي تفيد التجدد؛
من هنا كانت الدلالة الفعلية - هنا - أرجح، وإن صح الاحتمالان.

**** لولا:**

مادتها عند ابن سيده "لا" و "لو" فهي مركبة عنده وعند ابن منظور من الأدوات "لا" و "لو"^(١)، حيث جعلتا شيئاً واحداً، وأوقعنا على هذا المعنى^(٢).

وهناك من يقول إنها مفردة^(٣)، لكن الأرجح أنها من الحروف المركبة؛ حيث إن "لو" معناها إمتناع الشيء لامتناع غيره، و "لا" معناها النفي، فلما ركبوها بطل معنيهما^(٤) ودلت "لولا" على امتناع الشيء لوجود غيره^(٥).

ولولا ترد لوجهين - امتناعية وتحضيضية - يقول ابن مالك^(٦):

"لولا" و "لوما" يلزمان الإبتدا إذا امتناعاً بوجود عقدا
وبهما التحضيض مر، وهلا ألا، ألا وأوليها الفعلا

أما أحد الاستعمالين هنا فهو أن يدلا - لولا ولوما - على امتناع جوابهما لوجود نالبيهما ويختصان بالجمال الاسمية^(٧)، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً^(٨).

(١) انظر: هادى عطية مطر: "الحروف العاملة في القرآن الكريم بين التحويين والبلاغيين" عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥٧١.

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٧٦/٣.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٥٢/٤.

(٤) انظر: المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٧٦/٣.

(٥) السيوطي: "معجم الهوامع" ٦٦/٢.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محبى الدين عبد الحميد، ٥٥/٤، ٥٦.

(٧) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ٢٦٢/٢.

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٥٠/٣.

والاستعمال الثانى أن يدلّ على التحضيض فيختصان بالجملة الفعلية^(١)،
وقد اتفق معظم النحويين مع ابن مالك؛ ومنهم الزجاج، وابن عصفور^(٢)،
والسيوطى^(٣)، وغيرهم.

وعندما نربط لولا بموضوع بحثنا نجد أن لها إتجاهين؛ الأول منهما أن
لولا الامتناعية يليها جملة اسمية، وهذه صيغة، وأن لولا التحضيضية لا بد أن
يليه فعل (أى جملة فعلية)، وهذه صيغة أخرى.

لكن الإتجاه الثانى أقوى من الأول؛ حيث نرى من يجعل جملة لولا
الامتناعية تحتل الاسمية والفعلية على أساس اختلاف النحويين البصريين
والكوفيين؛ حيث يرى البصريون أن ما بعدها مبتدأ، لكن الكوفيين يذكرون أن
ما بعدها فاعل لفعل محذوف، وأن "لا" من "لولا" حلت محل الفعل؛ لذا فـ "لولا"
الامتناعية - على وجه الخصوص - هى موضع الخلاف لاختلافهم فى
المرفوع بعدها.

* لولا الامتناعية:

وهى محل البحث؛ حيث إنَّ الخلاف يرجع إلى ما بعدها، لكن المعروف
عنها أنها تكون حرفاً لامتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدها المبتدأ^(٤) فى
الأرجح، حيث إن "لولا" تبتدأ بعدها الأسماء^(٥)، والاسم الذى بعدها مرتفع

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٢) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٤٤٢/٢ .

(٣) السيوطى: "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، ص ٤٥٩، ٤٦٠ .

(٤) ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٤٥/٨ .

(٥) سيويه: "الكتاب" هارون ١٣٩/٣، ١٤٠ .

بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه^(١)؛ ولها حالتان^(٢): الحالة الأولى: أن تكون حرف ابتداء؛ وذلك إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، الحالة الأخرى: أن تكون حرف جر؛ وذلك إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر؛ كالياء والكاف والهاء.

والحالة الأولى هي التي تهمنا حيث نجد أن الاسم مرتفع بالابتداء بعد "لولا" عند البصريين، في حين يخالف الكوفيون هذا الرأي، ويذكرون رأيين مخالفين هما^(٣):

الرأي الأول: أن لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لإختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وهذا الرأي للفراء وابن كيسان^(٤).

الرأي الآخر: أن الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، وهو رأي الكسائي^(٥).

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك: "لولا زيد لأكرمك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً^(٦).

كما احتج الكوفيون بأن الاسم يرتفع بها دون الابتداء؛ لأن "أن" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة؛ نحو قولك: "لولا أن زيداً ذاهب لأكرمك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة.

(١) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ عضيمة، ٧٦/٣.

(٢) الحسن المرادي: "الاجنى الداني في حروف المعاني" من ٥٩٩ إلى ٦٠٣.

(٣) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإستراباذي، ١٠٤/١.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسي: "الرتشاف الضرب" تحقيق د/ مصطفى النماس، ٥٧٦/٢.

(٥) انظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ١١٨/٣.

(٦) الأبياري: "الإتصاف في مسائل الخلاف" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٧١/١.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا"؛ وذلك لأنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، و "لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم^(١).

كما أن الذى يدل على أنه - زيد فى المثال - ليس مرفوعاً بلولا بتقدير: لو لم يمنعنى زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يعطف عليها بلولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بلولا^(٢).

لكننا فى النهاية نجد الأنبارى يرجح رأى الكوفيين؛ حيث يقول:
"والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"^(٣).

إلا أننا نجد معظم النحويين يرجحون رأى البصريين، ومنهم ابن عصفور؛ حيث يقول: "قول سيبويه أن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائى بأنه فاعل بإضمار فعل؛ لأن إضمار الخبر أكثر من اضممار الفعل، والحمل على الأكثر أولى"^(٤).

أما ما يراه الأخفش والكوفيون من أنها تعمل الرفع بالذى يليها ظاهراً أو مضمرًا فإن الأولى عدم عملها بل جعل الرفع بالابتداء أولى من بها؛ لأننا لا نرى فيها أن تتوب مناب الفعل كما أنها لا تختص بالاسم دون الفعل^(٥).

والأحرى بنا هنا أن نذكر الدلالة لو كان ما بعدها اسماً أو فعلاً، فنحن هنا نرى سيبويه وتابعه الكثير من النحويين يرجحون كون ما بعدها مبتدأ؛

(١) المرجع السابق، ص ٧٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ٧٤ .

(٣) المرجع السابق، ص ٧٥ .

(٤) د/ على فاخر: "شرح المقرب الجزء الأول ٦٨٠/٢

(٥) هادى عطية مطر: "الحروف العاملة فى القرآن الكريم ٥٧٣

وعليه فهذه الجملة اسمية، وهذا هو الأفضل، لأننا من خلال تعريفنا لـ "لولا" أدركنا أنها تأتي لامتناع شيء لوجود غيره، فهذا شيء ثابت ومحدد حيث يلغى شيء ويمتنع ظهوره لأن هناك شيئاً آخر أحال ظهوره، فهذه قاعدة ثابتة يقتضيها التعبير بالجملة الاسمية التي تعبر عن هذا المحتوى الدلالي.

أما إن كان ما بعدها فاعلاً لفعل محذوف - كما ذكر الكوفيون - فإن هذا أمر داعي إلى الترجيح والتذبذب والتقلب، ومن خلال التعريف بعدنا عن هذه المعاني؛ وعليه فالأرجح أن المرفوع بعد لولا ليس فاعلاً بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء^(١)، حيث يكون أكثر صرامة وقطعاً في الأمر طبقاً لتعريفها.

هذا بالنسبة لـ "لولا الامتناعية" التي هي الأساس، وتجدر الإشارة إلى (لولا التحضيضية)؛ حيث إن ما بعدها لابد أن يكون فعلاً، إذن ليست هناك مشكلة حتى عندما يرد بعدها اسم قد يؤدي إلى اللبس، لكن النحاة قطعوا الأمر بفعليتها؛ لأن هذا الاسم مفعول به لفعل محذوف.

**** تطبيقات من صحيح البخاري:**

عندما نجرى حصراً لـ "لولا الامتناعية" في صحيح البخاري نجدها وردت في ستة عشر حديثاً، وقد كررت بعض الأحاديث حتى وصلت إلى ستة وعشرين حديثاً؛ نأخذ موضع الشاهد فيها:

(١) ابن هشام: "معنى اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٣٠١/١.

- (١) .. " لولا أيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً .. " (١).
- (٢) .. " لولا آية ما حدثتكموه .. " (٢).
- (٣) .. " لولا مكاني من الصغر ما شهدت .. " (٣).
- (٤) .. " لولا ذلك لأبرزوا قبره .. " (٤).
- (٥) .. " لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت .. " (٥).
- (٦) .. " لولا حداثة قومك بالكفر لنقصت البين .. " (٦).
- (٧) .. " لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية .. " (٧).
- (٨) .. " لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " (٨).
- (٩) .. " لولا أنت ما اهتدينا " (٩).
- (١٠) "ولا الحياء يومئذ من أن يأثر أصحابي عنى الكذب لكذبتهم" (١٠).

(١) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري تحقيق عبد العزيز بن باز، الحديث رقم ١١٨٠، ٢٣٥٠.

- (٢) المرجع السابق، الحديث ١٦٠.
- (٣) المرجع السابق، ٤٦٥/٢، ٣٤٤/٩، ٣٠٣/١٣.
- (٤) المرجع السابق، ٢٠٠/٣، ١٤٠/٨.
- (٥) المرجع السابق، ٤٣٩/٣، ٤٠٧/٦.
- (٦) المرجع السابق، ٤٣٩/٣.
- (٧) المرجع السابق، ١٧/٥، ٢٢٤/٦، ٤٩٠/٧.
- (٨) المرجع السابق، ١٧٥/٥.
- (٩) المرجع السابق، ٤٦/٦ (الحديث ٢٨٣٦، ٢٨٣٧).
- (١٠) المرجع السابق، ١٠٩/٦.

(١١) .. لولا المالُ الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبراً^(١).

(١٢) .. لولا بنو إسرائيل لم يخزنا اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها^(٢).

(١٣) .. لولا موضع اللبنة^(٣).

(١٤) .. لولا الهجرة لكنت امرأة من الأنصار^(٤).

(١٥) .. لولا الله ما اهتدينا^(٥).

(١٦) .. لولا هديى لحلت كما تحلو^(٦).

ويلاحظ فى الأحاديث السابقة أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع - بطبيعة الحال - لكن هل رفعه على أساس أنه مبتدأ أو أنه فاعل ؟
يجوز الوجهان، ومن هنا يأتى القول باحتمالية الأحاديث السابقة للاسمية والفعلية، إلا أن الجانب النحوى - الشائع - أن هذه الجمل - الأحاديث - اسمية ويؤكد لنا هذا المعنى.

(١) المرجع السابق، ١٧٥/٦ .

(٢) المرجع السابق، ٣٦٣ ، ٤٣٠ .

(٣) المرجع السابق، ٥٥٨/٦ .

(٤) المرجع السابق، ١٢/٧ ، ١٣ / ٣٢٥ .

(٥) المرجع السابق، ٥١٦/١١ .

(٦) المرجع السابق، ٣٣٧/١٣ .

فعمندما نببحث فى الناحية الدلالية للأحاديث السابقة نجد رجحان كفة الاسمية عن الفعلية؛ حيث إن "لولا" تأتى لامتناع الشيء لوجود غيره، وعلى هذا فإننا نلمس صفة الثبات والجمود .

فمن خلال قراءتنا للأحاديث السابقة ندرك أن هناك أحكاماً ثابتة، لا نستطيع أن نتخطاها أو نتعدها لوجود مانع فهنا أشياء ثابتة مستمرة وليست متغيرة؛ وعلى هذا فرجحان الاسمية أولى.

وقد يجوز الجانب الفعلى على أساس أنه سوف تحدث حركة معينة إذا حدث تغير فى أمر آخر، وهنا يكون تبدل حال لحال آخر، لكن هذا تأويل ضعيف؛ وعليه فالأولى الاسمية، سواء فى الإعراب أو الدلالة، وإن جاز الوجهان.

**** مذ و منذ:**

ما "مذ" و "مذ" ؟

هما يكونان لفظاً مشتركاً يكون حرف جرّ، ويكون اسماً^(١)، فإذا جر بهما كانا حرفين، وإذا رفع ما بعدهما كانا اسمين^(٢)، وهما لابتداء الغاية في الزمان^(٣).

و "مذ" بسيطة و "مذ" محذوفة منها، لكن الكوفيين ذكروا أنها مركبة، قال الفراء: أصلها "من ذو"، ومن الجارة،، و "ذو" بمعنى الذى فى لغة طىء، وقال غيره: (مذ) أصلها "من إذ" حذفت الهمزة فالتقى ساكنان وحركت الذال بالضم.

وهذان المذهبان سخيضان وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزنى أنها مركبة من (من وذا) اسم الإشارة ولذلك كسرت ميمها، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب فحذفت الألف منهما، والنون من "مذ" وعوض من حذف الألف ضمه الذال والميم تابع للذال فى الضمة^(٤).

وهذه دعاوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب^(٥).

(١) الحسن المرادى: "الجنى الدانى فى حروف المعانى" ص ٥٠٠

(٢) أبو الحسن المجاشعى شرح عيون الإعراب تحقيق د/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤

(٣) سيبويه: "الكتاب" تحقيق/ عبد السلام هارون، ٢٢٦/٤ .

(٤) أبو حيان الأندلسى: ارتشاف الضرب د/ مصطفى النماس، ٢٤١/٢

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٤

و "مذ ومنذ" لهما ثلاثة حالات^(١):

الحالة الأولى: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، أو "مذ يومان"؛ فهما إذ ذاك اسمان وفي إعرابهما أربعة مذاهب.

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما، ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فتقدير: "أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة"، وإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، فالتقدير: "أمد انقطاع الرؤية يومان"، وهذا قول المبرد^(٢)، وابن السراج، والفارسي، ونقله ابن مالك^(٣) عن البصريين، وليس قول جميعهم.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير: "بينى وبين لقائه يومان"، وهو مذهب الأخفش، والزجاج^(٤)، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: "مذ كان يومان"، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك^(٥).

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره:

(١) انظر: ابن هشام "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد ٣٦٧/١ .

: السيوطي: "معجم الهوامع" ٢١٦/١ .

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٣٠/٣ .

(٣) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٦/٢ .

(٤) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٥٢/٢ .

(٥) ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٦/٢ .

"ما رأيته من الزمان الذى هو يومان"، ونقله ابن يعيش^(١) عن الفراء، قال:
لأن "منذ" مركبة من "من" و "ذو" التى بمعنى الذى، و "الذى" توصل بالمبتدأ
والخبر.

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مجرور؛ نحو: "ما رأيته مذ يومين"، وفى
ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن "منذ" و "مذ" حرفا جرّ، وهو الصحيح، وإليه ذهب
الجمهور، ولا يجران إلا الزمان، فإن كان معرفة ماضيًا، فهما بمعنى "من"
لابتداء الغاية، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة".

وإن كان معرفة حاضرًا فهما بمعنى "فى"، نحو: "ما رأيته مذ الليلة"، وإن
كان نكرة فهما بمعنى "من وإلى"، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء
الفعل وانتهائه، نحو: "ما رأيته مذ أربعة أيام".

والمذهب الآخر: أنهما ظرفان مضافان، وهما فى موضع نصب بالفعل
الذى قبلهما؛ وعلى هذا فهما اسمان فى كل موضع.

الحالة الثالثة: أن يليهما جملة والكثير أن تكون فعلية، كقول الفرزدق:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره نسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية، كقول الشاعر:

ومازلت محمولاً على ضعيفة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وفى ذلك مذهبان:

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٤.

المذهب الأول: أن "منذ" و "مذ" ظرفان مضافان إلى الجملة وصرح به
سيبويه^(١).

المذهب الآخر: أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبرًا
عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مقدر .

والمختار أن "مذ ومنذ" إن وليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان
إلى الجملة، وإن وليهما مجرور فهما حرفان^(٢)، وهذا اختيار ابن مالك^(٣).

والأحوال الثلاثة السابقة نجد الحالة الأولى هي محل الاهتمام،
تليها الحالة الثالثة، إلا أن الحالة الثالثة قطع في أمرها ببيان ابن مالك أنهما
ظرفان مضافان للجملة التي بعدهما، سواء أكانت اسمية أم فعلية، والحالة الثانية
وهما حرفا جر، فلا دخل لنا بها هنا.

فبالنسبة لإعراب الاسم الواقع بعد "مذ ومنذ" فقد اختلف الكوفيون
والبصريون في إعرابه^(٤)؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن "مذ ومنذ" إذا ارتفع
الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، واحتجوا بأنهما مركبان من "من" و "إذ"
والفعل يحسن بعد إذ.

والتقدير في مثال: "ما رأيته مذ يومان" هو: ما رأيته مذ مضى يومان؛
فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضًا كان الخفض بهما اعتبارًا بمن، ولهذا المعنى

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ٢٣٩/١ .

(٢) الحسن المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني" من ص ٥٠١ إلى ص ٥٠٤ .

وانظر: د/ عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي ص ٢٥٣ .

(٣) ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٧/٢ .

(٤) الأتباري: الإصناف في مسائل الخلاف تحقيق محيي الدين عبد الحميد ١/ من ٣٨٢ إلى ٣٩١ .

كان الخفض بـ "مند" أجود من "مذ" لظهور نون من فيها تغليبا لمر، والرفع بمد أجود لحذف نون من منها تغليبا لـ "إذ"^(١).

وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، واحتج بأن قال: إن "مذ ومنذ" مركبتان من "من" و "ذو" التي بمعنى الذي و "الذي" اسم موصول يفتر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، أو "مند ليلتان"، فالتقدير فيه: "ما رأيته من الذي هو يومان" فحذف "هو" الذي هو مبتدأ، وبقي الخبر الذي هو يومان.

لكن البصريين ذهبوا إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجرورا بهما^(٢).

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن "مذ ومنذ" معناهما الأمد فالتقدير في: "ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان" أي: "أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان"، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى.

لكن الأغلب أن الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر وهي المبتدأ^(٣).

وعندما نحاول التطبيق من القرآن نجد القرآن العزيز على كثرة جملته

(١) ابن يعيش "شرح المفصل" ٤٥/٨

(٢) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإسناباذي، ١١٨/٢

(٣) ابن يعيش "شرح المفصل" ٤٦/٨

وغزارة عباراته لم يأت فيه "مذ و منذ"^(١)؛ حيث إنهما لم يردا في آياته^(٢)؛
لذا سيكون التطبيق النحوي والدلالى على المثال المألوف عن العرب فى هذه
الصيغة وهو مثال: "ما رأيته مذ أو منذ يومان".

وفى معنى هذا المثال يقول الأخفش: "لا تقول: "ما رأيته مذ يومان" وقد
رأيته أمس، ويجوز أن يقال: "ما رأيته مذ يومان"، وقد رأيته أول من أمس،
أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمل لانتفاء
الرؤية يومان

قال: ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلاً: "ما رأيته منذ يومان"،
وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن
تقول: "ما رأيته منذ يومان" وأنت لم تره منذ عشرة أيام، قال: لأنك تكون قد
أخبرت عن بعض ما مضى^(٣).

وبالنسبة لـ "يومان" فى نحو "ما رأيته مذ يومان"، فإن تقديره عند
الأخفش والزجاج^(٤): "بينى وبين لقائه" يومان، وعند أبى بكر وأبى على:
"أمد إنتفاء الرؤية يومان"؛ وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على
الأول ومبتدأ على الثانى^(٥).

وهذا رأى أرجح كما بينا وأقوى دلالة وتعبيراً؛ حيث نرى فيها شيئاً من
الصدق فى التعبير عندما تكون اسمية، حيث يقطع الأمر بأنه لم يره مذ يومان

(١) أبو البقاء الكفوى: "الكليات" ص ٨٠٣ .

(٢) هادى عطية مطر: "الحروف العاملة فى القرآن الكريم" ص ٣٥٧ .

(٣) انظر: أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٥٥٦/٢ .

(٤) انظر: ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجى" تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٦٠/٢ ، ٦١ .

(٥) انظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٤٦/٨ .

والدليل على هذا - وهو دليل معنوي - أنه عد هذه الأيام التي لم يره فيها، وهنا تظهر دلالة التعبير بالجملة الاسمية التي تدل على الصدق والثبات.

وقال الكسائي وجماعة: المعنى "منذ كان يومان" فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها، وهي في محل خفض^(١).

وهنا نلاحظ أن الجملة فعلية، لكنها ليست بقوة دلالة الجملة الأولى، حيث نلمس فيها التغير وعدم الاستقرار والتعسف في تأويل المحذوف؛ لذا فالتقدير الأول أرجح، أو بمعنى أكثر دقة: التعبير بالجملة الاسمية في هذا المثال أكثر صدقاً وإفادة.

فقد قال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطانية واقعة على الزمن^(٢)، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة^(٣).

(١) ابن هشام: "معنى اللبيب" تحقيق محيي الدين عبد الحميد ٤٣٥/٢ .
وانظر: حاشية الدسوقي ٣٧/٢ .

د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص ٢٢ .

(٢) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ٢٠/٢ .

(٣) ابن هشام: "معنى اللبيب" تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ٤٣٥/٢ .

** النعت المقطوع:

معناه: صرف النظر عن صلة النعت بالمنعوت فلا يتبعه في إعرابه، وإنما يكون ذلك إذا كان المنعوت معلوماً وصفه بتلك الصفة دون ذكرها^(١) .

والمقصود "بالمقطوع أو المنقطع" أى أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق^(٢) إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف والغالب أن يفعل ذلك بالنعت الذى يؤتى به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم^(٣) .

وفى ذلك يقول ابن مالك^(٤):

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لن يظهر

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: "الحمد لله الحميد" بالرفع بإضمار هو، فهو مبتدأ والحميد خبره^(٥)، ونحو^(٦): (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بالنصب بإضمار: أذم.

أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص، فإنه يجوز إظهارهما، فنقول: "مررت بزيد التاجر" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول هو التاجر وأعنى التاجر^(٧).

(١) د/ محمد عيد: "النحو المصفى" ص ٥٨٣ .

(٢) ١/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٥١١/١ .

(٣) الشيخ مصطفى غلايينى: "جامع الدروس العربية" ص ٢٢٨ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق/ محمد محبى الدين عبد الحميد، ٢٠٤/٣ .

(٥) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ١١٧/٢ .

(٦) ٤/ المسد.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٧٩/٣ . ٨٠ .

وابر عقيل يوافق ابن مالك في وجوب إضمار الرفع أو الناصب وعدم ظهوره، لكنه ليس على سبيل الإطلاق، كما هو واضح عند ابن مالك؛ إذ إن ذلك مقصور على إرادة المدح أو الذم أو الترحم.

أما إذا كان النعت لغير ما ذكر؛ أى كان للتخصيص، فلا يجب الإضمار عنده؛ إذ يجوز الإضمار والإظهار، فتقول: "مررت بزيد الطالب أو الطالب"، وتقول: "مررت بزيد هو الطالب" أو "أعنى الطالب"^(١).

ويتحدث الخليل بن أحمد عن النعت المقطوع تحت باب المنصوبات ويبدأ بـ "النصب بالمدح" قائلًا: قولهم "مررت بزيد الرجل الصالح" نصبت "الرجل الصالح" على المدح، وإن شئت جعلته بدلًا من زيد فخفضته، وإن شئت رفعت على إضمار "هو" كقولك: "مررت بزيد، هو الرجل الصالح"^(٢).

وتبعه سيبويه في هذا حيث قال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته، وذلك قولك: "الحمد لله الحميد هو" و "الحمد لله أهل الحمد" والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته ورفعت كان حسنًا"^(٣).

(١) - السيد أحمد علي: من قضايا النحو (التواضع) ص ٤٣

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي: "الجمل في النحو تحقيق د/ فخر الدين قباوة ص ٦١ والنظر: د/ فتحي أحمد عامر "فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، القاهرة، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م، في الحديث عن الفصل والوصل، ص ٩٧، ١٧٧

(٣) سيبويه الكتاب تحقيق محمد عبد السلام هارون، ٦٢/٢

فمثال: "الحمدُ لله الحميد" أجاز فيه سيبويه الجر على الإتياع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد؛ نحو: "أمس الدابر" و "نفخة واحدة"؛ لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو: "جاءنى القوم أجمعون أكتعون".

وهناك إشارة أخرى وهي أن يعلم السامع من إتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة.

وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر، فلك القطع في ذلك الثانى اللزوم؛ نحو: "مررت بالرجل العالم المبجل" فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع^(٢).

أما النعت المقطوع للذم فقد تحدث الخليل عنه تحت باب المنصوبات أيضاً، وقال "النصب بالذم: قولهم: "مررت بأخيك، الفاجر الفاسق" نصبت "الفاجر الفاسق" على الذم؛ وعلى هذا ينصب هذا الحرف في (تبت)، في قوله تعالى^(٣): (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ).

(١) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى شرح محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الأتمنى، القاهرة، (د.ت)، ٤٠٨.

(٢) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رض الدين الإستراباذى، ٣١٦/١.

(٣) ٤/المسد.

ومثله قوله تعالى^(١): (مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ)، وقوله تعالى^(٢): (مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَقْتُلُوا أَخْذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا).

وتسبعه سبويه أيضا في هذا باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه: تقول: "أتأتى زيد الفاسق الخبيث" لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تكره ولكنه شتمه بذلك.

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا^(٣): (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: "أذكر حمالة الحطب"؛ شتما لها وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره^(٤).

إلا أن المثال الذى ذكره الخليل وسبويه وهو قوله تعالى: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)، فقد قرأ الجمهور بالرفع على الإتياع وقرأ عاصم بالنصب على الذم^(٥).

ويتحدث الخليل أيضا عن الترحم تحت المنصوبات حيث يقول: وإنما ينصب المدح والذم والترحم والإختصاص على إضمار "أعنى"^(٦).

ويقول: النصب بالترحم: قولهم "مررت به المسكين" نصبت "المسكين" على أنك رجمته^(١).

(١) ١٤٣/النساء.

(٢) ٦١/الأحزاب.

(٣) ٤/المسد.

(٤) سبويه: "الكتاب" هارون ٧٠/٢.

وانظر: أبنا نصر هارون بن موسى القرطبي: شرح عيون كتاب سبويه تحقيق د/ عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٥) ابن هشام "قطر الندى وبل الصدى" شرح/ محيى الدين عبد الحميد ص ٤٠٨.

(٦) الخليل بن حمد الفرهيدى الجمل فى النحو تحقيق د فباوه ص ٦٢.

ويعلق سيبويه على الخليل ببعض الإضافات والشرح، حيث يقول^(٢):
"والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم،
ولكن ترحم بما ترحم به العرب، وزعم الخليل أنه يقول: "مررتُ به المسكين"
على البدل وفيه معنى الترحم، وبدله كبذل مررتُ به أخيك.

وكان الخليل يقول: إن شئتُ رفعتَه من وجهين فقلت: "مررتُ به البائس"
كأنه لما قال مررتُ به قال "المسكينُ هو"، كما يقول مبتدئاً: "المسكينُ هو
والبائسُ أنت"، وإن شاء قال: "مررتُ به المسكين هو، والبائسُ أنت، وإن شاء
قال: "مررتُ به المسكين".

ونخلص مما سبق إلى أنه إن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم
وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإذا قطعت فإن
القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره
أمدح إن كانت الصفة صفة مدح، أو أذم إن كانت الصفة صفة ذم، أو أرحم إن
كانت الصفة صفة ترحم^(٣).

وهناك صفة الإيضاح أيضاً، مثل: "مررتُ بزيد التاجر" يجوز فيه
الخفض على الإتيان، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعني^(٤).

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت
المقطوع وتركيزه فيه وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي، هذا التوجيه ولا
سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة، بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً

(١) المرجع السابق، ص ٦٤، ٦٥.

(٢) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٧٤/٢، ٧٥.

(٣) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٢٠٧/١.

وانظر: ابن مالك: شرح التسهيل تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٣١٦/٣.

(٤) ابن هشام: قطر الندى ص ٤٠٨، انظر المبرد: المقتضب ٢٨١/٣.

إذا تعددت النعوت وفصل بينهما بحرف عطف، فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتاً.

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح أو الذم أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره؛ لأنه من العوامل الموجبة الحذف، سواء أكان مبتدأ أم فعلاً، أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره.

ومن الأغراض الأخرى - البلاغية - أن يكون القصد من القطع التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة نحو: "مررت بعصفور في عشه مغرداً" أو "مغرداً"، أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة، نحو: "طربت للبحترى الشاعرُ أو الشاعر" ^(١).

وفى النهاية نود أن نقف على دلالة قطع النعت فما الفائدة من هذا ؟ علمنا من خلال عرضنا أن النعت المقطوع قد يكون جملة اسمية عندما نقدر المحذوف مبتدأ (ضمير).

وقد يكون جملة فعلية إذا قدرنا المحذوف فعلاً (أعنى) أو غيره، وإذا لم نقدر هذا ولا ذاك فسيكون هناك جملة واحدة، وهذا يختلف عن كون هناك جملتين .

ففى البسمة - على سبيل المثال لا الحصر؛ لأنَّ القرآن الكريم ملئ بهذه الأساليب المعجزة الموحية التى لا تحصر - عندما تحدثنا عن: (بِسْمِ اللَّهِ

(١) / عباس حسن: "النحو الوافى" ٤٨٧/٣ .

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) علمنا أنَّ (الله) - سبحانه وتعالى - مضاف إلى (بسم) مجرور بالكسرة، بقى لنا إعراب: (الرحمن الرحيم).

والواضح أنهما في الأغلب جران صفتان لله تعالى^(١) المجرور، فقد أجمع النحويون على أن إعرابهما هو الجر لكونهما صفتين للمجرور الأول، إلا أن الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب النحو، أما الرفع فعلى تقدير: "بسم الله هو الرحمن الرحيم"، وأما النصب فعلى تقدير: "بسم الله أعنى الرحمن الرحيم"^(٢).

وإذا كان الجرُّ هو المتفق عليه، فهناك جملة واحدة أكثر ترابطاً وتماسكاً، وهو الأفضل، وإذا كان هناك قطع فالاسمية عندما نرفع: "الرحمنُ الرحيمُ"، وتكون الجملة أكثر ثباتاً وقوة في الأداء، يليها الفعلية عندما ننصب "الرحمنُ الرحيمُ" والتي تتسم بالتجدد.

إلا أننا في كلتا الحالتين الرفع والنصب نكون بصدد جملتين جملة أولى اسمية أو فعلية كما رأينا سابقاً يليها جملة أخرى مقطوعة تحتل الاسمية والفعلية أيضاً.

(١) ابن خالويه: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" ص ٣٣.

(٢) الإمام فخر الرازي: "التفسير الكبير" ١٠٥/١.

**** تطبيقات من صحيح البخارى:**

نجد ظاهرة الوقف والوصل أو القطع تتحقق فى الحديث الثامن من صحيح البخارى وهو^(١): "حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبى سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان".

وموضع الشاهد هنا كلمة "شهادة"؛ فقلوه "شهادة أن لا إله إلا الله"، وما بعدها مخفوض على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير منها "شهادة أن لا إله إلا الله"، أو على حذف مبتدأ، والتقدير أحدها "شهادة أن لا إله إلا الله"^(٢)؛ وبهذا نجد أنفسنا بصدد إعرابين؛ الأول فيه تكون الجملة فعلية على أساس أن "شهادة" بدل مجرور من "خمس"، وتكون هنا جملة واحدة تبدأ بفعل مبنى للمجهول .

أما الآخر؛ فيكون هنا قطع هذه الجملة عن السابقة، فيذكر كلمة "خمس" يحدث وقف من خلاله تنتهى الجملة الفعلية وتبدأ جملة اسمية جديدة تبدأ بـ "شهادة" التى تعد مبتدأ والخبر محذوفاً أو خبراً لمبتدأ محذوف، وهذه الحالة أرجح من الأولى؛ حيث إنها هى الغالبة فى نطق الحديث هذا من ناحية الإعراب .. أما من ناحية الدلالة فإنها تكون أكثر قوة وأداءً؛ فالشهادة الحقّة تتسم بالثبوت الدائم والاستمرارية المطلقة، وهذا أمر غير قابل للتردد أو التذبذب، ومن هنا كانت الجملة الاسمية أنسب من الفعلية.

(١) ابن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" عبد العزيز بن باز، ٤٩/١ .

(٢) المرجع السابق، ٥٠/١ .

(ما يحتمل العطف والاستئناف "الواو" ، "حتى")

•• أولاً: احتمال الواو عاطفة أو استئنافية:

يرد الاحتمالان فى أنماط من الجمل؛ فى قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" يقول النحاة فى عبارة موجزة: هى نهى عن الجمع، أو عن المجموع، أو عن أحدهما.

ونفسر العبارة فيما يلى: "لا" ناهية جازمة، والفعل "تأكل" مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، فإذا كان النهى عن الجمع بينهما، فالواو للمصاحبة أى المعية ويأتى الفعل بعدها منصوباً بأن المضمر بعد الواو وعلامة النصب الفتحة، وإذا كان النهى عن المجموع؛ أى عن أكل السمك وشرب اللبن، فالواو عاطفة، والفعل "تشرب" يقع مجزوماً وعلامة جزمه السكون ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وإذا كان النهى عن الأول دون الثانى أى عن أكل السمك وحده، فالواو للاستئناف، والفعل "تشرب" بعدها مرفوعاً؛ أى "لا تأكل سمكاً ولك شرب اللبن"، فالجمله بعد الواو مستأنفة ويقدر قبل الفعل ضمير المخاطب فالتقدير: "وأنت تشرب اللبن"^(١).

ويصعب فى كثير من المواضع التفريق بين واو العطف^(٢) وواو الاستئناف^(٣) والقطع، بأن هذه الواو للاستئناف، وهذه للعطف خصوصاً إذا كان

(١) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٩٥ .

(٢) انظر السيوطى الإتيان فى علوم القرآن تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، ٢٥٦/٢ .

(٣) انظر الخليل بن احمد الفراهيدى "الجمال فى النحو" د/ قباوة ص ٢٨٥

الكلام يتعلق بالنص القرآني ذلك أنه يتوقف على مراد المتكلم الذي هو المولى سبحانه.

وعلى اعتبارات أخرى تساعد على توضيح المقصود؛ فكثير من المواضع بالنص القرآني تصلح أن تكون الواو فيها للعطف أو للاستئناف، وقد يكون الأمران صحيحين^(١).

إذن فاللبس يقع بسبب "واو الاستئناف" والتي تقطع الكلام، وبالتالي فهي غير "واو العطف" المألوفة؛ لذا فيقول عنها المرادى: "ذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لامحل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت "واو الاستئناف" لأنها يتوهم أن ما بعدها من المفردات معصوف على ما قبلها^(٢)."

وتسمى واو الابتداء والقطع؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة في الإعراب^(٣).

ونأخذ على سبيل المثال - لا الحصر - عددًا من الآيات التي وردت في القرآن الكريم بهذه الصورة ففي قوله تعالى^(٤): (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ).

(١) رسالة ماجستير للباحث: "مجدى محمد حسين عبد الله" بعنوان "الواو في القرآن الكريم - دراسة لغوية" بآداب الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ١١٠.

(٢) الحسن المرادى: "الجنى الداني في حروف المعاني" ص ١٦٣.

(٣) انظر: ابن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد المبيدي، ص ١٣٦.

(٤) ٧/ آل عمران.

اختلف النحويون في الواو من قوله: (الراسخون)؛ فمنهم من قال: إنَّ السَّوَاءَ تَفِيدُ الْعَطْفَ، وأنَّ الراسخين معطوف على المولى - عز وجل - في علم تأويل المتشابه؛ ولذا سماهم الراسخين في العلم.

ومنهم من رأى أن الكلام منقطع عما قبله، وأنَّ قوله: (الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) جملة جديدة، وأنهم - أعني الراسخين - يؤمنون بكل ما أنزل الله، سواء كانوا عالمين به أو غير عالمين^(١).

يقول الأتباري: (الراسخون) في رفعه وجهان:

١- أن يكون مستأنفاً مرفوعاً بالابتداء، وخبره: (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) ودليله قراءة ابن عباس: "ويقول الراسخون في العلم آمنا به".

٢- أن يكون مرفوعاً بالعطف على الله تعالى، فكأنه قال: "لا يعلم تأويله إلا الله ويعلمه الراسخون"^(٢)، أما النحاس^(٣)، والزمخشري^(٤)، وأبو محمد مكي^(٥) فيرون جميعاً أنَّ الواو للعطف.

يقول النحاس^(٦): "(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ) عطف على الله - جل وعز - هذا أحسن ما قيل فيه؛ لأن الله - جل وعز - مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهال.

(١) مجدى محمد حسين عبد الله: "الواو في القرآن الكريم" ص ١١٢ .

(٢) الأتباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" ١/ ١٩٢ .

(٣) النحاس: "إعراب القرآن" ١/ ٣١٠ .

(٤) الزمخشري: "الكشاف" ١/ ٤١٣ .

(٥) أبو محمد مكي: "مشكل أعراب القرآن" ١/ ١٤٩ .

(٦) النحاس: إعراب القرآن ١/ ٣١٠ .

وأما القراءة المروية عن ابن عباس: "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول
الراسخون في العلم" فمخالفة لمصحفنا، وإن صحت فليس فيها حجة لمن قال:
(الراسخون في)، قال: الراسخون في العلم لا يعلمون تأويله، ويكون تقديره:
"وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"، ويقول الراسخون في العلم أمنا
بأنه فاضهر ضمير الراسخين ليبين المعنى.

وأما أبو حيان فلا يذهب هذا المذهب، بل يرى أن الواو استئنافية؛
إذ يقول: "ولأنه مدح الراسخين في العلم بأنهم قالوا أمنا به، ولو كانوا عالمين
بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأن من علم شيئاً
على التفصيل لابد أن يؤمن به، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد
غير الظاهر ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق ولم
يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان.

ولأنه لو كان الراسخون معطوفاً على الله للزم أن يكون: (يقولون) خبر
مبتدأ، وتقديره: هؤلاء أو هم، فيلزم الإضمار أو حال والمتقدم الله والراسخون،
فيكون حسالاً من الراسخين فقط، وفيه ترك للظاهر؛ ولأن قوله: (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ
رَبِّنَا) يقتضي فائدة؛ وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه ولو كانوا
عالمين بالتفصيل في الكل عرى عن الفائدة^(١).

ومن خلال الكلام السابق نقف على أن الواو تحتل الوجهين، وبالتالي
تترتب أحكام، ومعان جديدة، إلا أن الظاهر أن الواو للاستئناف، مع جواز صحة
العطف.

(١) أبو حيان الأندلس: تفسير البحر المحيط ٣٨٤/٢.

وَأَنَّ جُمْلَةً: (الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) جملةٌ جديدةٌ منقطعةٌ عما قبلها خبرها:
(يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) ما علمنا به وما لم نعلم، وأن علم تأويل المتشابه مختص بالله تعالى.

وآية أخرى وهي قوله تعالى^(١): (وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ)، فقد قرئت الأربعة بالرفع والنصب، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر مسخرات، وأما النصب فعلى تقدير: "وخلق الشمس والقمر والنجوم مسخرات"، فيكون نصب مسخرات على الحال، أو يكون على إضمار جعل فيكون مسخرات مفعولاً به^(٢).

وآية ثالثة، وهي قوله تعالى^(٣): (وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَلِيَّةُ)، كل القراء أجمعوا على رفع (كلمة) على الابتداء وهو وجه الكلام وأتم في المعنى، وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي بالنصب بـ (جعل).

وفيه بعد من المعنى ومن الإعراب؛ أما المعنى فإن كلمة الله لم تزل عالية، فيبعد نصبها بجعل لما في هذا من إبهام أنها صارت عليا وحدث ذلك فيها ولا يلزم ذلك في: (الذين كفروا)؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم^(٤).

(١) ٥٤/الأعراف.

(٢) مجدى محمد حسين عبد الله: "الواو في القرآن الكريم" ص ١١٣.

(٣) ٤٠/التوبة.

(٤) أبو محمد المكي: "مشكل إعراب القرآن" ٣٢٩/١.

وانظر: النحاس: "إعراب القرآن" ١٩/٢.

وهكذا نرى أنَّ الواو توجب الشراكة وتكون للعطف؛ لافتقار الكلام الثانى للأول، وتكون استثنائية إذا كان الكلام الثانى منقطعاً عن الأول غير مفتقر إليه^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الواو العاطفة تكون محل احتمال وخلاف فى بعض الجمل، مثل قولنا: "قعد عمرو وزيد قام" يجوز أن تكون اسمية وفعلية^(٢)، والأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

فـ "زيد قام" جملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: "زيد قام وعمرو قعد عنده"، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع^(٣)، لأنَّ جملة "وعمر" قد يحتمل جعلها فعلية إن عطفت على جملة "قام"، ويحتمل جعلها اسمية إن عطفت على جملة "زيد قام"^(٤).

(١) مجدى محمد حسين عبد الله: "الواو فى القرآن الكريم" ١١٦

(٢) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" ٢٨

(٣) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق/ محمد محبى الدين عبد الحميد، ٤٣٧/٢

(٤) حاشية الدسوقي ٣٩/٢

**** ثانيًا: احتمال حتى عاطفة أو استئنافية:**

و"حتى" تشبه "الواو" - من خلال هذه الناحية - وإن كانت تختلف عنها في ثلاثة جوانب ليس هناك مجال لذكرها^(١)، لكن علينا أن نعرف أن "حتى" حرف يأتي لثلاثة معان^(٢):

أحدهما: أن تكون حرفًا جازًا بمنزلة إلى في المعنى والعمل مع مخالفتها لها في ثلاثة أمور ليس مجالها هنا^(٣).

الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو مع مخالفتها لها في ثلاثة أمور ليس مجالها هنا.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء.

وتدخل "حتى الابتدائية" على الجملتين الاسمية والفعلية وهي مفيدة لانتهااء الغاية، والمشهور وهو رأى الجمهور أن الجملة بعدها مستأنفة، لكن الزجاج وابن درستويه يريان أنها في موضع جر، وبالتالي تكون حتى "حرف جر"، وليست ابتدائية، كما في قول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فالجملة الاسمية (ماء دجلة أشكل) استئنافية عند الجمهور وهي في موضع جر عند الزجاج وابن درستويه^(٤).

(١) السيوطي: "الأشباه والنظائر" ٢/٢٧٠.

(٢) ابن هشام: "معنى اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/١٤١.

وانظر له: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد العبيدي من ص ١٠٠ إلى ص ١٠٥.

(٣) انظر: ١/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢/٤٨٢.

(٤) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٤٠.

وهناك من يزيد نوعاً رابعاً، وهو أنها تضمّر بعدها (أن) وتدخل على الأفعال^(١) المضارعة فتتصّبها^(٢).

تقول - إذا كانت غاية - "قام القومُ حتى زيد"، "ورأيتُ القومَ حتى بكرٍ"، "ومررتُ بالقومِ حتى جعفرٍ"، وإذا كانت عاطفة قلت: "قام القومُ حتى زيد"، "ورأيتُ القومَ حتى زيدا"، "ومررتُ بالقومِ حتى زيد"، وإذا ابتدأت بعدها الكلام قلت: "قام القومُ حتى زيدُ قائمٌ"، "ومررتُ بهم حتى جعفرُ مرور به"^(٣).

ونلاحظ في الأمثلة السابقة جميعها أن المعنى واحد في الاستعمالات الثلاثة وهو انتهاء الغاية ودخول الغاية في المغيا أى دخول ما بعدها في حكم ما قبلها لكن العمل النحوى مختلف في الحالات الثلاث ومن ثم ترد هذه الاحتمالات الثلاثة في نحو قولهم: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسها".

حيث يرد في كلمة "رأس" الجر على اعتبار أن هذه الكلمة داخلة في حكم ما قبلها أى قد أكل الرأس^(٤)، وتعتبر حتى هنا حرف جر، ويرد الرفع على اعتبارها حرف استئناف أى ابتدائية فالواقع بعدها جملة ذكر منها المبتدأ ومن ثم يقدر الخبر وهو "مأكول".

كما يرد النصب على اعتبار (حتى) عاطفة بمعنى الواو، والطريف أن الرأس مأكول في الحالات الثلاث؛ أى: أن المعنى لا يتغير^(٥).

(١) أبو حنبل المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ٢٠٩

(٢) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ١٩٢/٢

(٣) ابن جني: اللمع في العربية تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٣٣٠

(٤) عبد القاهر الجرجاني: "الموامل المانة النحوية" شرح د/ البدرأوى رهران، ص ١٧٢

(٥) د/ ضاهر حمودة. اسس الإعراب ومشكلاته ص ٩٢

ففى الحالات الثلاث يسير المعنى لكن درجته تختلف باختلاف التقدير،
ففى حالة الجر تكون هناك جملة واحدة متماسكة وهى الحالة الفضلى،
أما فى حالة الرفع فيكون هناك جملتان جملة أولى فعلية تليها جملة ثانية اسمية،
والجملة الاسمية تبرز صفة ثابتة عند الأكل؛ حيث إنه متعود على أكل رأس
السمة دائماً عندما يأكل سمكاً.

أما فى حالة "حتى" عاطفة فتكون رأس السمة معطوفة على السمة
وهو بهذا التعبير - بذلك التقدير - يكون قد أحدث طفرة أو شيئاً لم يكن متعوداً
عليه، فهو شىء غريب أنه أكل رأس السمة أو السمة كلها، وربما يريد هنا
أن يبرز شدة جوعه أو شدة تلهفه وتلذذه بالسمة؛ ومن هنا كان العطف على
السمة وجعل الجملة كلها جملة واحدة فعلية أعرب من خلاله عن حدث
- ربما - لم يكن فى ذهن المستمع لأنه لم يكن أخذ على هذا.

ومن خلال هذا العرض البسيط نقف على أن "حتى" حرف لانتهاى الغاية
فهى ثابتة على هذا لكن تقديرها الإعرابى يؤدى لاحتماالية الجملة للاسمية
والفعلية وهذا ما يكون له أثره فى الدلالة كما بينا حيث إنها فى حالتى الجر
والعطف كانت الجملة فعلية، أما فى حالة الاستئناف كانت هناك جملة اسمية لها
دلالة خاصة بها كما يقول سيبويه عن دلالة الاسم "أن له من القوة ما ليس
لغيره"^(١).

وعندما نبحث فى صحيح البخارى نجد أحاديثاً كثيرة وردت فيها حتى
إلا أن الغالب الجرّ إلا أنه هناك حديث أتى بالرفع مع جواز غيره، وهو:
"حدثنا اسماعيل قال: حدثنى مالك بن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمة،

(١) سيبويه: "الكتاب" تحقيق/ عبد السلام هارون، ٢٢٩/٤.

عر جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - حين خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تصلي، فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء، وقالت: سبحان الله.

فقلت: آية؟ فأشارت، أي: نعم، فقامت حتى تجلاني العشى، وجعلت أصب فوق رأسي ماء، فلما انصرف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: "ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار"^(١).

وفى كلمة "الجنة" و "النار" المعطوفة عليها نجد عدة أوجه:

- ١- يجوز الجرُّ على أن "حتى" حرف جرٍّ، والاسم الذى بعدها مجرور بها، فتكون "حتى الجنة والنار" وتكون الجملة هنا فعلية بدأت بالفعل "رأى".
- ٢- يجوز النصب على أن "حتى" عاطفة، وتكون الجنة مفعولاً به ثانيًا لـ "رأى"، وتكون الجملة فعلية.

وفى هاتين الحالتين فإن دلالة الجملة تدل على التغير والتقلب وتبدل الشأن فى الروية التى رآها الرسول، لكن هذا ضعيف قياسًا بالحالة الثالثة، وهى:

- ٣- الرفع على أن الجنة خبر والجملة اسمية، وهذا أنسب للمعنى؛ لأن وصف الجنة ثابت بنعيمها وجمالها، وكذلك وصف النار ثابت بعذابها وقبحها؛ فالجنة والنار من الأشياء اللازمة المستمرة لذا فرويتها - فى الحديث - دلالة من هنا كان التعبير بالجملة الاسمية وذكر الرفع وشيوعه أرجح.

(١) ابن حجر المصقلانى فتح البارى شرح صحيح البخارى تحقيق عبد العزيز بن باز، الحديث رقم ١٨٤

**** رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:**

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو"، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه، وكذلك الميرد من البصريين^(١).

وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء^(٢).

فالظرف والجار والمجرور إذا قوى فيهما جانب الفعل باعتمادهما إما على إستفهام؛ نحو^(٣): (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ)، أو نفى؛ نحو^(٤): (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)، أو على مخبر عنه؛ نحو: "زيد في الدار أبوه"، أو موصوف؛ نحو^(٥): (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ)، أو صاحب حال؛ نحو: "مررت برجل معه صقر صائداً به غدا"، أو وقع صلة؛ نحو: "جاء الذي في الدار أبوه"، يجوز في ذلك كله أن يرتفع ما بعدها على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، كما يجوز أن يجعل على الابتداء والخبر بالتقديم والتأخير^(٦).

(١) انظر: ابن الحاجب "الكافية في النحو" شرح رضى الدين الإستراباذي ٨٣/١.

: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٣/١.

: الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ١٩٨/١.

(٢) الأتبارى: "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق/ محيى الدين عبد الحميد، ٥١/١.

(٣) ١٠/١ إبراهيم.

(٤) ٥٩/١ الأعراف.

(٥) ١٩/١ البقرة.

(٦) انظر: أبا على الفارسي: "المسائل العضديات" حققه شيخ الرائد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م، ص ٢٣٩.

واشترط ذلك عند سبويه إذا لم يكن الواقع بعدهما حدثاً لفظاً؛ نحو:
"اليوم الخروج"^(١)، أو تقديرًا؛ نحو^(٢): (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة)،
فإذا كان الواقع بعدهما حدثاً لا يشترط الاعتماد عند سبويه.

ولعل السر في هذا هو أن الحدث أدعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه
إلى نفسه، وإن لم يكن قوياً بخلاف الجثث فإنها تستدعي مزيد قوة.

أما إذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور؛ فالجمهور يوجبون الابتداء
ولا يجيزون إعمالها، والأخفش والكوفيون يجيزون إعمالها؛ لأن الاعتماد عندهم
ليس بشرط.

ومن ذلك قوله تعالى^(٣): (وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)، وقوله تعالى^(٤):
(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)؛ فـ (عذاب) في هذا ونحوه يرتفع بالابتداء
عند سبويه، والظرف قبله خبر عنه، وهو (لهم).

وعند الأخفش والكوفيين يرتفع (عذاب) بقوله (لهم)؛ لأن (لهم) ناب عن
الفعل، وإنما رفع الأخفش الاسم بالظرف في نحو هذا؛ لأنه نظر إلى هذه
الظروف فوجدها تجرى مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتل الضمير،
كما يحتمله الفعل وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، ويؤكد ما فيها كما يؤكد ما
في الفعل وما قام مقامه.

(١) انظر أبنا على الفارسي: المسائل المنثورة: تحقيق مصطفى الحسري، مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق، ص ٨٥.

(٢) ٣٩/فصلت.

(٣) ٧/البقرة.

(٤) ١٠/البقرة.

نحو قولك: "مررت بقوم لك أجمعون"، وتنتصب عنها الحال كما تنتصب عن الفعل، وتوصل بها الأسماء الموصولة كما توصل بالفعل والفاعل فيصير معها ضمير الموصول كما يصير ضميره في الفعل وتوصف به النكرة كما توصف بالفعل والفاعل^(١).

فلما رأها في هذه المواضع تقوم مقام الفعل أجزاها أيضًا مبتدأ مجرى الفعل فرفع بها الاسم كما رفع بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضع، فقال في: "عندك زيد وفي الدار عمرو"، وقوله تعالى^(٢): (وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ)، وقوله تعالى^(٣): (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ)، ونحو ذلك إنه مرتفع بالظرف^(٤).

ونأخذ مثالاً تطبيقيًا على ما ذكرنا، وهذا المثال ذكره ابن هشام وهو: "أففى الدار زيد، وأعندك عمرو" فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف تقديره: "كائن" أو "مستقر"، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية^(٥)، وإن قدرناه فاعلاً باستقر ففعلية، أو الظرف فظرفية^(٦).

(١) د/ سمير أحمد عبد الجواد: "الإممال دراسة تفصيلية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص ٦٤، ٦٥.

(٢) البقرة/٧٨.

(٣) البقرة/٢٠٤.

(٤) الزجاج: "إعراب القرآن" د/ عبد الجليل شلبي ٥١٢/٢، ٥١٣.

(٥) انظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ٣٣، ٣٤.

(٦) ابن هشام: "معنى اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ٣٥/٢.

وانظر حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ٣٧/٢.

كمال بسيوني: "الجمال النحوية" ٢٦.

والدلالة تختلف هنا إن كانت اسمية عن كونها فعلية؛ ففي حالة الاسمية يكون زيد ملازمًا للثبوت والملازمة للدار، ويكون السؤال هنا تقريرى.

أما إذا أردنا الفعلية فيكون وجود زيد فى الدار متقلب ومتغير؛ حيث يكون هناك فى وقت ولا يكون هناك فى وقت آخر، ويكون الاستفهام هنا غرضه الفهم؛ فهو يسأل سؤالاً يريد منه جواباً، وإن كانت هذه الحالة - الحالة الفعلية - هى التى تلاءم هذا السياق فى هذا المثال.

**** آيات قرآنية تحتمل الوجهين:**

قبل أن نتحدث عن هذه المسألة نود أن نشير إلى أن هناك جملاً سمعت عن العرب تحتمل الوجهين أيضاً، ولا نستطيع بالطبع حصرها، إنما نستطيع أن نذكر أنها ترجع لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين، أو للوصل والقطع؛ فكل هذه الأسباب تؤدي إلى هذا الاحتمال.

ونأخذ جملة ذكرها ابن هشام في هذا المبحث ونقلها عنه النحويون، وهو قوله: "قاما أخواك"، حيث قال: "إن الألف إن قدرت حرف تشبيه، كما أن التاء حرف تأنيث في "قامت هند"، أو اسماً، و"أخواك" بدل منها، فالجملة فعلية، وإذا قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية قدم خبرها"^(١).

وسار على هذا الدرب بعض من المحدثين^(٢)؛ حيث نرى الدكتور طاهر حموده يذكر جملة: "قاما أخواك"، و"قاموا الرجال" و"قمن النسوة"، ونحوها إن قدرت الألف والواو والنون ضمائر وقعت فاعله والاسم الظاهر بعدها بدل منها، فالجمل فعلية، وكذلك إن قدرت الألف والواو والنون حروفاً علامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث، كما في لغة "أكلوني البراغيث"، فالأسماء الظاهرة تقع فاعله والجملة فعلية أيضاً.

وإن قدرت الألف والواو ضمائر وقعت فاعلة والأسماء بعدها تقع مبتدأ؛ فالجمل اسمية المبتدأ فيها مؤخر، والجملة الفعلية المقدمة تعرب في محل رفع الخبر، كأننا قلنا: "أخواك قاما"، والرجال قاموا"، والنسوة فمن"^(٣).

(١) ابن هشام: "معنى اللبيب تحقيق" محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢/ ٤٣٦.

(٢) انظر: كمال بسيوي: الجمل النحوية ٢٧

(٣) د/ طاهر حموده: "أسس الإعراب ومشكلاته" ٣٥

أما الآيات فكثيرة جداً لا نستطيع ذكرها؛ لذا نأخذ بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.

• أولاً فواتح بعض السور:

اختلف السحاة في إعراب فواتح السور ويرجع ذلك إلى تقدير المحذوف فمنهم من رأى أنها جملة اسمية وآخرون رأوا أنها فعلية مثل قوله تعالى^(١): (الم).

وقد ذكر الأنباري^(٢) في هذه الآية مجموعة من الآراء نسبت معظمها إلى قائلها قد تعرب: (الم) في موضع نصب بفعل مقدر تقديره: "اقرأ الم"، ويجوز أن يكون رفعا على تقدير مبتدأ، والتقدير: "هذا الم"، وقد أجاز الفراء أن يكون (الم) مبتدأ و(ذلك) خبره، وأنكره أبو إسحاق الزجاج^(٣).

• قوله تعالى^(٤): (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا):

قرأ بعض القراء الآية الكريمة بالرفع تارة وأخرى بالنصب، ويعود ذلك أيضاً إلى التقدير، فالذى قرأ بالرفع قدرها مبتدأ وما بعدها خبر لها.

والذى قرأ بالنصب فاعتبرها جملة فعلية، والتقدير في تلك الحالة اسجنوا^(٥).

(١) ١/البقرة.

(٢) الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" طه عبد الحميد ٣٢/١.

(٣) الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبى، ٣/٢.

(٤) ٣٨/المائدة.

(٥) انظر: د/ فتحي الدجنى: "الجملة النحوية" ص ٨٤.

* قوله تعالى^(١): (يا جبال أوبي معه والطير):

اختلف النحاة في قراءة (والطير) أنصباً أم رفعاً؛ فالذى نصب جعلها جملة فعلية، والذى رفع جعلها جملة اسمية حذف خبرها، قال الفراء: "إن النصب في كلمة الطير على إضمار سخرنا"^(٢)، كما ذهب الخليل بن أحمد إلى الرفع، وأبو عمرو بن العلاء إلى النصب.

* قوله تعالى^(٣): (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ):

اختلف النحاة في إعراب كلمة (ثمود)؛ والخلاف في الحقيقة يعود إلى تقدير الجملة اسمية أم فعلية؛ فرأى عبدالله بن أبي إسحاق أنها فعلية وقرأ (ثمود) نصباً، أما جمهور النحاة فرأوا أنها مرفوعة فهي عندهم مبتدأ والجملة اسمية^(٤).

* قوله تعالى^(٥): (قَالُوا مَعْذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ):

اختلف القراء في قراءة (معذرة) أنصباً أم رفعاً، فقراءة القراء العشرة (معذرة) بالرفع إلا حفصاً، فالذى قرأ رفعاً، فهي عنده جملة اسمية، أما الذى قرأ نصباً فهي عنده جملة فعلية^(٦).

(١) ١١٠/سبأ.

(٢) الفراء: "معاني القرآن" ٢/٢٥٥.

وانظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣/٤٧٦.

(٣) ١٧/فصلت.

(٤) د/ عضيمة: "مهرست شواهد سيبويه" ص ٤٣.

(٥) ١٦٤/الأعراف.

(٦) سيبويه: "الكتاب" عبد السلام هارون ١/١٦١.

• قوله تعالى^(١): (وامراته حمالة الحطب):

ذهب بعض النحاة إلى القول بأن (حمالة) تقرأ رفعاً وعلى هذا الأساس يكون الخبر (وامراته حمالة الحطب) جملة اسمية، أما الذين قرأوا (حمالة) نصباً فعندهم يكون الخبر جملة فعلية^(٢).

والقرآن ملئ بالآيات التي تحتمل الوجهين، وهذا إعجاز قرآني، حيث إن المعنيين صحيحان لكن درجة الدلالة من حيث قوة الكلمة أهي سم أم فعل؟ فالفعل أثقل من الاسم^(٣)، وغيره من الفروق الدلالية التي ذكرناها في غضون البحث.

وأذكر بعض الآيات التي تحتمل الوجهين والتي ذكرها الخليل بن أحمد في كتابه "الجمال في النحو"^(٤)، في "وجوه النصب"، و "وجوه الرفع".

وقد استخرجت هذه الآيات من خلال قراءتي لهذا الكتاب، حيث لاحظت أن هذه الآيات كان الخليل يذكر لها وجهي الرفع والنصب، أو وجهاً اسمياً ووجهاً فعلياً؛ وهذه الآيات على الترتيب قوله تعالى:

(١) (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَغُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) (البقرة: ٢).

(٢) (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة: ٤٢).

(٣) (وَقُولُوا حِطَّةً) (البقرة: ٥٨).

(١) ٤/المسد.

(٢) د/ فتحى الدجنى: "الجملة النحوية" ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) السيوطى: "الأشباه والنظائر" ٣٢٢/١ .

(٤) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدى: "الجمال في النحو" من ٣٥ إلى ٢٧٢ .

- (٤) (قُلْ بَلْ مَلَكٌ بَرَّاهِيمَ حَنِيفًا) (البقرة: ١٣٥).
- (٥) (صَبَّغَهُ اللَّهُ) (البقرة: ١٣٨).
- (٦) (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) (البقرة: ١٧٧).
- (٧) (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقرة: ٢١٩).
- (٨) (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (البقرة: ٢٨٠).
- (٩) (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (آل عمران: ١١٠).
- (١٠) (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) (النساء: ٢٩).
- (١١) (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً) (النساء: ١٧١).
- (١٢) (مَا هَذَا بَشَرًا) (يوسف: ٣١).
- (١٣) (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (النحل: ٢٤).
- (١٤) (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (النحل: ٣٠).
- (١٥) (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) (مريم: ٢٩).
- (١٦) (لَا تَأْتِيَنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ) (سبا: ٣).
- (١٧) (إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ) (سبا: ٤٨).
- (١٨) (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (يس: ٥).
- (١٩) (وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا) (الأحقاف: ١٢).
- (٢٠) (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (الحشر: ١٧).

ونأخذ بعضاً من هذه الآيات على وجه التحليل الموجز ونبدأ بقوله تعالى^(١): (وَقُولُوا حِطَّةً)؛ فـ (حِطَّةً) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: "سؤالنا حطة"، أو "رغبتنا حطة" ونحوه، وقيل هو حكاية أمرؤا بقولها مرفوعة فحكوها، ولو أعملت القول لنصبت^(٢)؛ ومن هنا فهي تحتل الوجهين، فإذا كانت اسمية فإننا تدل على الثبوت، وإن كانت فعلية فهي تدل على التغير والتقلب.

ومثلها أيضاً قوله تعالى^(٣): (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً)؛ حيث جعلت كلمة (ثلاثة) مرفوعة على أنها خبر، والتقدير: "الآلهة ثلاثة"، أو أنها منصوبة أوقع عليها الفعل^(٤).

وفى قوله تعالى^(٥): (قُلْ بَلْ مَلَكٌ بَرَكٌ إِبْرَاهِيمَ خَنِيْفًا) نجد هنا وجهين: الاسمىة والفعلية؛ وهما يرجعان لتقدير المحذوف، فقد قرأ الجمهور بنصب ملة بإضمار فعل إما على المفعول أى بل نتبع ملة؛ لأن معنى قولهم كونوا هوداً أو نصارى: اتبعوا اليهودية أو النصرانية، وإما على أنه خبر كان؛ أى بل تكون ملة إبراهيم؛ أى أهل ملة إبراهيم^(٦).

(١) ٥٨/البقرة.

(٢) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمال فى النحو" ص ١٤٩، أبى حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٢٢٢/١، ٢٢٣، أبى محمد مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٩٥/١، الفراء: "معانى القرآن" ٣٨/١، القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ١/٣٥٠، المعبرى: "التبيان فى إعراب القرآن" ٣٨/١، الصفاقسى: "المجيد فى إعراب القرآن المجيد" ص ٢٦١.

(٣) ١٧١/النساء.

(٤) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ١٣٩/١.

(٥) ١٣٥ / البقرة.

(٦) أبى حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤٠٥/١.

وترتبط بهذه الآية آية أخرى وهى قوله تعالى^(١): (صِبْغَةَ اللَّهِ)؛ فقد قرأ الجمهور: (صِبْغَةَ اللَّهِ) بالنصب، ومن قرأ برفع (ملة) قرأ برفع (صبغة)^(٢).

وهذه مشكلة فى النص القرآنى للوصول إلى أدق المعانى وأصح التفسير، وهذا ما نلمسه أكثر فى هاتين الآيتين.

الأولى؛ قوله تعالى^(٣): (مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ).

والأخرى؛ قوله تعالى^(٤): (مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا).

فـ "ما" فى موضع رفع بالابتداء، وهى استفهام معناه التقرير، و(ذا) بمعنى الذى، وهو خبر (ما)، و (أنزل ربكم) صلة (ذا) ومع أنزل هاء محذوفة تعود على "ذا"، تقديره: "ما الذى أنزل ربكم"، ولما كان السؤال مرفوعاً جرى الجواب على ذلك فرفع (أساطير الأولين) على الابتداء والخبر أيضاً تقديره: "قالوا هو أساطير الأولين".

أما الوجه الآخر؛ فما وذا اسم واحد فى موضع نصب بأنزل، و(ما) استفهام أيضاً، ولما كان السؤال منصوباً جرى الجواب على ذلك، فقالوا: (قالوا خيراً)؛ أى "أنزل خيراً"^(٥).

(١) ١٣٨/البقرة.

(٢) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤١١/١.

(٣) ٢٤/النحل.

(٤) ٣٠/النحل.

(٥) أبو محمد مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٤١٧/١، ٤١٨.

ومن هنا برى وجهين في الآيتين السابقتين^(١)، إلا أننا وجدنا أبا محمد مكى فى هاتين الآيتين يرجح الرفع فى الآية الأولى، والنصب فى الثانية؛ لأنّ سياق الآية يتطلب هذا، وإن كان المعنيان جانزين.

وقد لاحظنا فى معظم الآيات السابقة أنّ فكرة الاحتمالية تبنى على أساس اختلاف النحاة فى تقدير المحذوف، وكلّ هذا لخدمة المعنى وفهم النص القرآنى على أكمل وجه ممكن.

إلا أننا نجد آيات ترجع للاشتراك اللفظى للكلمة حيث تتعدد إستعمالاتها مثل "كان" التى تأتى ناقصة أو تامة أو زائدة.

ونطبق هذا على قوله تعالى^(٢): (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ، فـ (كان) هنا فى رأى بعض النحاة تامة؛ أى إن حدث ذو عسرة وقيل هى الناقصة، والخبر محذوف تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك.

ولو نصب فقال: (ذا عسرة)، لكان الذى عليه الحق معنيًا بالذکر السابق، وليس ذلك فى اللفظ إلا أن يتحمل للتقديره^(٣).

(١) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمل فى النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ص ١٥٩

انظر فى الآية الأولى: (ماذا أنزل ربكم؟ قالوا أساطير الأولين) ٢٤/النحل .

القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٦/٣٧١٢ . الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٣/١٩٤ ، أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٥/٤٨٤ ، العكبري "التبيان فى إعراب القرآن" ٢/٧٩ . د/ أحمد الضانى: "الدرس النحوى فى سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥ ص ٧

انظر فى الآية الأخرى: (ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيرا) ٣٠/النحل

القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٦/٣٧١٦ . الفراء: "معانى القرآن" ٢/١١٣ . الزجاج: معانى القرآن وإعرابه ٣/١٩٦ ، أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٥/٤٨٧ ، ٤٨٨ ، العكبري: "التبيان فى إعراب القرآن" ٢

٨٠/

(٢) ٢٨٠/البقرة

ونكتفى بهذا القدر دفعاً للإطالة؛ حيث إننا من خلال هذا العرض الموجز
لآيات قليلة من القرآن مع تحليل بسيط وقفنا على أنها تحتل الوجهين للاختلاف
فى تقدير المحذوف، وأنَّ لكلِّ جملة دلالتها، والغالب عليها الثبوت للاسمية
والتجدد للفعلية.

(١) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمال فى النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ١٢٣.

: أبا حيان الأندلسى: "تفسير البحر المحيط" ٣/٢٠٤٠.

: العكبرى: "التبيان فى إعراب القرآن" ١/١١٧.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على النبي الخاتم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد.

فبمعون الله وتوفيقه تم البحث في موضوع هذه الكتاب؛ وهو:
"الجملة المحتملة للاسمية والفعلية".

وقد توصلت إلى عدد من النتائج أذكر أبرزها في هذه الخاتمة، وذلك من خلال عرض موجز لما تضمنته هذا الكتاب؛ وهو ما يلي:

• • أهم ما تضمنه التمهيد (تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية):

• إن التقسيم الأساسى للجملة العربية ينحصر في قسمين الاسمية والفعلية، وإليهما يرجع ما دون ذلك كالشرطية والظرفية.

• هناك جمل مترددة بين الاسمية والفعلية على اعتبارات معينة؛ كالاختلاف في التقدير، أو لاختلاف النحويين، ويترتب على هذا اختلاف في معنى الجملة.

• هناك عدة فروق بين التعبير بالجملة الاسمية والتعبير بالجملة الفعلية - من الناحية الدلالية - فالأصل في الجملة الاسمية أنها تدل - في الأغلب - على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل)، فإذا تكونت من اسمين مرفوعين دلت على الدوام والاستمرار، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.

• إن كانت الجملة الاسمية غير محضة (وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعلية) فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددى.

• إنَّ الحكم الخالدة المستمرة تصاغ دائماً في الجمل الاسمية، أما الجمل الفعلية فإنها تدل على حدث مرتبط بزمان متغير؛ لذا فهي تدل على التغير والتقلب، فإذا استخدمنا الجمل الفعلية بفعل ماض فإن الحدث قد انتهى، وإذا استخدمنا الفعل المضارع فإنها تفيد الحال والاستقبال، وإذا استخدمنا فعل الأمر كان الحدث مرتبطاً بالمستقبل.

• "المسند إليه" هو المحور الذي يحوم حوله المعنى، وليس كل ما تنصدر به الجملة، فقد تنصدر بشيء آخر مقدم أو غيره.

• إن الأساس الجوهرى لاحتمالية الجملة الاسمية والفعلية هو الخلاف بين النحاة واختلافهم في تقدير المحذوف، وهذا الخلاف لا يرتبط في أساسه بمنهج مدرسى إنما مبعثه اجتهاد شخص من النحوى يؤدي لتقدير محذوف مغاير لما يقدره غيره.

** أهم نتائج الفصل الأول (جملة المدح والذم):

• جملة المدح والذم قد تكون جملة اسمية أو جملة فعلية، وهذا يرجع للاختلاف في إعراب المخصوص الذى له عدة إعرابات؛ أشهرها إعرابان؛ الإعراب الأول: أنه مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله (الفعل + الفاعل) خبر مقدم، وفي هذه الحالة تكون الجملة اسمية، ويكون التعبير أقوى دلالة والجملة أكثر تماسكاً وتلازماً، حيث إنها - هنا - جملة واحدة.

الإعراب الآخر: أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، وهنا تكون الجملة فعلية مكونة من: فعل + فاعل + (ضمير محذوف مبتدأ) + المخصوص (خبر)؛ وهنا يكون التعبير فيه صفة طارئة أو مفاجئة لم تكن معهودة وعليه يكون التعبير أقل في الدلالة.

- هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول "تعم" و "بئس" أسماء هما أم فعلاّن ؟ وقد رجحت آراء البصريين، وهو أنهما فعلاّن ماضيان جامدان.

•• أهم نتائج الفصل الثّاني (جملة القسم):

- للقسم حروف وأفعال، كما أن له أسماء، والمشهور الحروف: "ب، ت، ل، و، من".
- فى الأغلب تدرج حروف القسم ضمن الجملة الفعلية، سواء أذكر الفعل أو لم يذكر، حيث يذكر الفعل جوازًا مع الباء، ويحذف مع باقى الحروف وجوبًا.
- حروف القسم كلها أصول وليس منها ما هو فرع عن الآخر، وأكثرها استعمالاً: "الواو"، وأقواها "الباء"، وأخصها "التاء"، أما "اللام" و"من" فقليل الاستخدام.
- من القليل حذف الفعل وحرف القسم والاكتفاء بالمقسم به.
- جملة القسم الفعلية - من حيث التقدير - أكثر استخدامًا من جملة القسم الاسمية حيث إنها - فى الأغلب - تلائم طبيعة القسم الذى يأتى لتأكيد حدث معين فى زمن معين، فهنا تغير مما يتلاءم مع واقع الجملة الفعلية.
- للجملة الاسمية القسمية ألفاظ معينة؛ منها ما هو صريح، ومنها ما هو غير صريح؛ ومن ذلك: "عمرک، فعيدک الله، أيمن، أيم الله، عهد الله.."، وهذه الألفاظ هى موضع الخلاف والقول بالاحتمالية، حيث يجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف، وتكون الجملة اسمية، وقد تكون مفعولاً به لفعل محذوف، وتكون الجملة فى هذه الحالة فعلية اللهم إن تعين اسميتها بدخول لام الابتداء؛ مثل "لعمرك" فهى اسمية لا غير.

• • أهم نتائج الفصل الثالث (من الأساليب النحوية):

- "إذا" و "إن" الشرطيتان يكون الاسم الواقع بعدهما مرفوعاً على تقدير فعل محذوف؛ لأن هاتين الكلمتين يليهما فعل دائماً، سواء ظاهر أم مقدر، وفي هذه الحالة تكون الجملة فعلية، وهذا هو الشائع عند النحاة؛ إلا أن السهيلي نقل أن سيبويه يجيز الابتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا"، وأيده ابن مالك معتمداً على أن "إذا" للفعل ليس كطلب "إن".
- هناك رأى يجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً والاسمية قليلاً.
- هناك من أدوات الاستفهام ما يحتمل الاسمية والفعلية بحسب السياق وبحسب تقدير المحذوف أو الجواب وليست قاعدة قياسية تطبق دائماً، فقد تكون الجملة اسمية؛ لأن لفظ الاستفهام جوابه اسمي، وقد تكون فعلية؛ لأننا نقدر جواباً للاستفهام فعلي، وهذا ما لمسناه مع "الهمزة"، و"ماذا"، و"كيف".
- من المسائل النحوية التي تحتمل الوجهين مسألة "الاشتغال"؛ حيث إن إعراب المشغول عنه يشترك بين المبتدأ والمفعول به، وكل منهما يخص جملة بعينها.
- جملة الاشتغال اسمية في مبناها ويمكن أن تكون فعلية في معناها وبالتالي في إعرابها، حيث تقدر الجملة اسمية المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم والخبر هو الجملة الفعلية التي تليه، وهذا أرجح فقد تقدم الاسم لأنه معلوم وأخبر عنه بالجملة الفعلية لأن معناها مجهول.

أو تقدر الجملة فعلية فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل يقدر تبعاً للمعنى، وهذا رأى "مرجوح" لاحتجتا إلى التقدير والتأويل والبحث عن فعل ملائم للمعنى، ورأى جمهور النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة للمحذوفة فلا محل لها إعرابياً.

- فى إعراب ما بعد "لاسيما" تعدد أوجه الإعراب مما يجعل الجملة تحتمل الاسمية والفعلية؛ فالاسمية إذا كان ما بعد لاسيما خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً (وذلك فى حالة إذا كانت "ما" اسماً موصولاً)، والفعلية إذا كان ما بعد "لاسيما" مفعولاً به لفعل محذوف (وذلك فى حالة إذا كانت ما حرفاً زائداً).

•• أهم نتائج الفصل الرابع (أنواع أخرى):

- جملة البسمة تحتمل الاسمية والفعلية بحسب تقدير المحذوف؛ فإن قدر المحذوف: "أبدأ باسم الله" فالجملة فعلية - وهذا ما رجه معظم النحويين والمفسرين - وإن قدر المحذوف: "ابتدأتى باسم الله" فالجملة اسمية.
- من الأفضل تقدير "فعل" - فى جملة البسمة - حتى تكون الجملة فعلية، حيث يتجدد اسم الله بتجدد كل فعل فى كل وقت، كما يصح التقدير الاسمى.
- الاسم الواقع بعد "لولا" يحتمل الوجهين؛ حيث إن "لولا" حرف له قسمان؛ الأول: حرف امتناع لوجود، وهو محل البحث، حيث تحتمل الجملة الوجهين، الآخر: حرف تحضيض، وتختص بالأفعال، ويليهما فعل المضارع ولما تدخل على الاسمية.
- لولا الامتناعية مختصة بالأسماء، والاسم الواقع بعدها مبتدأ عند أكثر النحويين؛ وعليه فالجملة - فى هذه الحالة - اسمية، لكن الكوفيين ذهبوا إلى

أنَّ الاسم المرفوع بعد "لولا" ليس بمبتدأ، فقد قال الكسائي: "إنه اسم مرفوع بفعل مقدر أى فاعل"، وقال بعضهم هو مرفوع بـ"لولا" لنيابتها مناب "لو لم يوجد" من هنا تكون الجملة فعلية.

- يختلف التعبير بالجملة الفعلية عن التعبير بالجملة الاسمية فى "لولا" - كما رأينا قبلاً فى الفرق بين التعبيرين - إلا أنَّ الأفضل هنا أن يكون ما بعد لولا الامتناعية "مبتدأ" أى جملة اسمية؛ لأنَّ معنى "لولا" حرف امتناع لوجود، إذن فهنا حكم مطلق وثابت، حيث يتمتع شىء لوجود غيره، فهذه صفة ثابتة تلازم التعبير بالجملة الاسمية.

- "مذ ومنذ" يكونان حرفاً جرّ، كما يكونان اسمان، فيكونان حرفان إذا أنجر ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، وهذا محل الاحتمالية للوجهين؛ حيث إنَّ ما بعدهما يحتمل الابتداء فتكون الجملة اسمية، كما يحتمل الفاعلية فتكون الجملة فعلية، وعندما يكونان مبتدئين والزمان المرفوع بعدهما خبرهما تكون الجملة أكثر تأكيداً، أما إذا كان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر فيكون هنا نوع من التغير.

- النعت المقطوع يحتمل الوجهين، فإن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإذا قطعت فإن القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره "أمدح" إن كانت الصفة مدح، أو "أنم" إن كانت الصفة صفة ذم، أو "أرحم" إن كانت الصفة صفة ترحم.

- هناك من الجمل التى تحتمل الوجهين وذلك فى حالة ما يحتمل العطف والاستئناف - أحياناً - كالواو و "حتى"؛ حيث قد يكونان عاطفين، فتكون

هناك جملة واحدة متماسكة، وقد تقطع عما قبلها ويكونان للاستئناف، وهنا تكون جملة أخرى؛ ومن هنا يتولد احتمال الجملة للوجهين.

- من الجمل التي تحتمل الوجهين: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإليه ذهب الأخفش والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء.
- هناك إختلاف بين النحويين بحسب المدارس أحياناً، وبحسب الأفراد وآراءهم الشخصية وانشقاقهم عن رأى مدرستهم أحياناً أخرى، وهذا الاختلاف من الأسباب التي تؤدي إلى القول باحتمالية الجملة للاسمية والفعلية.
- هناك جمل عربية كثيرة بالإضافة إلى عدد كبير من الآيات القرآنية التي تحتمل الوجهين، وذلك للاختلاف فى تقدير المحذوف، أو للاختلاف فى الآراء النحوية، أو للتقديم والتأخير فى الجملة مما ينشأ عنه القول باحتمالية هذه الجملة أو هذه الآية للاسمية والفعلية.
- عندما تحتمل الآية أو الجملة الوجهين فلا خلل فى هذا، إنما ذلك يؤكد بلاغة النص القرآنى وإعجازه.
- عندما نرجح ماهية جملة عن جملة أخرى، فإن هذا يلاءم طبيعة المعنى أكثر، مما يؤدي إلى قوة الدلالة ووضوح تأثيرها لدى المستمع.

**ملخص لمضمون الكتاب
باللغة الإنجليزية**

Thesis for Master Degree

Title

Probable phrases of Noun and Verb

a study in grammar and syntax

It is known that Arabic phrases are two kinds :

Noun phrase and verb. phrase, but there are some phrases probable to be both . This was the subject of this thesis which affect the meaning that is the affirmation of the noun phrase and the innovation of the verb phrase .

The thesis consisted of preface, introduction, four chapter and a conclusion .

The preface dealt with the nature of the phrase that go between the two kinds because of the difference in considerations or difference among grammarians . Besides focusing the important difference between expressions using the two phrases .

The first chapter was about the phrase of praise and phrase of degradation . It is likely to be both sides because of the difference among grammarians in the conjugation of the specified and hence change in meaning emerges at least from the point of strength and weakness in expression .

The second chapter was about the "Swearing phrase" the main difference in swearing phrase which starts with a noun with the consideration of the omitted before this noun when the omitted was a noun, then the phrase is a noun one, while if the omitted was a verb, then the phrase is a verb one . According a syntax change emerge .

The third chapter was about "the grammar stylistics" .
The style is a type of phrases go on along together . There were found some grammar styles that are likely to take both sides .

1 . The conditioned "if" and the conjugation of the noun coming after it and also with "when" .

2 . Some question articles according to the structure and the omitted consideration or the answer, but it is not a standard rule .

3 . The issue of "accusation" and the conjugation of the unoccupied which is mutual between the topic and the object, each of them deals with a certain phrase .

4 . The conjugation of the noun after "لا سيما" .

The fourth chapter was about "other kinds" it dealt with :

1 . The Good's name "الاسم الحسن" phrase which is likeable to both sides according to the omitted whether it is noun or verb

2 . The noun coming after the refusing but "لولا" whether it is topic or subjected of or omitted verb .

3 . since "منذ" and the contracted form (منذ) and the conjugation of the noun coming after then as it is likeable of the two kinds .

4 . The separated objective is praising or degradation or pitying and the described is known .

To the listener, it's possible both the precession and the cutting off, through them comes the probability .

5. The phrase with probable both togetherness and resume such as and الواو and even . حتى

6. The "accented المرفوع noun coming after the semi - phrase .

There are many Arabic phrases besides some verses of the Holy Quran likely to have the two kinds due to the difference. In the consideration of the omitted or due to the difference many grammarians highlight the meaning when we prefer the nature of one phrase to another phrase, this suits the real meaning more than the strength of syntax and clarify of effect on the listener .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

د/ إبراهيم أنيس:

"من أسرار العربية" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

د/ إبراهيم بركات:

"الجملة العربية" مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٢م.
"الإبهام والمبهامات فى النحو العربى" دار الوفاء بالمنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

د/ إبراهيم محمد الصفاقسى:

"المجيد فى إعراب القرآن المجيد" تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م.

أبو البقاء الكفوى :

"الكليات - معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية" تحقيق الدكتور: عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

أبو الحسن الرماني:

"معانى الحروف" تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار الشروق، جدة ١٩٨١م.

أبو الحسن المجاشعي:

"شرح عيون الإعراب" تحقيق الدكتور/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

أبو حيان الأندلسي:

* "تفسير البحر المحيط"، وبهامشه "تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان"، كتاب: "الدر اللقيط من البحر المحيط" للإمام تاج الدين الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

* "ارتشاف الضرب من لسان العرب" تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الجزء الثاني، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، الجزء الثالث، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

* "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

أبو محمد مكي بن أبي طالب:

"مشكل إعراب القرآن" تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

د/ أحمد سليمان ياقوت:

"الدرس الدلالي في خصائص ابن جني" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

د/ أحمد الضائى:

- "الدرس النحوى فى سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥م.
- "الجملة الاسمية المنسوخة" دار الحضارة، طنطا.
- "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة"
- دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٦م.
- "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية فى الجملة الفعلية" ١٩٩٦م.

د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدايم، د/ أحمد بسيونى:

"من التحليل النحوى للكلمة والكلام" مكتبة الزهراء، القاهرة، (د.ت.).

د/ أحمد مكى الأنصارى:

"نظرية النحو القرآنى - نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية"

دار القبله للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن سعدة المجاشعى):

"معانى القرآن" تحقيق الدكتور/ فائز فارس، دار البشير، دار الأمل،

الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

الأشمونى (نور الدين أبو الحسن على بن مسدد):

"شرح الأشمونى على ألفية بن مالك" تحقيق محمد محبى الدين

عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت) .

الأكوسى (شهاب الدين السيد محمود الأكوسى):

"روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى" دار إحياء

التراث العربى، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

د/ إميل بديع يعقوب:

"المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية" دار الكتب العلمية،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

د/ أمين على السيد:

"فى علم النحو" دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

الأنبارى (أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):

* "الإتصاف فى مسائل الخلاف"، ومعه كتاب: "الإتصاف من
الإتصاف" تأليف/ محمد محبى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،
بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

* "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى،
دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

* "البيان فى غريب إعراب القرآن" تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد
طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

الباقلاى (أبو بكر الباقلاى) :

"إعجاز القرآن" مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر،
الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ / ١٩٨٧م.

البطلوسى (ابن السيد البطلوسى) :

"الحل فى شرح أبيات الجمل" تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار
المصرية، القاهرة- الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

د/ تمام حسان:

"اللغة العربية معناها ومبناها" الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣

م.

د/ توفيق محمد شاهين:

"المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً" مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة،

الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى):

"مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة،

الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني):

* "العوامل المائة النحوية" شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق

الدكتور/ البدرأوى زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

* "دلائل الإعجاز" تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى،

القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

* "العمد - كتاب فى التصريف" تحقيق الدكتور/ البدرأوى زهران،

دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

* "الجمال فى النحو" تحقيق الدكتور/ يسرى عبد الغنى، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

* "المقتصد فى شرح الإيضاح" تحقيق الدكتور/ كاظم بحر مرجان،

دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م.

* "أسرار البلاغة" محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت (د.ت).

ابن جماعة (محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة):
"شرح الكافية" تحقيق الدكتور/ محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة
الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى):
* "الخصائص" تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
* "اللمع فى العربية" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، عالم
الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، وهناك تحقيق
للدكتور/ حامد مؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ .
* "المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"
تحقيق على النجدى ناصف، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
* "سر صناعة الإعراب" الجزء الأول تحقيق/ مصطفى السقا،
محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابى -
الجبلى بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م.

ابن الحاجب (الإمام جمال الدين أبى عمر عثمان بن عمر):
"الكافية فى النحو" شرح رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى،
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

ابن حجر العسقلانى:
"فتح البارى شرح صحيح البخارى" تحقيق عبد العزيز بن باز،
رقم أبوابه/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، مكة المكرمة (د.ت).

خالد الأزهري:

"شرح التصريح على التوضيح" دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد):

"إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبي، القاهرة،
(د.ت.).

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب):

"المرتجل" تحقيق على حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢
هـ / ١٩٧٢ م.

الخطيب التبريزي:

"شرح اللمع في النحو" تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبد السيد، دار
والى الإسلامية، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١ م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي:

"الجمال في النحو" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة،
الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي):

"مختار الصحاح" المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، (د.ت.).

رضي الدين الإستراباذي:

"شرح شافية ابن الحاجب" مع شرح شواهده للعالم عبد القادر
البغدادى، حققها أ/ محمد الزقراف، أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد،
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج):

- * "إعراب القرآن" المنسوب إليه، تحقيق إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م - ١٩٦٥م.
- * "معانى القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى):

- * "الجمال فى النحو" تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، دار الأمل، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- * "حروف المعانى" حقة وقدم له الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

الزمخشري:

- * "الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل" دار الكتاب العربى، بيروت، رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- * "المفصل فى علم العربية" وبذيله كتاب: "المفصل فى شرح أبيات المفصل" للسيد محمد بدر الدين النعسانى، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثانية، (د.ت.).

الإمام الزبيدى:

- "مختصر صحيح البخارى المسمى" التجريد الصحيح، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

د/ زين كامل الخويسكى:

"اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج):

"الأصول فى النحو" تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

السرقسطى (أبو عثمان سعيد بن محمد المعافى):

"الأفعال" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون
المطابع الأميرية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

د/ سمير أحمد عبد الجواد:

"الإهمال دراسة تفصيلية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى،
١٤١١هـ / ١٩٩١م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):

"الكتاب" تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

د/ السيد أحمد على:

"من قضايا النحو (التوابع)" دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م.

د/ السيد رزق الطويل:

"الخلاف بين النحويين - دراسة وتحليل وتقويم" المكتبة الفيصلية،
الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى):

* "مع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية" شرح محمد بدر الدين النعسانى، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ .

* "الإتقان فى علم أصول النحو" تحقيق الدكتور/ أحمد محمد قاسم، (د.ط)، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

* "الأشباه والنظائر فى النحو" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

* "المطالع السعيدة" تحقيق د/طاهر حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

* "الإتقان فى علوم القرآن" تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسينى، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ / ١٩٦٧م.

د/ شرف الدين على الراجحى:

"شبه الجملة فى النحو العربى والقرآن الكريم" عالم-الفكر، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

د/ شوقى ضيف:

* "تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د.ت).

* "المدارس النحوية" دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، (د.ت).

الصبان (أبو العرفان محمد بن على):

"حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" دار الفكر.

د. ساهر حمودة:

- * "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الاسكندرية.
- * "القياس فى الدرس اللغوى - بحث فى المنهج" الدار الجامعية.
- * "ابن قيم الجوزية جهوده فى الدرس اللغوى" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.

أ/ عباس حسن:

- "النحو الوافى" دار المعارف، الجزء الأول، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثانى، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثالث، الطبعة العاشرة، الجزء الرابع، الطبعة التاسعة.

د/ عبد الصبور شاهين:

- "العربية لغة العلوم والتقنية" دار الإعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

د/ عبده الراجحي:

- * "النحو العربى والدرس الحديث" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- * "دروس فى الإعراب" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ / ١٩٩١م.
- * "فى التطبيق النحوى والصرفى" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- * "دروس فى المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

ابن عصفور (على بن مؤمن):

* "المقرب" تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى،
مطبعة العاتى، بغداد، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٣٩١هـ /
١٩٧١م، الجزء الثانى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

* "شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير)"، تحقيق الدكتور/ صاحب
أبو جناح، (د.ط)، (د.ت).

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن عطية الغرناطى):

"المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق / أحمد
صادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩
هـ / ١٩٧٩م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل):

"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ /
١٩٨٠م.

العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى):

"التبيان فى إعراب القرآن" المكتبة التوفيقية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩
هـ / ١٩٧٩م.

على أبو القاسم عىن:

"أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط فى رحاب القرآن الكريم"
منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.

د/ على أبو المكارم:

* "الجملة الفعلية" دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، (د.ت).

* "إعراب الأفعال" (د.ط)، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

على بن سليمان الحيدرة:

"كشف المشكل في النحو" تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر، مطبعة

الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

د/ على محمد فاخر:

"شرح المقرب" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

الفارسي (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي):

* "المسائل العسكرية" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد،

مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

* "الحجة في علل القراءات السبع" تحقيق على النجدي ناصف،

الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح شلبي، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

* "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد،

مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

* "المسائل العضديات" حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة بدمشق.

* "المسائل المنثورة" تحقيق مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع

اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

* "التعليقة على كتاب سيبويه" تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد

القوزى، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

الفاكهى (عبد الله بن أحمد الفاكهى):

"الحدود فى النحو" تحقيق الدكتور/ المتولى رمضان أحمد الدميرى،
مكتبة وهبه، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

د/ فتحى أحمد عامر:

"فكرة النظم بين وجوة الإعجاز فى القرآن الكريم" المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى:

"الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً" مكتبة الفلاح، الكويت،
الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

د/ فخر الدين قباوة:

"إعراب الجمل وأشباه الجمل" دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة
الرابعة، ١٩٨٣م.

فخر الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين):

"التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء):

"معانى القرآن" الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى، محمد على
النجار، الجزء الثانى تحقيق/ محمد على النجار، الجزء الثالث
تحقيق/ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مراجعة أ/ على النجدى
ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد):
"الجامع لأحكام القرآن" دار الشعب، (د.ت).

كمال بسيوني:

"الجمال النحوية" مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/
١٩٨٩م.

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي):

* "شرح التسهيل" تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، الدكتور/ محمد
بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
* "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات،
دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
* "شرح الكافية الشافية" تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي،
دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ.

المبرد (أبو العباس محم بن يزيد المبرد):

"المقتضب" تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،
بيروت، (د.ط)، (د.ت).

د/ محمد إبراهيم عبادة:

"الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية" منشأة المعارف، الإسكندرية،
١٩٨٨م.

د/ محمد أحمد خضير:

"الدلالة والتركيب" دار الزهراء، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

محمد الأمير:

"حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام" دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

د/ محمد حماسة عبد اللطيف:

"فى بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

محمد الخضرى:

"حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل" المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الثالثة، ١٣٢٦ هـ.

د/ محمد سيد طنطاوى:

"التفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩م.

د/ محمد عبد الخالق عضيمة:

* "فهارس كتاب سيبويه ودراسة له" مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

* "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

محمد عبد العزيز النجار:

"التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩.

د/ محمد عيد:

"النحو المصنفى" مكتبة الشبّاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

محمد فؤاد عبد الباقي :

"المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧ هـ /
١٩٨٧ .

د/ محمود أحمد نحلة:

"مدخل إلى دراسة الجملة العربية" دار النهضة العربية، بيروت،
١٩٨٨ م.

د/ محمود سليمان ياقوت:

"النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.

د/ محمود فهمي حجازي:

"علم اللغة العربية - مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات
السامية" دار الثقافة، القاهرة، (د.ت) .

المرادى (الحسن بن قاسم المرادى):

"الجنى الدانى فى حروف المعانى" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة،
أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

الشيخ مصطفى حمزة:

"نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار فى النحو" دراسة وتحقيق/
إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،
طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٩٢ م .

د/ مصطفى الصاوى الجوينى:

" المعانى (علم الأسلوب)" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
١٩٩٣م.

مصطفى محمد الدسوقي:

" حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب" مطبعة المشهد الحسينى،
القاهرة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

"المعجم الكبير":

الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

"المعجم الوسيط":

مكتبة الصحوة، المنوفية الدكتور/ محمد عبد الحليم، الطبعة الأولى.

ابن منظور (عبد الله محمد بن المكرم بن أبى الحسن):

"لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، تحقيق أ/ عبد الله على الكبير،
أ/ محمد أحمد حسب الله، أ/ هاشم محمد الشاذلى، (د.ت) .

النحاس (أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل):

"إعراب القرآن" تحقيق الدكتور/ زهير زاهر، مكتبة النهضة،
بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

النسفى (أبو بركات النسفى):

"تفسير النسفى" دار إحياء الكتب العلمية، (د.ت).

هادى عطية مطر:

"الحروف العاملة فى القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين" عالم
الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام):

* "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى،
دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

* "شرح جمل الزجاجى" تحقيق الدكتور/ على محسن عيسى، عالم
الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

* "قطر الندى وبل الصدى" شرح محمد محيى الدين عبد الحميد،
دار الأقبسى، (د.ت).

* "شذوذ الذهب فى معرفة كلام العرب" تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد، (د.ت).

* "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" المكتبة العصرية، بيروت.

* "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب" تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.

ابن يعيش (موفق بن على بن يعيش):

"شرح المفصل" مكتبة المتنبى، القاهرة، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

الدوريات والرسائل العلمية

* عبد القادر المهيري:

" الجملة فى نظر النحاة العرب " حوليات الجامعة التونسية .

* مجدى محمد حسين عبد الله :

رسالة ماجستير بعنوان "الواو فى القرآن الكريم - دراسة لغوية"
كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣م.

* معصومة عبد الصاحب محمد حسن:

رسالة دكتوراه بعنوان: "الجملة الفرعية فى اللغة العربية بين تحليل
سيبويه والقواعد التحويلية- دراسة توليدية تحويلية" كلية الآداب،
جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م.

فهرس محتويات الكتاب

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة:	٣ : ١٠
٢	التمهيد: تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية:	١١ : ٣١
	التعريف بالجملة.	١٣ : ١٥
	أساس تقسيم الجملة.	١٥ : ٢١
	التردد بين الاسمية والفعلية.	٢١ : ٢٢
	أساس فكرة احتمال الجملة للاسمية والفعلية.	٢٣ : ٢٦
	الفرق بين التعبير بين الجملتين.	٢٧ : ٣١
٣	الفصل الأول: جملة المدح والذم:	٣٣ : ٧٦
	التعريف بالمدح والذم.	٣٥ : ٣٨
	"نعم" و"بئس" بين الاسمية والفعلية.	٣٨ : ٤٢
	فكرة الاحتمال وإعراب المخصوص.	٤٢ : ٤٧
	التردد وأثره فى الدلالة.	٤٧ : ٥٢
	تطبيقات من القرآن الكريم.	٥٢ : ٧٠
	تطبيقات من صحيح البخارى.	٧٠ : ٧٦
٤	الفصل الثانى: جملة القسم:	٧٧ : ١١٨
	ماهية القسم.	٧٩ : ٨٦
	الحذف والذكر فى القسم.	٨٦ : ٩١
	التردد وأثره فى الدلالة.	٩١ : ٩٧
	تطبيقات من القرآن الكريم.	٩٨ : ١١٤
	تطبيقات من صحيح البخارى.	١١٤ : ١١٨

١٥٠ : ١١٩	٥ الفصل الثالث: من الأساليب النحوية:
١٣٠ : ١٢١	من أسلوب الشرط: إذا، وإن.
١٣٢ : ١٣١	تطبيقات من صحيح البخارى.
١٣٩ : ١٣٣	من أسلوب الاستفهام (الهمزة، ماذا، كيف).
١٤٤ : ١٤٠	الاشتغال.
١٥٠ : ١٤٥	لا سيما.
٢٠٣ : ١٥١	٦ الفصل الرابع: أنواع أخرى:
١٥٧ : ١٥٣	جملة البسطة.
١٦٢ : ١٥٨	لولا - لولا الامتناعية.
١٦٥ : ١٦٢	تطبيقات من صحيح البخارى.
١٧٢ : ١٦٦	مذ، ومنذ.
١٧٩ : ١٧٣	النعت المقطوع.
١٨٠	تطبيقات من صحيح البخارى.
١٩٠ : ١٨١	ما يحتمل العطف والاستئناف (الواو، حتى).
١٩٤ : ١٩١	رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.
٢٠٣ : ١٩٥	آيات قرآنية تحتمل الوجهين.
٢١١ : ٢٠٥	٧ الخاتمة.
٢١٧ : ٢١٣	٨ ملخص لمضمون الكتاب باللغة الإنجليزية.
٢٤٠ : ٢١٩	٩ المصادر والمراجع.